جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي -

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر

1830 – 1914 م

مذكرة مكمّلة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر

إعداد الطالبتين :

ربيعة زقب

نصيرة عوينات

الأستاذ المشرف :

د.رشيد قسيبة

لجنة المناقشة :

الرقم	الأستاذ	الصفة	مؤسسة الانتساب
01	د/ جمال بلفردي	رئيسا	جامعة حمه لخضر - الوادي
02	د/ رشيد قسيبة	مشرفا و مقررا	جامعة حمه لخضر - الوادي
03	أ/ سعيدة عمان	عضوا مناقشا	جامعة حمه لخضر - الوادي

السنة الجامعية: 1437 ـ 1438هـ / 2016 ـ 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

﴿ وَلَن تَرۡضَىٰ عَنكَ ٱلۡيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمۡۗ قُلۡ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلۡهُدَىٰۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم بَعۡدَ ٱلَّذِي جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ ﴾ الآية 120من سورة البقرة

شكر و عرفان

قال تعالى" ولئن شكرتم لأزيدنكم" .

إلهانا لا يطيب الليل إلا بشكرك *** ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك *** ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

نتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور رشيد قسيية على نصائحه وتوجيهاته وإشرافه ومتابعته لإنجاز هذا العمل.

وشكر موصول إلى كل من علمنا حرفا وأسندنا نصحا وأفادنا علما في مشوارنا الدراسي.

نتوجه بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى سهير عزوز التي سهرت على كتابة هذا البحث واخراجه في حلته النهائية.

وإلى كل من ساهم معنا ولو بكلمة طيبة.

قائمة المختصرات:

1. العربية:

تحقيق	تح
ترجمة	تر
جزء	ج
دون تاريخ	(د.ت)
دون طبعة	(د.ط)
دون مكان	(د.م)
دون ناشر	(د.ن)
صفحة	ص
طبعة	ط
مجلد	مج
ميلادي	م

2. الفرنسية:

P	Page

مقدمة

تميزت السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بتنوع أساليبها وتعدد وسائلها قصد طمس هوية المجتمع الجزائري من خلال منظومتها المختلفة الشخصية، الدينية، القضائية والتعليمية وغيرها في إطار فرنسة الجزائر مجتمعا ومؤسسات وإزالة كل ماله علاقة بالشخصية العربية المسلمة وذلك بإصدار سلسلة من القوانين والمراسيم الزجرية في حق الجزائريين من أجل تثبيت الوجود الفرنسي في الجزائر وتكريس سياسته في القضاء على المقومات الوطنية للأمة الجزائرية ونشر الحضارة الفرنسية.

. سبب اختيار الموضوع:

وسبب اختيارنا لموضوع السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر من الفترة الممتدة 1830م التي شرع فيها المستعمر باحتلال الإيالة الجزائرية وإصدار تشريعاته على الجزائريين والتي عرفت عدة تطورات إلى غاية 1914م والذي يمثل تاريخ اندلاع الحرب العالمية الأولى أين كانت فرنسا منهمكة في مجريات الحرب مما أدى إلى تعطيل سياستها ظرفيا.

. الاهتمام المتنامي لدينا بدراسة تاريخ الجزائر الثقافي خلال هذه الفترة.

. معرفة الأسباب الحقيقية التي جعلت فرنسا تتبنى هذه السياسة وإبراز الأهداف المراد تحقيقها.

. الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية بدراسة تاريخية لتغذية الرصيد المعرفي للباحث.

. أهمية وأهداف الموضوع:

وتكمن أهمية وأهداف هذه الدراسة في كونها تعالج مسألة هامة في تاريخ الجزائر المعاصر، وإبراز دور الاستعمار الفرنسي في القضاء على الشخصية والهوية الوطنية بشتى الطرق، ومعرفة موقف الجزائريين من هذه السياسة، ومن خلال ما تم ذكره توصلنا إلى دراسة السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والتي اعتمدت على تغيير ثقافته.

. إشكالية الموضوع:

. ما هي السياسة الثقافية التي اتبعتها الإدارة الفرنسية في القضاء على مقومات الهوية الوطنية الجزائرية؟ وما الهدف الذي أرادت فرنسا تحقيقه؟.

يندرج تحت هذه الاشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية ندرجها فيما يلي:

. ما هي ملامح هذه السياسة؟. وما هي انعكاساتها على المجتمع الجزائري؟.

. ما هو موقف الجزائريين من هذه السياسة ؟.

. المنهج المتبع:

وللإجابة على هذه التساؤلات اتبعنا المنهج التاريخي السردي والوصفي الذي مكننا من تتبع التطورات التاريخية التي مرت بها السياسة الفرنسية الثقافية في الجزائر ووصف الأثار التي خلفتها حسب تسلسلها الزمني وأهمية الحدث التاريخي، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي ساعدنا في تحليل الأحداث والوقائع التي مرت بها السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر من أجل معرفة الأسباب والأهداف التي سعت فرنسا لتجسيدها في أرض البلاد.

. خطة الموضوع:

وبناءاً على ما تحصلنا عليه من معلومات في هذه الدراسة اعتمدنا على خطة تتكون من مقدمة ومدخل وثلاثة فصول، وخاتمة وملاحق رأيناها مناسبة لموضوعنا وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة حيث تناولنا في المدخل الوضع الثقافي في الجزائر قبيل الاحتلال، والفصل الأول جاء بعنوان محاربة الدين الاسلامي تطرقنا في العنصر الأول إلى تحكم الإدارة الاستعمارية في شؤون الدين والثاني الإجراءات التعسفية ضد المساجد والزوايا والثالث الاستيلاء على الأوقاف والاستحواذ على مواردها.

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان السياسة القضائية والتعليمية تطرقنا في العنصر الأول إلى استراتيجية فرنسة القضاء وإنشاء المحاكم الفرنسية والثاني السياسة التعليمية الفرنسية.

أما الفصل الثالث فجاء بعنوان أهداف السياسة الثقافية تناولنا في العنصر الأول التنصير والثاني الادماج والثالث التجنيس ثم وصلنا إلى الخاتمة.

. الدراسات السابقة:

واعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع تفاوتت في إفادتنا وتمايزت في أهميتها حسب علاقتها بموضوعنا، منها كتاب المرآة لحمدان بن عثمان خوجة الذي يعد

مصدر مهم إذ قدم لنا صورة عن سياسة فرنسا في بدايات الاحتلال وموقف الجزائريين منها، بالإضافة إلى مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبو ضربة لمحمد العربي الزبيري، والجزائر كما يراها أحد الأهالي لشريف بن حبيلس.

ومن أبرز المراجع التي اعتمدناها كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا لشارل روبير أجرون الجزء الأول، الذي قدم لنا صورة عن اصرار فرنسا في إحكام قبضتها على الثقافة الجزائرية عبر سنها لمختلف القوانين والمراسيم التعسفية، وكذا كتابه تاريخ الجزائر المعاصرة المجلد الثاني، بالإضافة إلى كتاب تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الرابع والخامس لأبي القاسم سعد الله، وبن باديس رائد الصلاح الاسلامي والتربية في الجزائر لرابح تركي.

. كتاب الجزائر لأحمد توفيق المدني.

. التعليم التبشيري في الجزائر من (1830. 1914)م لمحمد الطاهر وعلي.

. النخبة الجزائرية وقضايا عصرها لطاهر عمري.

ولقد اعترضت سبيلنا صعوبات يمكن اجازها في ما يلي:

. امتداد الفترة الزمنية المخصصة للدراسة(1830. 1914م).

. تنوع القضايا والأساليب التي اعتمدتها السياسة الفرنسية في الجانب الثقافي.

وبالرغم من هذه الصعوبات استطعنا بعون الله وحمده تجاوزها ومحاولة اخراج هذا العمل في أحسن صورة.

وفي ختام هذا البحث نتقدم بالشكر والتقدير الجزيل للدكتور المشرف" رشيد قسيبة" على سعة صدره ونصائحه وتوجيهاته القيمة، ونتمنى من الله عز وجل أننا كنا جادين ومثابرين في تقديم دراسة تاريخية وعلمية تليق بالموضوع وإن أخطأنا أو قصرنا فذلك ضعف من أنفسنا وإن أصبنا فهو توفيق من الله عز وجل.

الوادي في 13 أفريل 2017م

مدخل

الوضع الثقافي في الجزائر قبيل الاحتلال

إن دراسة الوضع الثقافي للجزائر أواخر الحكم العثماني ،تستوفي إعطاء صورة متكاملة عن شتى الميادين الثقافية .

1. التعليم والمراكز الثقافية:

لم يكن للدولة أي دخل في ميدان التعليم ،حيث انحصرت همومها في الحفاظ على الاستقرار السياسي والدفاع عن الحدود وجمع الضرائب وغيرها حيث أن الجزائريين هم الذين يقيمون ما يشاؤون من المؤسسات التعليمية لتعليم أبنائهم من حفظ القرآن الكريم إلى جانب العلوم الأخرى كالعلوم الشرعية،وقواعد اللغة والنحو والتفسير ،وكانت العائلات الجزائرية تقيم لأبنائها في القرى والدواوير المدارس لتعليمهم وتوفير لمعلمهم كل الوسائل[1] وبذلك فإن المجتمع الجزائري هو الذي حمل لواء نشر التعليم،وهنا يقول حمدان بن عثمان خوجة[2] " فإن الطاقات الفكرية كانت تكمن في أوساط المجتمع الجزائري، إذ كانت أفكارهم منظمة لا تصعب عليهم الأمور ويدركونها بكيفية عجيبة، لهذا اعتنوا بالعلوم والآداب فكان منهم شعراء وأساتذة في التاريخ ومشرعون."[3]

إن التعليم الابتدائي يعتمد على تعليم القراءة والكتابة وإتقانها تمهيد لحفظ القرآن الكريم، والحساب لغرض ديني وهو معرفة الفرائض وقسمة التركات بين المواريث ويصف أحد المؤرخين حالة التعليم فيقول:" كان كل تلميذ يحمل لوحة يمكنه الكتابة عليها، ويمحوها بسهولة وعلى هذه اللوحة يكتب عليها بوضوح سورة من القرآن الكريم ...وكان المعلم يجلس في مكان مرتفع وفي يده عصى يستعين بها لحفظ النظام وإثارة انتباه الطلبة."[4]

1. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي،(د.ط)، عالم المعرفة، الجزائر، 1995م، ج1، ص316ص317.

2. حمدان بن عثمان خوجة: ولد سنة 1773م، مثقف وكاتب جزائري ، دافع عن الجزائر بالاتصال بالشخصيات الرسمية، صاحب كتاب تنوير الرأي العام حول حقيقة ما يجري في الجزائر عنوانه المرآة، توفي سنة 1841م.

3 . إسماعيل العربي: دراسات العربية في الجزائر في العهد الفرنسي،(د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1983م، ص23.

4 . أحميدة عميرا وي: جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطني، (د.ط)، دار البعث، قسنطينة، 1984م، ص35.

أما التعليم الثانوي فكان مجانا بل يحصل كل طالب على منحة مالية إلى جانب المسكن والمأكل وغيرهما، تلقى الدروس صباحا وبعد الظهر وبعد العصر ومنهم من كان يدرس في الفترة الصباحية فقط، ويدرسون التفسير والأحاديث والفقه والعلوم المتعلقة بالقرآن الكريم والأحاديث الشريفة وقواعد اللغة والتوحيد والفلسفة وعلم الفلك والتاريخ"[1].

والتعليم العالي كان يشرف عليه مفتيان مالكي وحنفي وقاضيان لنفس المذهب يشرفون على سير التعليم ويقدمون تقريرا لداي الجزائر[2] وكذا تقديم قائمة بأسماء المرشحين للتدريس[3]، وإن هذا التعليم لم يكن حرا في المدن بل تسلط عليه رقابة وقيود، كان أساتذته أساتذة أكفاء ذوي معرفة واسعة ومتمكنين في شتى الميادين العلمية، وهذا التعليم يقوم في الجوامع الكبرى والزوايا[4]،وإن الدروس التي تلقى على الطلاب ذات مستوى علمي عالي فزوايا الجزائر كانت تنافس جامع الزيتونة بتونس والأزهر بمصر.

كما لعبت الزوايا والمساجد[5]والكتاتيب القرآنية[6]دورا هاما، حيث كانت الزوايا تحتل الصدارة بين المراكز الثقافية من ناحية تثقيف أبناء الشعب المتعطشين إلى العلم والمعرفة[7].

1 . سعد الدين بن شنب: (النهضة العربية في الجزائر في النصف الأول من القرن 14هـ)، مجلة كلية الآداب، عدد01، الجزائر 1964م، ص34 ص35.

2 . الداي: يعني الخال في اللغة التركية استعمل مصطلحا يطلق على قائد الأسطول البحري.

3 . عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ،(د.ط)، دار الأمة ، الجزائر، 2012م،ص244.

4 . الزوايا: هي عبارة عن مساجد أو مدارس تحتوي على بيوت للصلاة وغرف لتحفيظ القرآن الكريم، وأخرى لسكن الطلبة وطهي الطعام ولكل زاوية شيخ يشرف عليها، ينظر مختار الطاهر افيلاني: نشأة المرابطين والطرق الصوفية وأثرهما في الجزائر خلال العهد العثماني،ط1، دار الفن، باتنة، (د.ت)، ص27.

5. المساجد: هي مؤسسة إسلامية دينية وظيفتها الأساسية قيام المسلمين بأداء الصلوات فيها وتحفيظ القرآن الكريم وتعليم الفروض الدينية وبعض العلوم الإسلامية، ينظر سعاد فويال: المساجد الأثرية في مدينة الجزائر،(د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص9.

6 . الكتاتيب القرآنية: هي مؤسسة دينية وظيفتها تحفيظ القرآن الكريم وتعليم اللغة العربية، ينظر عبد النور خيثر: منطلقات وأسس الحركة الوطنية،(د.ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات، الجزائر، 2007م، ص81.

7 . ارزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني، ط1، دار الكتاب، الجزائر، 2009م، ص480.

وكذا المساجد التي ساهمت في نشر العلم والمعرفة كالجامع الأعظم بالعاصمة[1]

والجامع الجديد الحنفي[2] وغيرها من المساجد[3].

ولقد كانت المدن الجزائرية قسنطينة ومدينة الجزائر العاصمة وبجاية وتلمسان أهم المراكز الثقافية في البلاد[4]، فقسنطينة كانت تحتوي على اثنين وأربعون مسجد للتعليم الثانوي، ويدرس فيها بين ست وسبع مائة تلميذ، وتسعين مدرسة ابتدائية تستوعب حوالي ثلاث مائة ألف تلميذ تتراوح أعمارهم بين ست وعشر سنوات[5].

وكان لعلماء الجزائر احتكاكاً بعلماء تونس ومصر والحجاز وذلك أكسبهم معرفة علمية في شتى المجالات،[6] ونبع في هذا العهد رجال أفذاذ تألقت أسمائهم في كامل بلاد العالم الاسلامي الاسلامي ومن أشهرهم، عيسى بن محمد الثعالبي، يحي بن صالح الملياني، سعيد المقري، أحمد بن عمار الجزائري، عمر محمد المنقلاتي، كان لهم دور في إفادة الأمة بعلمهم وعملهم[7]. وعملهم[7].

وخلف علماء الجزائر موروث أدبيا ولغوياً كبيراً يتمثل في الشعر حيث تعددت مواضعه وبواعثه من شعر سياسي، اجتماعي ،شعر ملحون(العامي) والشعر الديني الذي يعتبر أكثر

1 . الجامع الأعظم(الكبير): يقع بشارع البحرية بالجزائر العاصمة وهو من أعظم مساجد العاصمة، مساحته نحو مئتي متر مربع، وهو مسجد مالكي أختلف في تحديد تاريخ بنائه ما بين 1018م و1097م، ينظر نصر الدين براهامي: تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، (د.ط)، منشورات ثالة، الجزائر، 2010م، ص113.

2 . الجامع الجديد : تسميته هذه بالنسبة إلى الجامع الأعظم لأن مدينة الجزائر كانت قبل تشييد الجامع الجديد فيها مساجد أخرى حنفية بناها الأتراك،ينظر نفسه، ص113.

3 . سعاد فويال: مرجع سابق، ص12.

4 . كمال بوشامة: الجزائر أرض عقيدة وثقافة، تر: محمد دراجي، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2007م،ص52.

5 . صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين(814 ق.م . 1962م)، (د.ط)، دار العلوم، الجزائر، 2002م، ص127.

6. بوضرساية بوعزة: الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري(1830م . 1848م)، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2009م،ص113. 2009م،ص113.

7 . أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2010م، ص73ص74.

تداولا من حيث القصائد لا سيما مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم وإحياء مولده ... وشعر الجهاد بالإضافة إلى النثر الذي يمثل المقامات وغيرها[1].

2. المكتبات:

كانت بالجزائر مكتبات كثيرة حافظ عليها أبنائها[2]، فكانت الكتب تكتب محليا أو عن طريق التأليف أو تجلب من الخارج من بلاد الأندلس ومصر والشام والحجاز، كما جلب الجزائريون المخطوطات من الدولة العثمانية وبلاد المغرب تشتمل على كتب في الفقه الحنفي والتفاسير والأحاديث الدينية والتوحيد والعلوم اللغوية والحساب والطب والبلاغة والعروض والفلك والتاريخ والجغرافيا والفلسفة[3]،والمكتبات كانت مقسمة إلى قسمين:

. المكتبات العامة: وهي تضم مختلف المخطوطات في شتى الفنون[4] يلجأ إليها الطلبة والأساتذة والأساتذة من جميع النواحي للمطالعة، و كانت وقفاً على المساجد والزوايا والمدارس.

ـ المكتبات الخاصة: كانت تنتشر في البلاد بين العائلات المشهورة بالعلم كعائلة بن فكرون[5]،والأعيان الذين لديهم اهتمام بالكتب ونسخها[6].

إن المكتبات كانت موزعة في جميع أنحاء البلاد، مكتبات في الجزائر العاصمة وقسنطينة وتلمسان، ولم تكن في المدن فقط وأيضا في البوادي حيث يقول أحد المستشرقين الفرنسيين: " المعروف أن بعض القبائل من الرحل تملك مجموعة من الكتب[7]."

1 . أحمد السلماني: تاريخ مدينة الجزائر، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985م، ص79.

2 . عبد الملك مرتاض: أدب المقاومة الوطنية في الجزائر، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2003م، ص76.

3 . أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر بداية احتلال الجزائر، (د.ط)، الشركة الوطنية للتوزيع، الجزائر، 1985م، ص166.

4 . أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي. ج1، مرجع سابق، ص326.

5 . عائلة بن فكرون: هي من العائلات العلمية الشهيرة بقسنطينة تبنوا المكانة الأولى من العائلات العريقة بقسنطينة، اشتهر أبنائها بالعلم والنباهة والمجد.

6 . أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص166.

7 . إسماعيل العربي: مرجع سابق، ص24.

والمكتبات في الريف لم تكن تختلف عن المكتبات في المدينة حيث كان لها أهمية كبيرة كمكتبة ميزاب، ورقلة وزواوة وغيرها[1].

3. القضاء:

كان القضاء[2] خلال الحكم العثماني مصدر السلطة السياسية، وبما أن الحاكم العثماني كان من معتنقين المذهب الحنفي وسكان الجزائر المذهب المالكي فقد جرت العادة على تعيين المفتي الحنفي من قبل السلطان العثماني، ويقوم حاكم الجزائر بتعيين المفتي المالكي ،أي وجود محاكم حنفية والتي تختص في معالجة ما يعرض عليها من القضايا وفقا لمذهب أبو حنيفة ،وأتباعه أغلبيتهم من الجزائريين ذوي الأصول العثمانية والأندلسية، ومحاكم مالكية التي يتولى فيها القاضي المالكي الذي يقوم على الفصل في القضايا والنزاعات المعروضة وفقا لمذهب الإمام مالك الذي تتبعه الغالبية العظمى من سكان الجزائر[3].

كان القاضي يتمتع باختصاص واسع جدا لكونه كان مخولاً بتطبيق القانون الإسلامي باعتباره قاضياً وحاكماً وموثقاً ووليا للمستضعفين، وكان لقضاة المحكمتين المالكية والحنفية ابرام مختلف العقود والنظر في الدعاوي المتعلقة بالعملات والأحوال الشخصية(الزواج والميراث والطلاق)، وكان المفتي المالكي والحنفي يجتمعون كل يوم خميس في الجامع الأعظم بالعاصمة لتدقيق الأحكام الصادرة قبيل تلاوتها أمام أعضاء المجلس العلمي الشريف[4]، حيث يقوم بالفصل في القضايا الكبرى، أما إذا كان المتخاصمون من غير المسلمين فإن القضاة

1 . أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، مرجع سابق، ص326.

2 . القضاء: هو سلطة الفصل بين المتخاصمين وحماية الحقوق العامة بين الناس قصد الحسم في النزاعات والدعاوي، ينظر عبد الله بن محمد الشويهد: قانون أسواق مدينة الجزائر(1665م . 1705م)، تر: ناصر الدين سعيدوني، (د.ط)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006م، ص44.

3 . مؤيد محمود محمد المشهداني: (أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد 16. جامعة تكريت، العراق، أفريل 2013م، ص435ص437.

4 . المجلس العلمي الشريف: هو مجلس شرعي وعلمي يتكون من قاضيين ومفتيين وكاتبين برتبة باش عدل ،وتارة يحضر جلساته الباشا نفسه يقوم بالفصل في القضايا الكبرى ومركزه الدائم الجامع الاعظم،ينظر عبد الرحمان الجيلالي : تاريخ الجزائر العام ،(د.ط)،دار الثقافة، لبنان، 2001م، ص145.

يخرجون إلى ساحة الجامع لكي يسمعوا للخصومة[1]،يتقاضى القضاة مرتباتهم من الرسوم والمبالغ المالية عن كل عقد يسجلونه ويضعون عليه ختماً.

كما أن هناك محاكم خاصة بالأسرى والنصارى ومحاكم خاصة بالأحبار(اليهود)، وفي حالة حدوث خصومة بين النصارى والمسلمين فإن الحاكم هو الذي يفصل فيها، وبشأن الجرائم الجنائية(القتل، السرقة) فقد كانت من اختصاص الحاكم في عاصمة داي الجزائر أو دار السلطان[2].

وكان القضاء يحقق سلطة موازية ومستقلة في الآن ذاته وكان القاضي ينظر في أحوال الرعية ويسلط العقوبات على المخالفين، ويفصل في المشاكل التي تحدث داخل أسوار المدينة لا سيما التي تخص حل الخصام بين الأهل والجيران سواء كانوا مسلمين أو غير الملة الإسلامية، أو بين البائع والمشتري، وإن السلطة القضائية كانت تسعى إلى تسهيل الاجراءات بين المتقاضين بصفة عامة دون مقابل وتسهر على نشر العدل بين الناس[3]مما يدل على عدم تفشي السرقة وانتشار العدل في المجتمع الجزائري القصة التي رواها على رضا أفندي[4] بن عثمان خوجة في كتابه وصف رحلة من الجزائر إلى قسنطينة عبر الجبال بقوله" ذهبت مع والدي لزيارة أحد الشيوخ حيث قام طفل صغير بن الشيخ بسرقة حافظة أموال والدي ... وبعد ساعة جيء بولد السارق مكتوف الأيدي وكانت النية العمل على قطع رأسه فتوسلنا أنا ووالدي

1 . مصطفى بن خموش: مساجد مدينة الجزائر وزواياها وأضرحتها في العهد العثماني، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007م،ص49.

2 . أحمد بحري: الجزائر في عهد الدايات(دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة الاستعمارية)(د.ط)، دار الكفاية، الجزائر، 2013م، ج3، ص8ص11.

3 . مؤيد محمود المشهداني: مرجع سابق، ص437.ص478.

4. على رضا أفندي: هو ابن حمدان خوجة جزائري الأصل والنشأة رافق والده حمدان خوجة إلى باريس سنة 1833م والتحق بمعهد باربات تحت وصاية السلطان العثماني محمود ليكون في ما بعد في خدمة السلطانة العثمانية، عين في حكومة طرابلس الغرب توفي 1876م.

من أجل الحصول على عفو له ولم نتمكن من حمايته وضمان حياته إلا بعد مشقة إذ قالوا لنا كيف يحدث هذا في بلادنا..."[1]

4. مؤسسات الأوقاف:

الوقف[2] ساهم في بناء الاستقرار السياسي والطمأنينة الاجتماعية والممارسات الخيرية[3] ويدل على الإحساس العميق والتضامن بين المجتمع ،وكانت الأوقاف الجزائرية تدار من قبل موظفين يدعون بالوكلاء أو (النظار) ويتم اختيارهم حسب سمعة الشخص[4].

ـ مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفيين: تعد من أقدم المؤسسات الوقفية فهي تعود إلى ما قبل العهد العثماني، وتؤول أموال أوقافها إلى فقراء مكة والمدينة[5]، وتعد من أهم المؤسسات من حيث عدد أوقافها.

. مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم: تحتل المرتبة الثانية من حيث عددها ووفرة مردودها، ويعود ذلك إلى الدور الكبير الذي يلعبه الجامع الكبير(الأعظم) في مدينة الجزائر، الذي كان يشتمل على 550 وقفاً منها المنازل والحوانيت، ويعتبر المفتي المالكي هو المسؤول الأول في التصرف في أوقاف المسجد[6].

1 . على رضا أفندي: وصف رحلة من الجزائر إلى قسنطينة عبر الجبال، تر: أحميدة عميراوي، (د.ط)، المكتبة الجامعية غريان، ليبيا، 2013م، ص55.

2 . الوقف: هو نظام إسلامي له أهمية اجتماعية واقتصادية وعلمية كبيرة في المجتمع استحدثه المسلمين لتوفير المال والسكن ومساعدة العلماء والطلبة والفقراء والغرباء والأسرى واللاجئين وصيانة المؤسسات التي نشأت لهذه الأغراض كالطرق والمساجد والزوايا، ينظر: سعيد بوخاش: الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر،(د.ط)، دار تقليت، الجزائر، 2013م، ص69.

3 . سحر ماهود محمد: (الموظفون العثمانيون في إيالة الجزائر)، مجلة التراث العربي، العدد2، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق2015م. ص400.

4 . محمد الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث،(د.ط)، مكتبة النهضة، الجزائر، 1964م، ج3، ص327.

5 . منصور دقاوي: الموروث الثقافي العثماني بالجزائر بين القرنين(16. 19م)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف :دحو فغرور، كلية العلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2014م . 2015م، ص100 ص102.

6 . نصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984م،ص150.

. مؤسسة أوقاف سبل الخيرات الحنفية: كان نشاطها خيري كإصلاح الطرقات ومد قنوات الري، وإعانة المنكوبين، وتشييد المساجد والمعاهد العلمية، وشراء الكتب ووقفها على طلبة العلم وأهله، ومكلفة بإدارة وصيانة أملاك ثمانية مساجد حنفية أهمها الجامع الجديد[1].

. مؤسسة أوقاف بيت المال: كانت تشرف على الأعمال الخيرية ،كتوزيع الصدقات من أموال بيت المال، وإعانة الفقراء وإطعام 200 منهم كل يوم خميس[2]، ودفن الموتى وتمويل الخزينة، وكانت تحت إشراف باشا عدول[3].

. مؤسسة أوقاف الأندلسيين: أقيمت بعد المحنة الأندلسية الذين نزحوا إلى المغرب العربي، فقد كان أغنياء الجالية الأندلسية يوقفون الأملاك على إخوانهم اللاجئين، وكانت تتجاوز 101 وقفا تعود فوائدها على الأسر المنحدرة من أصل أندلسي[4].

ـ أوقاف الزوايا والأولياء الأشراف: تعود هذه المؤسسات إلى بعض أضرحة الأولياء الصالحين والأشراف والمدارس التي أسسوها في حياتهم، وتتمثل مهمة هذه المؤسسة في تسديد التكاليف المؤسسة التعليمية والدينية و فوائدها تعود إلى الفقراء[5]، و تظم نحوى 300 أسرة تشرف على سير تلك المؤسسات الخيرية[6].

ـ أوقاف المرافق العامة: أوقفت للطرق والعيون وعدة أملاك داخل مدينة الجزائر وخارجها للإنفاق على المرافق العامة.

1 . منصور دقاوي: مرجع سابق، ص120.

2 . نصر الدين سعيدوني: دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر، مرجع سابق ص224.

3 . أحميدة عميراوي: قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2005م، ص113.

4 . مؤيد محمد المشهداني: مرجع سابق، ص432.

5 . عبد العزيز رأس المال: الزوايا والأصالة الجزائرية بين التاريخ والواقع، (د.ط)، منشورات ثالة، الجزائر، 2011م، ج2، ص180.

6 . مؤيد محمد المشهداني: مرجع سابق، ص432.

. مؤسسة أوقاف الأوجاق(الانكشارية): وتشمل أوقاف الجند والثكنات، يعود أصلها إلى الجنود الذين ترقوا في رتبة العسكرية[1].

وبذلك كانت الأوقاف عنوان إلى التكافل الاجتماعي والتضامن بين المسلمين[2].

5. الفن المعماري:

الفن المعماري العثماني جزء من الفن الإسلامي وقد بلغ صداه إلى ما لمسناه في التأثير على التصميم والأشكال المحلية، وكان هناك انسجام بين الفن التركي والفن المحلي الجزائري وقد اختلفت أنواع العمارة بالجزائر العثمانية باختلاف الظروف الاجتماعية و والثقافية.

. القصبة: والتي تعتبر من أكبر المباني التاريخية وعندما تقترب منها تطلعنا على مجموعة من الشرفات والفتحات المدفعية، كما تتخذ القصبة مظهراً عمرانياً شبيه بالمدينة الصغيرة[3].

ـ قصر الداي ومرافقه: يقع قصر الداي غرب السقيفة يحده من الشرق جناح خوجة الباب ومسجد الجيش، ومن الجنوب مخازن البرود، مسجد الداي وحمامات قصر الداي ويوجد به بيت الصلاة يظهر عليه التأثير التركي ، ويوجد به حمام قديم وجديد، وغيرها من المرافق[4].

. المرافق العامة: تضم المباني العامة كالمساجد والأسواق والمقاهي والحمامات والزوايا[5].

6. الفن الموسيقي والزخرفة:

كان لمدينة الجزائر رصيد هام في الموسيقى خاصة بعد أن هاجر إليها عدد كبير من الأهالي الوافدين إلى الجزائر، على إثر الهجمات الإسبانية وكانت توجد قرابة وثيقة بين رصيد تلمسان الموسيقي المعروف بالغرناطي، ورصيد مدينة الجزائر المسمى بالصنعة[6].

---

1. منصور دقاوي: مرجع سابق، ص123.

2 . بسام العسلي: الجزائر والحملات الصليبية(1547. 1791م)، ط3، دار النفائس، بيروت، (د.ت)، ص165.

3 . أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، مرجع سابق، ص35ص36.

4 . علي خلاصي: قصبة مدينة الجزائر، ط1، دار الحضارة، الجزائر، 2007م، ص9ص38.

5. ليسورو ويلد: رحلة طريفة في إيالة الجزائر، تر: محمد جيجلي، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2002م، ص12.

6 . أحمد السلماني: مرجع سابق، ص76.

وهناك الموسيقى العسكرية التي تعكس أصول السلطة العثمانية وكانت فرقة الاوجاق هي التي تمثلها[1].

أما الزخرفة فقد تنوعت عناصرها وأنماطها منها:

. العناصر النباتية: وهي أهم الزخارف على الإطلاق ،شكلت أما بالنحت على الحجر والرخام أو بالحفر على الخشب ومن أهم هذه العناصر العطريات وتتمثل في الأزهار مثل (الورود وزهرة الأقحوان والقرنفليات) والأوراق خاصة أوراق النخيل والخرشوف البري الذي نجده على أطر الأبواب .

ـ العناصر الرمزية: في معظمها عناصر زخرفية طبيعية رائعة في استعمالها ، ومن أشهر العناصر الرمزية الهلال، الكرة والعجلة والعطريات.

ـ العناصر الهندسية: وهي التكوينات التي يمكن تشكيلها من العلاقات الخطية الناتجة عن تلاقي بعض أنواع الخطوط ،مثل المضلعات والأشكال الرباعية والهرمية والقوس[2].

. العناصر الكتابية: كتبت على مجموعات من قطع الزليج وبعدة كتابات بالخط الفارسي، بينما كتبت الكتابات التي تخلد تاريخ البناء بخط الثلث من خواصه الالتواء وعدم التركين.

. العناصر المركبة: تشمل مكوناتها عدة وحدات بسيطة مرتبطة ببعضها أشهرها زخارف أطر أبواب الطابق الثاني من قصر البايات وغيرها[3].

إن هذا الازدهار الثقافي الذي تمتعت به الإيالة الجزائرية ، راجع إلى الإهتمام بتنظيم الميدان الثقافي كالقضاء والأوقاف وغيرها.

1. وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تر: عبد القادر زبادية،(د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2006م، 121.

2 . علي خلاصي: مرجع سابق، ص140 ص144.

3. نفسه، ص154.

الفصل الأول

محاربة الدين الإسلامي

1- تحكم الإدارة الاستعمارية في شؤون الدين .

2- الإجراءات التعسفية ضد المساجد و الزوايا .

3- الاستيلاء على الأوقاف و الاستحواذ على مواردها

1: تحكم الإدارة الاستعمارية في شؤون الدين

إن الدين الإسلامي هو أحد العناصر التي تتكون منها الذاتية الجزائرية، في حين شؤون العبادة في الجزائر تمثل سوى فرعاً مصغراً في الإدارة، وإن الديانة المحمدية لم تكون تحظى بالاهتمام من طرف رجال السياسة الاستعمارية[1].

1.1:التحكم في نفقات دور العبادة:

عانت مؤسسات العبادة الاسلامية من الاهمال وتقليص النفقات على صيانتها وأجور العاملين بها، في الوقت الذي تغدق فيه الأموال على مؤسسات العبادات الأخرى[2]، حيث أن الدولة هي التي تمول الدين المسيحي والدين البروتستانتي والدين الاسرائيلي، وتخصص لكل دين من هذه الأديان اعتمادات تعادل ثلاث مرات الاعتقادات المخصصة للدين الاسلامي[3].

إن مسيحي الامبراطورية العثمانية لم يعرفوا الاهانة حيث يوضع رهبانهم تحت الوصاية الإدارية ولم تصادر املاك الكنيسة، وقد كانوا أوفر حظا من مسلمي الجزائر الذين كانوا يعانون اضطهاد هذا النظام[4].

كما صرح اسماعيل أيربان(Ismail Urbain)[5]الذي تجرأ في مقالاته التي نشرها في صحيفتي(La liberte. le journal des Débats) على التصريح بأن قمعية النظام الفرنسي تجاوزت قمعية الأتراك اتجاه المسيحيين، وهو أول من أطلع الرأي العام الأوروبي على رأي المسلمين في الموضوع " كان المسلمون يشتكون بخصوص موارد شؤونهم الدينية، و إن

1 . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830م إلى 1945م،(د.ط)، دار البصائر، الجزائر،2009م،ص86.

2 . عثمان زقب: السياسة الفرنسية في الجزائر 1830م . 1914م،دراسة في أساليب السياسة الادارية اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف صالح لميش، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014م . 2015م، ص173.

3 . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري ، مرجع سابق،ص88.

4 . عثمان زقب: مرجع سابق، ص274.

5 . اسماعيل أيربان(Ismailurbain): هو مستشار مسلم ومترجم لنابليون الثالث وللجيش الفرنسي كان يؤمن بسياسة الجزائر للجزائريين .

الأموال التي يتم تحصيلها منهم لا تعود فوائدها عليهم، وإن المبالغ المخصصة لهم غير كافية فمن جهة يوجد مليوني مسلم يصرف عليهم مبلغ 26000 فرنك من أصل رأسمال يتجاوز 750000فرنك، ومن جهة أخرى يوجد 279545 مسيحيا ويهوديا يصرف على شؤونهم الدينية من الميزانية ما يفوق مليون فرنك ،و النفقات المرصودة لشؤون البروتستانتيين الدينية تكلف الجزائر معدل 11.8 فرنك للفرد، وإن المبالغ المرصودة للإنفاق على شؤون الكاثوليكيين 2.93 فرنك والإسرائيليين 0.73 فرنك، والمسلمين 0.076 فرنك لفرد[1].

2.1:التحكم في المناسبات والنشاطات الدينية:

وكانت الإدارة الفرنسية تتدخل أيضا بخصوص كل المناسبات الدينية التي تقوم خارج المساجد فكان لزاما الحصول على ترخيص مسبق لإحياء الحفلات الدينية أو أداء الزيارات وخصوصا إذا كانت لجمع الصدقات أو الزيارات التي يلتمسها المرابطون أو شيوخ الطريقة[2]،وإن الإدارة تشترط على المسلمين الحصول على ترخيص للحج الذي تعرض للرقابة بشكل قاس لأنه يشكل خطر سياسياً واقعياً[3] لأن للحج دورا بارزا بالاتصال بالعرب والمسلمين، وتطور الوعي القومي والإحساس بالرابط الاسلامي بين الجزائريين والعرب[4]، وإن الإدارة تتبعت الحج بالمنع والتضييق عليه حيث قامت السلطات الاستعمارية بإصدار عدة قوانين منظمة لهذه الشعيرة خاصة بعد سنة 1894م، حيث ظلت تراقب حركات الحجاج وترسل الجواسيس ليزودوها بالأخبار، واعتبر الحاج معقداً ومتخلفاً ومعادياً ومتشرداً، و سبب تحفظ الإدارة الفرنسية من فريضة الحج هو الشك وسوء النية خاصة في نهاية القرن 19م وحتى بداية سنة 1914م، ويمكن معرفة سبب الخوف والريبة من فريضة الحج في تلك الفترة لزيادة مخاطر دعاية الجامعة الإسلامية والنشاط الكبير للطريقة السنوسية.

وعمدت الإدارة على تدخلها في الأعياد الاسلامية والصوم والإفطار، كما أصبح تصويم المسلمين وتفطيرهم مشمولا بالحكومة، والتحكم في الصلاة التي هي عماد الدين بواسطة اللجان

1شارل روبير اجرون :الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871.1919م)،تر: الحاج مسعود، دار الرائد للكتاب،الجزائر،2007م،ج1،ص276.

2 . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري ، مرجع سابق، ص88.

3 . كميل رسيلير: السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها وحدودها(1830. 1962م)تعليقات جزائرية على شبه اعتراف فرنسي، تر: نذير طيار، ط1، دار الكتابات الجديدة، (د.م)، 2016م، ص170.

4 . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص88.

الدينية التي تصنع على عينها وتعمل لمصلحتها[1]، وحاول الحاكم العام جلي كمبن(Jules Cambon)[2] أن يحصل من لدن "أشراف مكة" على فتوى تبيح للمسلمين الخضوع للكفار، تضمنت تلك الفتوى الكتابية بعض الاستشهادات بالنصوص القرآنية وحررت بأسلوب فيه التباس،ولم تكن الإدارة تعترف بإحياء الأعياد الاسلامية فوق التراب الفرنسي.

3.1: نفي وإبعاد العلماء ورجال الدين:

وغاية فرنسا من هذه السياسة من تكوين اسلام جزائري مقطوع الصلة بماضي الإسلام الحقيقي ،وتكوين طائفة تقوم بذلك تسميهم" رجال الدين"[3]،و لم يسلم رجال الدين وشيوخ الزوايا والعلماء حيث حاولت استيعابهم لكنها اصطدمت برجال دين صدقوا ما عاهدوا الله عليه[4]، وبذلك قامت الإدارة الفرنسية بفرض رقابة عليهم من قبل ضباط المكاتب العربية[5]، وذلك بمراقبة رجال الدين أو كما تسميهم " الأشراف" الذين كانوا من أصل طلبة أو كتاتيب تجمعهم صلات ببعضهم البعض والذين كانوا يبشرون الناس بالنصر، وحثهم على الجهاد ويؤكدون أن موعد رحيل الفرنسيين قد حان.

وفي هذا الإطار كلف الضابط دي نفو(De Neveu)[6] لإعداد دراسة ميدانية تستهدف معرفة أصول الطرق والزوايا وانتماءات هؤلاء الرجال، وفعلا فقد أكد كتابه الذي ضمته مختلف

1 قبايلي هواري: مسألة الحج في السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر (1894 . 1962م)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بوعلام بالقاسمي، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2013م . 2014م، ص29.

2-جلي كمبن(Jules Cambon): ولد سنة 1832م توفي 1925م حاكم عام على الجزائر من 18 أفريل 1891م إلى 01 أكتوبر 1897م.

3 . شارل روبيراجرون: الجزائريون المسلمون، ج1، مرجع سابق، ص594.

4 . محمد دراجي: الإسلام في الجزائر في العهد العثماني(مواقف الإمام الإبراهيمي 9)،(د.ط)، عالم الأفكار، الجزائر، 2007م، ص12.

5 . المكاتب العربية: هي وحدات ادارية عسكرية تمثل السلطة الفرنسية في المدن والقرى على رأس كل مكتب ضابط برتبة عقيد بمساعدة شيوخ القبائل هدفها فرض القوانين التعسفية ضد الجزائريين، ينظر أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي،ط1، دار الغرب الاسلامي ،بيروت، 1998م، ج9، ص11.

6 . دي نفو(De Neveu): هو ضابط فرنسي في الجزائر اعد دراسة لمعرفة أحوال الطرق والزوايا صاحب كتاب(الإخوان والطرق الدينية عند مسلمي الجزائر).

تلك الطرق والزوايا تحت عنوان" الإخوان " سنة 1846م[1]. وبذلك شددت فرنسا رقابتها عليهم وقبل البعض منهم الاضطهاد رغما عنه، ورفضه آخرون فاختاروا الهجرة، ويقول الأستاذ عمار هلال:" إن أسباب الهجرة الجزائرية لسكان تلمسان إلى المشرق... هو عدم مراعاة الإدارة الفرنسية لأبسط القوانين الإسلامية"[2].

إن بعض العلماء والأئمة والفتيون تعرضوا إلى النفي والتغريب أمثال الشيخ مصطفى الكبابطي[3]، وتعرض المفتي العنابي[4] إلى مراقبة مستمرة ثم السجن والنفي،[5]وعزل صالح بن مهنا[6]من إمامة المسجد الكبير بالعاصمة وإلقاء القبض عليه.[7] وغير ذلك من الاجراءات التعسفية ضد رجال الدين، وهدف فرنسا من ذلك هو إفراغ الجزائري من محتواه الحسي والنفسي والروحي والهوياتي وجعله كائن بلا روح.

4.1: إحصاء المساجد وتحديد موظفيها:

وللإشارة فإن السياسة الفرنسية كانت في الواقع تعارض بكيفية سلبية حرية ممارسة الديانة المحمدية حيث صدر سنة 1851م منشور تم فيه إحصاء المساجد والكنائس وتصنيفها وتحديد عدد وأجور القائمين بالعبادة والمستخدمين، كما تم وضع سلم مستلهم بشكل عام من النمط التقليدي في العهد العثماني فأفضى إلى ترتيب الفئات بعضها فوق بعض وهم:

1 . صالح فركوس: إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي في ضوء شرق البلاد(1844. 1871م)، (د.ط)، منشورات باجي مختار، عنابة، 2006م،ص60.

2 . عمار هلال: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847. 1918م)، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2007م، ص220.

3 . مصطفى الكبابطي: ولد في مدينة الجزائر 1775م، درس في بعض مساجد الجزائر العاصمة ثم عين في جامع الأعظم 1827م تولى مهنة القضاء على المذهب الإمام مالك و الإفتاء بعد الاحتلال، تعرض للنفي إلى كورسكا سنة1843م، توفي 1860م، ينظر أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي، (د.ط)، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م، ج4، ص193.

4 . بن العنابي: هو محمد بن العنابي من أسرة علمية ودينية، ولد عام 1775م، حضي بتقدير كبير من علماء عصره، تولى مهنة التدريس، تعرض إلى المراقبة المستمرة من طرف الإدارة ثم نفي، توفي عام 1851م.

5 . قبايلي هواري: مرجع سابق، ص25.

6 . صالح بن مهنا: قرأ القران الكريم منذ صغره، انتقل إلى تونس والأزهر لتوسيع معارفه، تولى إمامة المسجد الكبير بقسنطينة، قامت السلطة الاستعمارية بعزله من منصبه وإلقاء القبض عليه.

7 . صالح فركوس: تاريخ الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي إلى غاية الاستقلال (814ق.م . 1962م)،(د.ط)، دار إيدكوم، الجزائر، 2013م، ص24.

- الأئمة والخطباء والمفتيين مع مرجعيتين في الفتوى للمذهبين الملكي والحنفي[1].
- المدرسون: وهم المكلفون بتعليم الدين للأطفال والتلاميذ البالغين.
- الباشا حزابون: وهم قراء القرآن الكريم(رئيس القراء).
- الحزبوان: لقراءة القرآن الكريم وغيره.
- المؤذن: أو المصوت في المسجد.
- الباش مؤذن: المؤذنون العاديون.

كما رتبت المساجد التي سيحتفظ عليها إلى خمس درجات وذلك بعد دراسات مستفيضة دامت سنوات حيث صدر تصنيف المساجد حسب أهمية المسجد والمدينة التي يقع فيها، وتم تسجيلها من النفقات المخصصة لصيانتها وبلغ عدد المساجد المصنفة 78 مسجداً فقط.

- الدرجة الأولى: المساجد التي تحتوي على منارة(صمعة) كبيرة وهي ستة مساجد فقط ثلاثة في العاصمة واثنان في قسنطينة وواحد في تلمسان[2].
- الدرجة الثانية: مساجد ذات منابر لخطب الجمعة والعيدين وهي تسعة مساجد منها اثنان في قسنطينة واثنان في تلمسان وواحد في كل من البليدة وعنابة ووهران ومستغانم ومعسكر.
- الدرجة الثالثة: مساجد تحتوي على منبر صغير(أقل أهمية) وهي اثنتاعشر مسجداً، خمسة في قسنطينة واثنان في تلمسان وواحد في كل من شرشال وتنس والمدية وملیانة ودلس.
- الدرجة الرابعة: مساجد لا منبر لها وعددها أربعة عشر مسجداً، أربعة في الجزائر العاصمة، وستة في قسنطينة واثنان في تلمسان وواحد في سكيكدة والقليعة.
- الدرجة الخامسة: مصليات أو كنيسة أو زاوية وعددها سبعة وثلاثون،منها اثنا عشر في العاصمة وستة في قسنطينة وخمسة في تلمسان وواحد في كل من بجاية وجيجل وملیانة وسطيف وباتنة ووهران وسيدي بلعباس[3].

1 . أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، مرجع سابق،ص390 ص391.

2 . شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون، ج1،مرجع سابق، ص540ص535.

3 . عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830 .1900م)، (د.ط)، دار مرقم، الجزائر، 2010م، ص251.

إن المستخدمين المعينين لخدمة المساجد تم تعينهم جميعاً ومراقبتهم من طرف الإدارة ،ولم يكونوا مأجورين باستثناء خدمة المساجد المعتمدين رسميا، وإن العاملون بهذه المساجد يتقاضون أجوراً زهيدة وكانت بمعدل 588 فرنك للأئمة و على حساب ميزانية المحلية والبلدية ،ولم تكن تلك الأجور تدفع كاملة حيث كانت الدولة تطرح مبلغ الإيجار بالنسبة للأئمة الساكنين في المسجد، وكان تبرير الدولة على الأجور الزهيدة هو محدودية الموارد التي تقدمها المؤسسات[1].

منذ صدور المرسومين 27 أكتوبر 1858م و 18 أوت 1868م صادرت نفقات الديانة الإسلامية من خصوصيات الميزانيات الإقليمية المرتبطة بمداخيل أملاك الحبس وتسيرها مصلحة أملاك الدولة أو الهياكل العسكرية، غير أن تلك المداخيل كانت تتناقص من سنة لأخرى، والشؤون الدينية كانت تابعة على التوالي لوزارة الحربية[2].

رغم اجراءات التقييد للعبادة الإسلامية والإهمال، إلا أن إدارة الاحتلال قامت حسب ما يذكر أجرون(Ageron)وبناءاًعلى طلب الحاكم العام جول كامبون(Jolcambon)[3] دون اعترافها بالمبدأ القائل:" بأن الأعياد الاسلامية في الإقليم الفرنسي يمكن اعتبارها أعياد قانونية تمنح عطل للتلاميذ" قد طبق في حكم الامبراطورية الثانية إلا أنه سرعان ما تم نسيانه في ظل النظام المدني ، ولم يسمح الجو المشحون بالنضال المناهض للديانة الذي كان يسود الجزائر وفرنسا في بداية القرن 20م بمواصلة سياسة الانفراج الديني التي كان جول كامبون(Jolcambon) يرغب في احلالها ،ولكن بما أن الاعتمادات المخصصة لا ترتفع عموماً فقد وجب تقليص عدد مستخدمي المساجد البسطاء منهم الحزابون والمدرسون.

وانخفض عدد المساجد التي كانت الدولة تتولى صيانتها من 188 مسجد في سنة 1898م إلى 174 مسجد في سنة 1902م، وفي ذلك توجه واضح لتخلي التدريجي عن التكفل بهذه المؤسسات الدينية الاسلامية ،وكانت عمليات بناء وفتح المساجد أو الزوايا للعبادة أو تنظيم كل

1 . حدة بولافه: واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف عمر بغزوز، كلية العلوم السياسية والحقوق، جامعة الحاج لخضر،باتنة' 2010م . 2011م، ص32.

2 . شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون،ج1،مرجع سابق، ص547.

3 . جول كامبون(Jolcambon): بدأ نشاطه في الجزائر منذ السبعينات كان واليا على قسنطينة لما غادرشانزي الجزائر رجع إلى فرنسا وتولى منصب رئيس الشرطة في باريس وأصبح حاكما عاما على الجزائر 18 أفريل 1891م إلى غاية 1897م، ينظر أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية(1830 .1900م)،ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ج1، 2011م، ص50.

نشاط ذو طابع ديني يمر حتما بموافقة ادارة الاحتلال ومن ذلك ورد في رسالة بالفرنسية موجهة من القاضي محمد بن أحمد بن زروق مالك إلى محافظ الجزائر[1]عن طريق نائب المحافظ حيث جاء فيها" أنا القاضي محمد بن أحمد بن زروق مالك أسكن في حوش بوزرمان دوار سيدي ناصر بلدية الإربعاء يشرفني سيدي المحافظ أن ألتمس لطفك الترخيص بالسماح لفتح جامع صغير والذي بناه على ملكيته، وأن يعتزم تعليم أطفاله وبعض الجيران الصغار من قبيلته من طرف أستاذ عربي(طالب) من أجل منحهم التعليم والترخيص لفتح يوم في الأسبوع حضر للرحمانية."

وجاء في تقرير الحاكم العام المدني ألفريدشانزي(Alfred Chanzy)[2] بخصوص ما تقدمه الادارة للديانة الإسلامية فالثقافة الاسلامية تم المحافظة عليها من طرف الدولة حيث تكفلت على عاتقها بمصاريف الموظفين الصغار للمساجد،كما أبرز أيضا الحاكم العام في الجزائر ريفوال بول (RevoilBaul)[3] وضعية المخصصات المالية للعبادة الاسلامية يقول بأنه بالنسبة للمباني الثقافية الاسلامية وترميمها والذي كان 100ألف فرنك خلال 1899م ثم رفعه إلى 150 ألف فرنك وهذه الزيادة سمحت للتعهد ببناء مساجد جديدة في بجايةوالقالة... وبالموازاة هناك إمكانية احداث اشغال كبيرة وهامة للترميمات أو التحسينات المختلفة في مساجد عديدة بالجزائر، البليدة، سطيف، وهران، سوق اهراس ...كما كانت بدورها مجموع القروض المخصصة لهذه الأشغال تتعدى 90 ألف فرنك.

وأشار أجرون(Ageron) بأن تنظيم سنة 1907م قد أبقى الأمور على حالها لمدة عشرة سنوات، إلا أنه بالمقابل قد عمد إلى تخفيف أجور المفتي بما في ذلك الاعتمادات الاجمالية المخصصة للديانة الإسلامية، حيث بلغت هذه الاعتمادات 431.736 فرنك سنة 1901م و349.938فرنك في 1907م، ثم انخفضت إلى مبلغ 283.292 فرنك سنة 1908م وبملغ 163 ألف فرنك كمعدل سنوي إلى غاية 1914م وهكذا اذن نجحت المندوبيات المالية في

1 . قبايلي هواري: مرجع سابق، ص89.

2 . ألفريد شانزي(Alfred Chanzy): هو أنطون ان اوجين ألفريد شانزي ولد سنة 1823م توفي 1888م قائد فرنسي خدم بالجزائر وايطاليا وسوريا، حاكم عام على الجزائر من 29 مارس 1871م إلى غاية 10 نوفمبر 1879م، عضو في مجلس الشيوخ 1875م.

3 . ريفوال بول (RevoilBaul): ولد سنة 1856م توفي 1914م، حاكم عام على الجزائر من 18 نوفمبر1901م إلى 11 افريل 1908م.

استغلال الخصام القائم حول اللائكيةلاقتصاد المال على حساب المسلمين ومع ذلك فقد سمح القانون بإنشاء جمعيات دينية مكلفة بتسيير المساجد[1].

2 : الاجراءات التعسفية ضد المساجد والزوايا

لقد شملت معاهدةالاستسلام الموقعة من طرف الداي حسين[2] وقائد الحملة الفرنسية[3] الكونت دي برمون(De Bourmot)[4] يوم 5 جويلية 1830م التي تضمنت في بندها الخامس" تكون إقامة الشعائر المحمدية الدينية حرة لا يقع أي مساس بحرية السكان من مختلف الطبقات."[5]

وبمجرد كلمات استخفافيه لأن الواقع خلف العهد المضروب ،وقد أمر القائد الفرنسي يوم 06جويلية 1830م برفع الصليب على أعلى بناية في القصبة في حفل مهيب وأقيمت الصلاة المسيحية في الساحة الرئيسية للمدينة.[6]

1.2: القضاء على المساجد:

منذ الوهلة الأولى حفر الفرنسيون على الآثار المسيحية مستفيدين من الخرافة تارة ومن كتب الرحالة تارة أخرى، و كانت الروايات تزعم أن الجامع الكبير(الأعظم) بمدينة الجزائر العاصمة كان مبنيا على شكل هيكل مسيحي قديم، فعمل الفرنسيون كما سبق على تعرية أسس الجامع المذكور لعلهم يكشفون أثار ذلك الهيكل، كما عمدوا على تغطية الجامع على الأنظار بعد أن كان يرى من بعيد من المرسى، وقد غطته الحيطان العالية وكادت تخفي منارته وزعم

1 . عثمان زقب: مرجع سابق، ص 278ص 279.

2 . الداي حسين: هو أحد الدايات في الجزائر تولى الحكم سنة 1818م، كان عالما شجاعا محبا للعلم والعلماء والأشراف الصالحين، حدث في عهده زلازل البليدة، وقّع معاهدة الاستسلام مع فرنسا، ينظر أحمد شريف الزهار: مذكرات أحمد شريف الزهار نقيب الأشراف،تح: أحمدتوفيق المدني،(د.ط)،دارالبصائر،الجزائر،2009 م،ص 15.

3 . علي غنابزية: دراسات في تاريخ المقاومة الثقافية بالجزائر للحفاظ على الهوية الوطنية،ط1، مديرية الثقافة لولاية الوادي، الجزائر، 2012م، ج2، ص53.

4 . دي برمون(De Bourmot): هو قائد الحملة الفرنسية على الجزائر، ولد 1773م توفي 1846م، كان جنرال فرنسي وهو الذي وقع وثيقة الاستسلام وأول من نكث العهد، ينظر : محمد العربي الزبيري مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبو ضربة، (د.ط)، منشورات السهل، الجزائر، 2009م، ص93.

5 . بسام العسلي: المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي،(د.ط)، دار الرائد، بيروت، 2011م، ص187.

6 . علي غنابزية: مرجع سابق،ص53.

منجموهم وكتاب أخبارهم أن الجامع الجديد(الحنفي) قد بناه عبد مسيحي وإن الأمر كان قد صدر له لبناء مسجد فبنى هو كنيسة ونسبوا إليه انه قال:" عندما يحتل المسيحيون هذه المدينة سيكون لهم هذا الجامع كنيسة" ،وأخذ الفرنسيون يترددون على هذا الجامع بكثرة لنداء ذلك العبد[1]

لذلك عمدت الإدارة الفرنسية على تدمير مواقع الصمود المعنوية ومن هنا فقد جاء الهجوم على المساجد وأماكن العبادة[2].

وأول جامع هدم بالعاصمة جامع السيدة وهو من بين المساجد السبع الرئيسية بالعاصمة (بني سنة 1564م) تم هدمه سنة 1830م، كان أول جامع يهدم بالمطارق والفؤوس بأيدي فرنسية من أجل توسيع المجال حول قصر الدايات، ووضع تحت يد السلطات العسكرية الفرنسية كمخزن ومحطة رئيسية وكان التوسيع هو خوف الفرنسيين من أن يتخذ المسلمون جامع السيدة مركزاً لهم ونقطة تجمع ومظاهرات[3]، ولحق به جامع علي باشا الذي كان يعرف بجامع سيدي أبي التقى بالعاصمة عملت فرنسا على هدمه وأصبح تابع للمصالح الهندسية العسكرية الفرنسية، وهدم مسجد خير الدين بربروس الذي سمي بالجامع الشاوش (بني سنة 1520م)، بعد هدمه بنت مكانه الإدارة الفرنسية مساكن لهم، وكذا هدم مسجد زنقة للاّهم(للاّهم قد يكون اسم سيدة كانت محل احترام أو اسم الحي الذي يقع فيه المسجد) سنة 1841م من أجل المنفعة العامة.

وفي مدينة عنابة فقد هدم بها حوالي 37 مسجداً، و كان من أهمها جامع سيدي بن مروان الذي قال عنه الأستاذ أبو القاسم سعد الله أنه كان من أعظم مساجد عنابة، وكذا بجاية هي الأخرى تعرضت العديد من مساجدها وجوامعها إلى الهدم قبل عام 1859م.

أما الناحية الغربية فقد كان بها حوالي 151 مسجد إلى غاية 1853م لكنها هي الأخرى كانت عرضة للهدم والدمار خاصة مدينتي وهران ومعسكر[4]، إن المدينة الوحيدة التي سلمت

1 . أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية(1830. 1900م)، ج1، مرجع سابق، ص80.

2 . عبد القادر جغلول: الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، تر: سليم فسطون، ط1، دار الحداثة، بيروت،1984م، ص130.

3 . أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، (د.ط)، عالم المعرفة، الجزائر، 2015م، ج5، ص13.

4 . علي غنابزية: مرجع سابق، ص53 ص54.

مساجدها تقريبا هي تلمسان ومع ذلك فقد منحت مداخلها كغيرها إلى أملاك الدولة وحول بعضها إلى متاحف.

وعمدت السلطات الاستعمارية على تحويل المساجد إلى كنائس وكاتدرائيات[1] وثكنات ومركز للشرطة واسطبلات لخيول الحرس المتجول، حيث استولت على جامع القشاش بالعاصمة الذي كان من أشهر الجوامع في العهد العثماني، حيث استعملته سنة 1831م مرقدا للجنود ثم حول إلى مستشفى مدنيا[2]، وتحويل مسجد كتشاوة المشهور بالعاصمة الذي حوله الجنرال دوروفيغو(De Rovigo)[3] في 27 ديسمبر 1832م على كاتدرائية كاثوليكية ونصب الصليب وعلم فرنسا على صومعته بمباركة البابا وعلى أنغام التحية العسكرية الفرنسية كما صرح قائلا:" أننا أرادنا تحطيم كل شيء والأمر بإلقاء القبض على رجال الإفتاء،واقتحام المسجد وضرب عنق كل من سعى للاعتراض على تنفيذ رغبتنا"، وفي اليوم الموالي تجمع بداخله أربعة ألاف مسلم بداخله وحصنوا الأبواب وغلقوها على أنفسهم وتم إصدار التحذيرات القانونية ثم قامت فرقة من جنود الفرنسيين بتفجير مفاصل الأبواب،[4]واستولوا عليهم وسقط العديد من المسلمين قتلى دفاعا عن المسجد[5]،وتحويل جامع علي بتشين بالعاصمة (بنيفي سنة 1622م) حول إلى كنيسة كاثوليكية في 1831م باسم سيدة الانتصارات(نوت ردام دي فكتور)[6] وكذا جامع القائد علي بالعاصمة[7](ينسب إلى القائد علي أحد الموظفين الساميين في العهد العثماني) و تم تحويله إلى جمعية تسمى أخوات القديس يوسف، وتمكنت الإدارة الاستعمارية من تعطيل العديد من المساجد واستغلالها لخدمتها.

---

1 . بوضرساية بوعزة : سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830م . 1930م وانعكاساتها على المغرب العربي، (د.ط)، دار الحكمة، الجزائر، 2009م، ص123 ص139.

2 . أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، مرجع سابق، ص19ص20.

3 . دوروفيغو(De Rovigo): هو آن جان ماري روني هافيري، سياسي فرنسي وجنرال، ولد سنة 1774م توفي سنة 1833م، كان من أنصار نابليون الأوفياء، في سنة 1831 م عين قائد على الجيش الفرنسي في الجزائر، ينظر حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تح: محمد العربي الزبيري،(د.ط)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م، ص60.

4 . عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002م، ص122.

5 . شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبدايات الاحتلال(1827 . 1871م)، تر: جمال فاطمي،(د.ط)، دار الأمة الجزائر، 2013م،ص161.

6 . نوت ردام دي فكتور : هي عبارة عن رواية رومانسية فرنسية من تأليف فيكتور هوغو ،تتناول احداث تاريخية على كاتدرائية كاتدرائية نوت ردام باريس.

7 . علي غنابزية: مرجع سابق، ص54.

حيث تم تعطيل مساجد العاصمة منها مسجد المصلى وإعطائه للجيش منذ الأيام الأولى من الاحتلال فاستعملته ثكنة عسكرية، ومسجد ابن نيقو (يعرف باسم مسجد ستنا مريم من عائلة أندلسية قديمة بني سنة 1660م) كان مصيره التعطيل وسلم إلى المتصرف العسكري ثم إلى أملاك الدولة من قبل سلاح الهندسة العسكرية سنة 1837م، وجامع الرحبي ويعرف أيضا بجامع ابن كمخة (كان أحد وكلاء هذا الجامع) تم تعطيله وسلّم إلى الجيش فاستعمله لتخزين المواد الصيدلية 1833م وفي سنة 1840م وقع هدمه، ومسجد سيدي السعدي الذي به ضريح سيدي السعدي(أحد المرابطين الذي يقدسه السكان) تم تعطيله 1850م، وجامع سيدي قليج(كان لأحد المرابطين)عطل وجعلته السلطة الفرنسية مخزنا للأسلحة[1]، وكذا جامع خضر باشا(نسبة إلى خضر باشا الحاكم العثماني على الجزائر ثلاثمرات، وقد بني هذا الجامع حوالي سنة 1596م)الذي ألحق بمستشفى داخل ثكنة ثم هدم جزئيا وأصبح جزءاً منه تابع لأحد البيوت الأوروبية والآخر إلى معبد لليهود.

وفي مدينة قسنطينة حوّل جامع رحبة الصوف (يرجع إلى القرن الخامس هجري) إلى مخزن للشعير تحت إدارة الجيش ومثله جامع القصبة بقسنطينة (يرجع إلى العهد الحفصي) استغل للأسلحة وعتاد الهندسة العسكرية، ولحق به المسجد الكبير حول إلى ثكنة ثم إلى مستودع للمواد العسكرية[2].

وعلى حد تعبير الأستاذ العربي الزبيري للقضاء على مصادر الثقافة الوطنية فهدم الكثير من المساجد وحول أعداد كبيرة منها إلى كنائس أو ثكنات أو مستوصفات أو حتى إلى ملاهي[3].

وكان بمدينة الجزائر العاصمة سنة 1830م 166 مسجداً ولم يبق إلا 21 مسجداً فقط خلال سنة1876م[4].

2.2:القضاء على الزوايا:

1 . أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي،ج5، مرجع سابق، ص20 ص25.

2 . علي غنابزية: مرجع سابق، ص55ص56.

3 . محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر،(د.ط)، دار الحكمة، الجزائر، 2014م، ج1،ص60.

4 . محمد علي داهش: دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي،(د.ط)، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2004م، ص12.

أما الزوايا فقد بقي الفرنسيون مدة تزيد عن 15 سنة يجهلون دور الزوايا إلى أن ألف الضابط دي نفو(De Neveu) كتاب بعنوان" الاخوان" سنة 1846م كشف لهم فيها عن أهمية هذه الزوايا ودورها في التحريض عن الجهاد[1]، لأن له دور في إعداد طلبة لخدمة القضية الوطنية ،لذلك لم يتردد الاستعمار في تدمير أغلبها وغلق عدد آخر منها وتحويله عدد آخر إلى ثكنات عسكرية تابعة للجيش الفرنسي، كما ذاق مشايخ الزوايا أقصى أنواع العقوبات والتعذيب، وعمل على طمس وتشويه سمعتها والاستيلاء على أموالها[2].

وفي عهد الامبراطورية الفرنسية رفع أحد منظري الاستعمار الفرنسي تقريراً إلى الامبراطور نابليون الثالث(Nabelion)[3] يدعو فيه إلى ضرورة عرقلة الزوايا والعمل على إحباطها للقضاء على المحرض الأساسي للجهاد[4].

وكانت الزوايا تنتشر بشكل واسع عبر أنحاء الوطن ،اذ بلغ عددها حوالي 349 زاوية خلال القرن 19م[5]،وفي الناحية الوسطى من الوطن حوالي 35 زاوية فهناك زوايا الجامع الكبير بالعاصمة اغتصبت وقدمت هدية لأحد المعمرين الذي حولها إلى حمامات لتهدم مرة أخرى 1840م وغيرها ،ونفس المصير لقيته زوايا الناحية الشرقية سواء بالنسبة لقسنطينة أو عنابة أو بجاية، ففي قسنطينة هناك العديد من الزوايا هدمت وحولت إلى خراب منها زاوية سيدي مخلوف وزاوية سيدي الخزري وغيرها، وفي بجاية زاوية محمد التواتي وزاوية لالا فاطمة وزاوية سيدي محمد نقران كلها تعرضت للهدم،وزوايا الناحية الغربية بدورها تعرضت إلى الهدم والتحويل والخراب خاصة وإنها انتشرت في العديد من المدن الغربية منها وهران، تلمسان، معسكر...[6].

أما زوايا الريف والبادية فقد عرفت عدة مراحل تطورية كانت في المرحلة الأولى رابطات للجهاد وتجنيد المجاهدين ضد العدوان إلى حوالي 1850م، أما المرحلة الثانية منذ الخمسينات

1 . صالح فركوس: إدارة المكاتب، مرجع سابق،ص220.

2 . الطيب جاب الله: (الطرق الصوفية والزوايا في المجتمع الجزائري)، مجلة المعارف، عدد 14، الجزائر، أكتوبر 2013م، ص10.

3 . نابليون الثالث(Nabelion): هو شارل لويس نابليون بونابارت ولد 1808م كان رئيس لفرنسا(1848 . 1852م) ثم إمبراطور لفرنسا باسم نابليون الثالث من(1852 إلى 1870م)، توفي 1871م.

4 . بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية، مرجع سابق، ص138.

5 . محمد نسيب: زوايا العلم والقرآن بالجزائر، (د.ط)، دار الفكر، الجزائر،1989م، ص31.

6 .بوضرساية بوعزة: سياسة فرنسا البربرية ،مرجع سابق،ص138ص139.

من القرن 19م إبان هذه الفترة تأثرت زوايا الأرياف عندما تدخلت السلطات الفرنسية لمحاولة فرض رقابتها ومن ذلك زاوية زواوة وطولقة وغيرها، وفي المرحلة الثالثة وقعت السيطرة التامة على الزوايا وكان ذلك منذ الثمانينات من القرن 19م[1].

إن متابعة ومراقبة الزوايا قد قلص بل وشلّ حركة مركزها في المقاومة ضد الهيمنة الاستعمارية، فقد تلقى ضباط المكاتب العربية تعليمات بمقتضى منشور صادر من الحاكم العام بتاريخ 27 نوفمبر 1847م، بجمع كل المعلومات المتعلقة بالزوايا واتباعها ،وتمت مراقبتها مراقبة محكمة كما كشف تقرير مكتب قسنطينة خلال شهر جويلية 1852م" إن الزوايا والمساجد تشكل موضوع مراقبة يقظة وشديدة من طرف هذه المؤسسة في أوساط التجمعات عناصر تلك المؤسسات الدينية تنشأ الدسائس وتعلو الاصوات الحاقدة ضد سيطرتنا وترتل الآيات القرآنية الخالدة والداعية إلى الجهاد، لذلك عملت الإدارة كل ما بوسعها للقضاء على الزوايا ودورها.[2]

ويبدو في أغلب الظن أن فرنسا لم تضع في حساباتها العدوانية أنها ستواجه مقاومة شعبية طويلة النفس تنطلق من هذه المؤسسات، حيث انطلقت الكثير من الانتفاضات ضد العدو من الطرق كالقادرية والرحمانية والسنوسية والدرقاوية بقيادة شيوخها ومديريها.[3]

3.2: التضييق على مهامها:

لم تكتفي السلطات الاستعمارية من التضييق على المساجد والزوايا بل وعمدت على تضييق التعليم بها ومراقبتها مراقبة مستمرة وتقييد مهامهما، وحصر الخطاب[4] والوعظ والإرشاد التي يلقيها الأئمة والمفتيين ولا يجوز إلا للموظف الديني الرسمي فقط أن يعظ ويرشد، وكثير ما تحرر خطب الوعظ والإرشاد بمكاتب الإدارة الاستعمارية، ثم يقوم المفتيون بتلاوتها تحت مراقبة البوليس السياسي[5]، هناك تقرير للشرطة الاستعمارية يتضمن جداول وكشوف تفصيلية لمختلف

1 . عبد العزيز شهبي: الزوايا والطرق الصوفية والعزابة والإحتلال الفرنسي في الجزائر،(د.ط)، دار الغرب ، وهران،2007م، ص100.

2 . صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال،(د.ط)، دار العلوم، الجزائر، 2005م، ص279.

3 . محمد العربي ولد خليفة: (مؤسسة الزاوية خزان المقاومة وحصن العقيدة والتراث)، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول دور الزوايا، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص61.

4 . محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج1، مرجع سابق، ص62.

5. علي غنابزية: مرجع سابق، ص52.

نشاطات المساجد والزوايا ضمن تطبيق الرقابة الإدارية والأمنية عليها ذلك ما تضمنه تقرير المحافظ المركزي للشرطة في قسنطينة المؤرخ في 27 جويلية 1897م[1].

كما لم تكن السلطة الاستعمارية راضية على التعليم القرآني ،حيث ضيقت الخناق عليه، وكانت الزوايا أكثر المؤسسات عرضة للحرب المعلنة عليها، أما وظيفة المعلم القرآني أصبحت منذ سنة 1852م مهنة مسموح بها بترخيص إداري، كما تمنح الرخصة المؤقتة" للدرار" معلم الصبيان بتعليم القرآن الكريم لأبناء القبيلة بعد تحقيق دقيق وكانت تلك الرخص محضورة عن الطلب (المعلمين) الأجانب ،ولم يسمح بذلك التدريس في المجمعات السكنية التي يوجد فيها مدارس فرنسية[2]،وبذلك تبقى المدارس القرآنية تحت رحمة الرخص الإدارية، وإتهام رجال الدين والأئمة بمعاداة فرنسا، وهدفها من ذلك فرض رقابة على التعليم القرآني وعرقلة نشاطه بغرض افراغ المجتمع من النخبة الدينية والفكرية وتدميرها[3].

في21 مارس أصدر الحاكم العام مكماهون(Makmohon)[4] قرار يعطي صلاحيات كبرى لتفتيش المدارس القرآنية(الكتاتيب)،وفي سنة 1892م صدر قانون جاء فيه "يمنع على المدارس القرآنية القريبة من المدارس الفرنسية استقبال الطلبة في ساعات دوام المدارس الفرنسية"، وكذا صدور قانون 24 ديسمبر 1904م الذي يحضر على جزائري أن يفتح مدرسة لتعليم القرآن الكريم واللغة العربية، إلا بترخيص من السلطات الاستعمارية والذي يخالف الأوامر يتعرض للحبس أو الغرامة أو الاثنين معا وعند منح الرخصة يشترط القانون ما يلي:

. أن يقتصر التعليم في المدارس أو الكتاب على تحفيظ القرآن الكريم لوحده.

. منع تفسير الآيات القرآنية التي تندد بالظلم والاستبداد وغيرها[5].

وبذلك فإنها حرمت تعليم القرآن الكريم في الكتاتيب والمساجد والزوايا ،وكان هذا القانون بمثابة حرمان الأهالي من تعليم الكتاب الكريم ولعل أعظم ما تمتاز به الإدارة الفرنسية

1 . صالح فركوس: إدارة المكاتب، مرجع سابق، ص75.

2 . شارل روبير أجرون: الجزائريين المسلمون،ج1،مرجع سابق، ص562ص570.

3 . جمال خرشي: الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر(1830 . 1962م)، تر: عبد السلام عزيزي،(د.ط)،دار القصبة، الجزائر، 2009م، ص265.

4 . مكماهون(Makmohon): هو بأترسمكماهون ولد سنة 1808م توفي 1893م حاكم عام على الجزائر 01 سبتمبر 1864م إلى غاية 17 ماي 1870م.

5 . علي غنابزية: مرجع سابق، ص35.

بالجزائر، هو محاولة نشر الجهل وتعميم الأمية بين طبقات الشعب الجزائري حتى لا تقوم له قائمة أو يشعر بشخصيته ووجوده[1].

رغم السياسة التعسفية ضد المساجد والزوايا، فقد استطاعت هذه المؤسسات الدينية أن تصمد بعناد وإيباء بفضل عزيمة أئمة ومصلحين وطلبة نجباء والتفاف شعبي أكثر من ذي قبل ،لأن الأمة بقيت تبني المساجد وترعاها بأموالها، بعد أن شعرت أن هويتها مهددة وأخذت هذه المؤسسات تحاول من جديد لعب دورها في حماية الشخصية العربية الإسلامية[2].

3:الإستيلاء على الأوقاف والاستحواذ على مواردها

كان أول ما عمد إليه الاحتلال الفرنسي هو تفويض دعائم نظام الوقف، الذي كان يعتبر ركيزة أساسية في المجتمع الجزائري، ويقول الكتاب الفرنسيين:" إن الأوقاف تتعارض مع السياسة الاستعمارية، وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري في الجزائر"، لذلك عملت الإدارة الفرنسية جاهدة على إصدار سلسلة من المراسيم والقرارات التي تنص على نزع صفة المناعة والحصانة عن الأملاك والأوقاف.

أصدرت الإدارة الفرنسية قانون 8 سبتمبر 1830م[3] الذي تضمن في بنوده على أن السلطات العسكرية الفرنسية لها الحق في الاستحواذ على أملاك الإدارة التركية وبعض أملاك الأعيان والكراغلة من الحضر ،بالإضافة إلى بعض الأوقاف التابعة لمؤسسة الحرمين الشريفين وكل المساحات والأراضي الشاغرة والأملاك التي لم يدعي أحد امتلاكها.

هذا المخطط أثار استنكار رجال الدين والعلماء وأعيان مدينة الجزائر الذي رأو فيه نقض لمعاهدة الاستسلام 5 جويلية 1830م[4]، حيث قدم الأهالي عريضة يعرضون فيها اجراءات إدارة الاحتلال وهذا أدى بالإدارة الاستعمارية إلى التراجع مع المراقبة بصفة دائمة على أملاك الأوقاف، ولكنها أوكلت إدارة شؤون الأوقاف إلى رجل كان يعيش بين الجزائر وفرنسا، ولكن

1 . أحمد رمزي: الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا،(د.ط)، المطبعة النموذجية، القاهرة، (د.ت)، ص140.

2 . يحي بوعزيز: المساجد العتيقة في الغرب الجزائري، ط1، منشورات ANEB، الجزائر، 2002م،ص15.

3. قبايلي هواري: مرجع سابق، ص47.

4 . أحمد مريوش: الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، (د.ط)، سلسلة المشاريع الوطنية، الجزائر، (د.ت)، ص5.

سرعان ما أتهم بدوره بالتصرف في شؤون الوقف بالسرقة والنهب وهذا سهل على فرنسا إلحاق الأوقاف تحت هذه الذريعة زاعمه أن ذلك منعاً لعبث العابثين بمداخيل الوقف[1].

كما أصدر الجنرال كلوزيل(Clauzel)[2] قرار جديد مكمل للقرار الأول في 7 ديسمبر 1830م ،الذي ورد في جملة بنوده إن القائمين بأملاك الدولة والأوقاف ملزمون أن يقدموا . ثلاثة أيام من تاريخ القرار. تصريحا يبين صفة وحالة عقارات الأوقاف التي يستغلونها للكراء ومحصول الكراء و تاريخ الدخل، وإن كل مخالف يحكم عليه بغرامة مالية لا تقل على المدخول السنوي للعقار الذي لم يسجله، كما نص القرار على مكافأة كل شخص يدل على عقارات غير مسجلة[3]، وهذا ما ولد معارضة شديدة قادها حمدان خوجة وابن الكبابطيوابن العنابي[4] حيث أرسل حمدان خوجة مذكرة شكاية إلى وزير الحربية الفرنسية ،مفادها أن الحكومة خرجت على إطار المعاهدة التي تشترط صيانة ديننا وحريتنا وأملاكنا وأموالنا ،ويقول حمدان خوجة في طلبه إرجاع أملاك أوقاف الحرمين الشريفين التي استولت عليها بغير حق "هي صدقة منا ومن والدينا إلى الفقراء ولا طريق لهم على الاستيلاء عليها وأخذ ما عند الوكيل من نقود..."[5]،وفي شكوى أخرى يترفع حمدان خوجة عن أملاك الأوقاف والزوايا ويقول:" أخذوا زاويات وهي بيوت مبنية وقفا على فقراء المسلمين يسكنوها بدون كراء على شرط لا لمحبس[6]."

وفي 8 أكتوبر 1832م تم تعيين لجنة المراقبة من طرف الاستعمار وتتألف هذه اللجنة من الوكلاء المسلمين برئاسة المقتصد المدني الذي أصبح يتصرف بكل حرية في 2000 وقف موزعة على 200 مؤسسة ومصلحة خيرية حسب ما جاء به التقرير العام عن الأوقاف بتاريخ 10 ديسمبر1855م، أدخلت أراضي الوقف ضمن مستوطنات المدنية رغم أن فرنسا كانت

1 . ناصر الدين سعيدني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، (د.ط)، دار الغرب الإسلامي، بيروت،2004م، ص244.

2. كلوزيل(Clauzel): هو بغتان كلوزيل ولد 1772م، منح قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر ابتداء من أوت 1830م، استدعاه لويس فيليب 1881م بعد اندلاع الثورة، حصل على رتبة مارشال فرنسا وعاد لقيادة الجيش الفرنسي في الجزائر 1835م إلى غاية 1837م، توفي 1842م.

3 . محمد دراجي: مرجع سابق، ص11.

4 . ناصر الدين سعيدوني وآخرون: الجزائر في التاريخ،مرجع سابق، ص144.

5 . إبراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر (1830 . 1962م)، ط2، دار هومة، الجزائر، 2011م، ص11.

6 . محمد الرؤوف قاسمي: (التطور التاريخي والتشريعي لنظام الوقف نموذج الاقتصاد التضامني)، المجلة العربية، العدد12،الجزائر، 2007م، ص7.

تعرف أنه من الصعب على الكثيرين تقديم تلك العقود واستطاعت بذلك الإدارة الاستعمارية الاستيلاء على سجلات العقارات[1]،

وفي جوان 1833م تم إلزاما على كل صاحب ملكية عقارية على تقديم عقود ملكيته، وفي تقرير اللجنة الاستطلاعية التي بعث بها ملك فرنسا إلى الجزائر في 7 جويلية 1833م جاء فيها ما يلي: " ضممنا إلى أملاك الدولة سائر العقارات التي كانت من أملاك الوقف، واستولينا على أملاك طبقة من السكان كنا تعهدنا برعايتها وحمايتها... لقد انتهكنا حرمات المعاهدة الدينية"[2].

إن الجنرال كلوزيل(Clauzel) كان أشد الحكام عداءً للأوقاف، فنجد بعد عودته للحكم مرة أخرى أصدر قانون آخر بخصوص تدخل الإدارة في شؤون الأوقاف وذلك في 17 سبتمبر 1835م ،وجاء قانون 21أوت 1839م لتقسيم أملاك الدولة إلى ثلاث1. دومين وطني.2. دومين كولونيا لي. 3. الأملاك المصادرة[3].

إن التدخل في شؤون المؤسسات الوقفية الجزائرية، أقلق حتى الفرنسيين أنفسهم فهذه اللجنة الأوروبية نددت بمسألة التعدي على الأوقاف ودور العبادة[4]، كما جاء في تقرير البارون بيشون(Pichon)[5]،وصدور مراسيم في1 أكتوبر 1840م و4نوفمبر 1840م و4 جوان1843م جوان1843م و3 أكتوبر 1844م، ترى ضرورة إلزام التبليغ بالعقود والسجلات الذي تصدى له علماء الجزائر وراح ضحيته العديد أمثال المفتي مصطفى الكبابطي سنة 1843م بالنفي والتغريب إلى كورسكا لرفضه تسليم عقود ووثائق الحبوس[6]، وبذلك استطاعت السلطات الفرنسية الاستيلاء على العديد من الأملاك الوقفية[7].

---

1 . بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر(1830 . 1962م)، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ج1، ص159.

2 . قبايلي هواري: مرجع سابق، ص51ص54.

3 . محمد الرؤوف قاسمي: مرجع سابق، ص10.

4 . هواري قبايلي: مرجع سابق، ص54.

5 . بيشون(Pichon): دبلوماسي فرنسي ولد سنة 1771م في مدينة نانت بفرنسا توفي 1850م، كان أول معتمد مدني في الجزائر بعد الاحتلال له مؤلفات كثيرة أهمها (الجزائر والإحتلال الفرنسي): ينظر حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص80.

6 . محمد الرؤوف قاسمي: مرجع سابق، ص10.

7 . جمال قنان: التعليم الأهلي في الجزائر في العهد العثماني(1830 . 1944م)، (د.ط)، منشورات المركز الوطني، الجزائر،2007م،ص13.

كما تم إصدار منشور في 16 جوان 1851م أكد على مسألة عدم جواز التصرف في أملاك الحبوس التي لم تعد تشكل عقبة في وجه المتملك الأوروبي وكذا صدور مرسوم 30 أكتوبر 1858م ،وبدأت الأوقاف تسير نحو الزوال بحيث لم يعد للأحباس أي تأثير على تعديل نظام الإرث الذي نص عليه القرآن الكريم[1]، إن هذان المرسومان يؤكدان على التعدي الاستعماري على حرمة الوقف وأحكامه و عمما نظام الكراء في كل التعاملات[2].

وفي 26 أوت 1862 م أصدرت إدارة الاحتلال منشوراً خاصاً بالحبوس، حيث تعتبر الأموال الصادرة عن المؤسسات والجمعيات الوقفية أملاك للدولة ليكون الإلغاء النهائي لنظام الوقف في الجزائر وفقاً القانون المؤرخ في 1873م، وتكمن خطورته في المادة الأولى التي تشترط خضوع كل إمكانية حبس الملكية إلى القانون الفرنسي،ونصت المادة 41 من القانون رقم 10\91 المؤرخ في أفريل 1891م، التي تنص على حماية الأملاك الوقفية من خلال ضمان الحقوق العقارية المشهورة بالمحافظة العقارية[3]،واستطاعت إدارة الاحتلال الاستحواذ على جزء كبير من الأحباس ولم تحترم المعاهدة التي تنص على احترام الدين الإسلام وأوقافه[4].
وأوقافه[4].

يقول الأستاذ أبو القاسم سعد الله أن قيمة الأوقاف المصادرة حتى عام 1891م:

- إقليم الغرب(وهران) بحوالي 1574225فرنك.
- إقليم الشرق(الجزائر) بحوالي 509202 فرنك.
- إقليم الوسط(قسنطينة) بحوالي 554078 فرنك[5].

بذلك كانت حالة المؤسسات الوقفية تعاني من الركود و نقص كبير في مداخيلها، فالتساوي بين المداخيل والمصاريف كان مؤشراً على المستقبل غير مضمون لنظام الوقف في الجزائر(ينظر ملحق رقم1).[6]

1 . عدة بن داهمة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830 . 1962م)، (د.ط)، وزارة المجاهدين، الجزائر، (د.ت)، ص388.

2 . حمدان بن عثمان خوجة: مصدر سابق، ص203.

3 . محمد الرؤوف قاسمي: مرجع سابق، ص10.

4 . صالح عباد: المستوطنون والسياسة الفرنسية في الجزائر(1870. 1900م)، (د.ط)، (د.ن)، الجزائر، 1984م، ص10 ص12.

5 . سعيد بوخاش: مرجع سابق، ص146.

6 . قبايلي هواري: مرجع سابق، ص56ص57.

بالرغم ما تعرضت له الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي من اغتصاب أوقافها، لكن فرنسا لم تستطع كسر جناح الجزائريين، وبقي الشعب الجزائري متمسكا بمبادئ التعاون والتضامن، ولعبت الزوايا وغيرها دوراً في إعادة روح التآزر و أن تحافظ على نظام التضامن الاجتماعي[1].

1 . محمد الرؤوف قاسمي: المرجع السابق، ص11.

خلاصة الفصل:

إن الإدارة الفرنسية أظهرت عدائيتها للدين الإسلامي منذ الوهلة الأولى، وذلك عن طريق اشرافها على شؤون مؤسسات العبادة الإسلامية و نفقاتها وإخضاع نشاطاتها وشعائرها لرخصة مسبقة، كما امتدت أيادي الاحتلال الفرنسي أيضا للاستحواذ على بعض المؤسسات الدينية (المساجد، الزوايا، الكتاتيب القرآنية) بما في ذلك مؤسسات الأوقاف ومصادرة أملاكها التي كانت تساهم في دفع مصاريف هذه المؤسسات والتكفل بموظفيها.

لكن هذه السياسة باءت بالفشل في ضرب معالم الدين الإسلامي، وهذا راجع للوعي الثقافي الذي يتمتع به المجتمع الجزائري، حيث بقي محافظ على مقومات دينه، لأن الأمة بقيت تبني المساجد وترعاها بأموالها، واستمرارها بأداء شعائرها الدينية وبقيت متمسكة بمبادئ التعاون والتآزر في دعمها لمؤسسات الأوقاف.

الفصل الثاني

السياسة القضائية و التعليمية

1- استراتيجية فرنسة القضاء و إنشاء المحاكم الفرنسية

2- السياسة التعليمية الفرنسية

1: استراتيجية فرنسة القضاء وإنشاء المحاكم الفرنسية

منذ بداية الاحتلال كانت نية الحكومة الفرنسية إلغاء القضاء الإسلامي بالتدرج حيث كانت تهيأ الأسباب ، ولا تريد أن يأتي ذلك الإلغاء مباشرة وألا أن تقوم عليه دفعة واحدة وإنما تعمل له بالحيلة يظهر وكأنه أمر طبيعي لا يثير أي تشويش[1].

1-1:مراحل احتواء القضاء الإسلامي

- **مرحلة التردد(1830.1841م):**

بعد سقوط مدينة الجزائر في يد الفرنسيين يوم 05 جويلية 1830م، أدى ذلك إلى تصدع المنظومة القضائية الجزائرية ،و كان زعماء الحملة الفرنسية يجهلون طبيعة النظام القضائي الذي كان سائد في الجزائر، فقد اتسمت سياستهم في المجال القضائي بتردد طوال الفترة الممتدة ما بين(1830. 1841م)[2].

بعد ما تم استبدال المارشال د ي برمون(De Buormet)بالجنرال كلوزيل(Clauzel) كانت أول أعماله هو إلغاء ما يسمى بالمحكمة الحنفية ، وإقرار محكمة للإسرائيليين[3] في 09 سبتمبر 1830م صدر قرار بموجبه تم إنشاء محكمة بمدينة الجزائر العاصمة يتكون أعضاءها من رئيس وقاضيين ووكيل الملك[4]، حينما يحاكمون متهمين مسلمين أو يهود يضاف إليهم قضاة مسلمين ويهود ،غير أن هذه المحكمة لم تدم سوى بضعة أسابيع ،حيث ألغيت في 22 أكتوبر 1830م، بعد أن أصدرت ثلاثة عشر حكماً قضائياً فقط، وكان الهدف من هذه المحكمة هو إلغاء المحاكم الإسلامية.

---

1. محمد دراجي :مرجع سابق ،ص118

2 . رمضان بورغدة :(جوانب من تطور السياسة القضائية في الجزائر خلال الفترة 1830م .1892م) ،مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ،عدد 03،جامعة 8ماي 1945م ،قالمة الجزائر،جانفي2009م،ص3.

3 . حمدان بن عثمان خوجة :مصدر سابق ،ص241.

4 . جمال خراشي :مرجع سابق، ص3.

غير أن جهل القضاة الفرنسيين للشريعة الإسلامية ورجوعهم في كل مرة إلى القضاة المسلمين لإستشارتهم في القضايا المرتبطة بالشريعة الإسلامية، أجبر المشروع الفرنسي على الرجوع خطوة إلى الوراء ،جسدها بصدور قرار 22 أكتوبر 1830م[1]،الذي أنشأ المجلس للعدالة مكون من أعضاء لجنة الحكومة المكلفين بالعدالة بالإضافة إلى قاضيين فرنسيين مكلفين بكل القضايا المدنية والتجارية ونص على إنشاء محكمة جنحية تتشكل من المحافظ العام للشرطة يساعده محلفان فرنسيان، وتختص هذه المحكمة بالنظر في الجنح والمخالفات مع إبقاء إختصاص المحاكم الشرعية المحلية، وإبقاء إختصاص المحاكم القنصلية[2] للنظر في القضايا التي تخص مواطنيهم فقط، أما القضايا التي تخص اليهود ترفع إلى المحكمة مشكلة من ثلاثة أحبار[3].

ويمكن للقاضي المسلم أو اليهودي في مجال اختصاصه إصدار أحكاماُ بالإعدام ولا تكون قابلة للتنفيذ إلا بعد المصادقة عليها من الجنرال الرئيسي، كما صدرت مجموعة من القرارات معدلة لهذا القرار من بينها قرار 7ديسمبر 1830م الذي منح صفة قاضي الصلح للمحافظ العام للشرطة، وقرار 09 جوان 1831م الذي قرر أن تستأنف الأحكام الجنحية أمام مجلس العدالة، وصدور قرارات في 16 فيفري 1832م و1مارس 1832م و9مارس 1833م و21 جوان 1833م التي تضمنت كيفية الطعن في أحكام مجلس العدالة أمام مجلس إدارة الإيالة[4].

وتم إنشاء محكمة في عنابة ووهران بموجب قرار المتصرف المدني 20 أفريل1832م، ومحكمة جنايات بالجزائر بموجب قرار 16 أوت 1832م التي تختص بالفصل في الجنايات المرتكبة من الفرنسيين والأجانب، وتبقى الجنايات المرتكبة من الأهالي ضد الأوربيين من

1 . رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص4.

2 . المحاكم القنصلية: هي المحاكم التي يحاكم فيها الجزائريين المرتكبين الجرائم ضد الفرنسيين.

3 . رشيد فارح: (التنظيم القضائي إبان الاحتلال بين المبدأ العام والتميز)، أعمال الملتقى الأول الوطني حول القضاء إبان الثورة التحررية، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص27.

4 . رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص5.

اختصاص مجالس الحرب،وفي 10 أفريل 1834م صدر قرار يعطي الحق للمتخاصمين بأن يستأنفوا أحكامهم التي يصدرها القاضي المسلم أمام مجالس الاستئناف التي يتألف أعضاءها من الفرنسيين واليهود[1]، كما تم إنشاء ثلاثة محاكم من النمط الفرنسي على أساس ازدواجية درجات التقاضي وهي كالآتي:

- ثلاثة محاكم ابتدائية: مقراتها في الجزائر، وهران ، قسنطينة.
- محكمة تجارية :في مدينة الجزائر شكلت من سبعة أعيان يختارهم الحاكم العام مدة سنة.
- محكمة عليا: لها اختصاص في النظر والفصل في الأحكام محل الاستئناف والتي أصدرتها محاكم الدرجة الأولى(الابتدائية) والمحاكم التجارية[2].

أما القاضي المسلم فقد قلصت سلطاته وأصبح مختصا فقط في النزاعات التي تحدث بين المسلمين ،وحرم من سلطة البت في الخصومات التي تقع بين المسلمين واليهود التي أصبحت من اختصاص المحاكم الفرنسية[3]، وفي 19 أوت 1834م صدر مرسوم ملكي الذي ورد في مادته السابعة والعشرين" أن المحاكم الفرنسية مختصة في كل القضايا التي تقع بين الأهالي من ديانات مختلفة" ،كما أعطى المشروع الفرنسي حق اختيار المتخاصمين المسلمين بين الاحتكام إلى القاضي المسلم أو المحاكم الفرنسية ،والهدف من ذلك هو الإلغاء التدريجي للقضاء الإسلامي، وتجريد القاضي المسلم من سلطاته، وبقي هذا التنظيم القضائي إلى غاية 1841م[4].

1 . يحيى بوعزيز: سياسة التسلط الاستعمارية ،مرجع سابق ،ص51.

2 . رشيد فارح: مرجع سابق، ص29.

3 . أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، مرجع سابق، ص428.

4 . رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص6.

- مرحلة الاستقلال الذاتي للعدالة الإسلامية(1841. 1870م):

منذ بداية 1841م ضعف نفوذ القضاة المسلمين وانحصرت اختصاصاتهم في دوائر ضيقة النطاق لا تتجاوز الدعاوي المتعلقة بالأحوال الشخصية كالزواج والإرث والطلاق، وانتزاع إصدار الأحكام في الجنايات والجنح من أيدي القضاة المسلمين وحول إلى قضاة المحاكم الفرنسية[1].

كما قامت الإدارة الفرنسية بإصدار سلسلة من المراسيم والقوانين التي أعطت للقضاء الإسلامي استقلاليته ،أهمها مرسوم 28 فيفري 1841م الذي حول المحكمة العليا بمدينة الجزائر إلى محكمة استئناف[2]، ومرسوم 1أفريل 1842م الذي نص على تنفيذ الأحكام بالإعدام لن تصدر عن اية جهة قضائية في الجزائر دون الاستناد إلى القرار الملكي، ومرسوم 26 سبتمبر 1842م الذي قلص من صلاحيات القضاة المسلمين بإخضاع الأحكام التي يصدرونها إلى اجراءات الاستئناف لدى المحاكم الفرنسية ليصبح القاضي الفرنسي مترجماً ومفسراً للتشريع الإسلامي[3]، ونص مرسوم 10 أفريل 1843م على تصنيف قانون الاجراءات المدنية الفرنسية في الجزائر.

أما في المجال الجنائي فقد تم إنشاء قضاة الأمن وأصبحت المخالفات من اختصاص قاضي الأمن، في حين منحت سلطة البت في الجنح إلى المحاكم الجنحية ،وتم إنشاء أربعة محاكم جنائية في كل من الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران وعنابة مختصة في البت في الجرائم التي تقع ضمن دائرة اختصاصها(فرنسيين أو أهالي مسلمين أو يهود)[4].

1 . يحي بوعزيز: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري(1830م . 1954م)، (د.ط)، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص89.

2 . صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ، مرجع سابق، ص 310.

3 . جمال خرشي: مرجع سابق، ص137.

4 . شارل أندري جوليان: مرجع سابق، ص205.

في ماي 1848م صدر مرسوم ينص في مادته الرابعة على فرض رقابة مشددة على المحاكم الإسلامية، وحاولت الإدارة الاستعمارية استقطاب القضاة الجزائريين قصد تأييدها فنجحت مع بعض العناصر أمثال قاضي مدينة الجزائر محمد الشاذلي القسنطيني[1]، حيث اشتكى البعض على حكمه، ولقد استدعى الملك لويس فيليب(Louis Philippe)[2]الشاذلي القسنطيني وقضاة تلمسان ووهران ومعسكر لزيارة إلى باريس واستقبلهم في شهر ديسمبر 1844م موزعا إياهم الأوسمة الاستعمارية[3].

أصدرت الجمهورية الثانية مرسوم 20 أوت 1848م الذي فصل جهاز العدالة الفرنسية عن جهاز العدالة الإسلامية، فربط الجهاز القضائي الفرنسي بوزارة العدل و أبقى العدالة الاسلامية تابعة لوزارة الحربية[4]، و أعتبر قرار 1 أكتوبر 1854م الذي صدر في عهد الحاكم العام راندوان بهيكٌ(Randan behic)[5] الذي منح استقلالية تامة للعدالة الاسلامية في المجال المدني، وألغى الطعن في أحكام القضاة المسلمين أمام محكمة الاستئناف وجرد المدعي العام الفرنسي من سلطة إدارة ومراقبة العدالة الإسلامية[6]، وأسست بموجب هذا القرار دوائر قضائية لكل منها محكمة تتألف من قاضي وعادلين(كاتبي المحكمة)،وأثارهذا القرار غضب المستوطنين وخاصة منهم القضاة الذين وجدوا أن القضاة المسلمين قد صنفوا في نفس مراتبهم[7].

1 . محمد الشاذلي القسنطيني: ولد سنة 1807م توفي 1877م، اشتغل في القضاء مدة 20 سنة كانت محكمته في قصر أحمد باي: ينظر أبو القاسم سعد الله: القاضي الأديب الشاذلي القسنطيني،(د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1983م، ص34.

2 . لويس فيليب(Louis Philippe): ولد سنة 1773م في باريس توفي1850م كان ملك فرنسا 1830م . 1848م، آخر ملك حكم فرنسا: ينظر حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص240.

3 . أبو القاسم سعد الله: القاضي الأديب الشاذلي القسنطيني. مرجع سابق، ص35.

4 . شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون، ج1، مرجع سابق، ص181.

5 . راندوان بهيك(Randan behic): ولد بمدينة كرونويل التحق إلى رتبة ملازم أول في 1830م عين مارشال فرنسا سنة 1856م ينتمي إلى عائلة بروتستانتية، ينظر يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري، مرجع سابق، ص13.

6 . الصادق مزهود: تاريخ القضاء من العهد البربري إلى حرب التحرير، ط2، دار بهاء الدين، الجزائر، 2012م، ص11.

7 . شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون، ج1، مرجع سابق، ص181.

وأصدر وزير الحربية في 27 أفريل 1855م قرارا بإنشاء المجلس الفقهي في الجزائر سيكون هو محكمة الإستئناف الإسلامي[1]، وصدور مرسوم آخر في 31 ديسمبر 1859م الذي يؤكد على إخضاع القضاء الاسلامي إلى التشريع الفرنسي ،فقد نصت المادة رقم ثلاثة منه على وجوب إخضاع القضايا الجنائية إلى قانون العقوبات الفرنسية وصارت القضايا والأحكام الصادرة عن القضاة الجزائريين تترجم إلى اللغة الفرنسية[2]، وقد انتقد الإمبراطور نابليون الثالث(Nabelion)المنظومة القضائية الفرنسية في الجزائر بقوله "العرب أصبحوا فريسة للمحامين الفرنسيين " وهذا بينته رسالته المؤرخة في 20 جوان 1865م ،وقام بمجموعة من التوجيهات لإصلاح النظام القضائي الفرنسي بالجزائر منها:

- تقسيم الصلاحيات بين المحاكم الفرنسية والإسلامية.
- إنشاء مجلس قضائي إسلامي في عمالات الثلاث (الجزائر، قسنطينة، وهران)[3].

وأصدر مرسوم 13 ديسمبر 1866م حقق فيه الامبراطور الفرنسي توجيهاته ،حيث نظم القضاء الاسلامي من جديد ، و أنشأ غرف خاصة فرنسية . إسلامية تساعد المجالس الاستشارية في مجال الاستئناف ،وإنشاء المجلس الأعلى للقانون الفرنسي و سعى إلى تكييف العدالة الفرنسية في الجزائر مع خصوصيات المسلمين من خلال تبسيط إجراءاتها وجعلها أقل تكلفة، وبعد انهيار حكمه 1870م عمدت الإدارة الفرنسية على إدماج القضاء[4].

- مرحلة الإدماج(1871. 1914م):

1 . أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، مرجع سابق، ص440.

2 . أحمد مريوش: محاضرات في تاريخ الجزائر(1900. 1954م)، ط1، دار كنوز الحكمة، الجزائر، 2013م، ج2، ص318.

3 . رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص10 ص11.

4 . محفوظ قداش:جزائر الجزائريون تاريخ الجزائر، تر: محمد المعراجي،(د.ط)، منشورات ENEP، الجزائر، 2008م، ص230.

إن الإدماج في المجال التشريعي هو تطبيق التشريعات التي يصدرها المشرع المركزي بقوة القانون على بلاد ما وراء البحار، فهذا يستلزم وحدة وتناسق في النظام القضائي بين المستعمرين والوطن الأم وهو ما تم تطبيقه بقوة في الجزائر[1].

في 4 سبتمبر 1870م شكلت حكومة الدفاع الوطني في فرنسا بعد أسر الامبراطور الفرنسي من قبل الروسيين[2]، وبعد ثورة 1871م بالغت الإدارة الاستعمارية في محاربة القضاء الإسلامي[3]،وفي 28 أكتوبر 1870م صدر مرسوم جاء بموجبه تأسيس هيئات لمحلفين من المستوطنين اليهود فقط في المحاكم الجنائية الفرنسية في الجزائر[4]، وعندما تم تعيين الحاكم العام دي غيدون(DeGueydon)[5] قام بإلغاء هذا المرسوم والعودة إلى العمل بنظام محاكم الجنايات المشكلة فقط من قضاة محترفين[6]، كما أوضح" أن القاضي المسلم يجب أن يمحى أمام القاضي الفرنسي، وإننا الغالبون فلنعرف كيف نمارس إدارتنا"، وصرح في 14 ديسمبر 1871م قائلا:" لا يعتبر الحكم في حق المسلمين صادر عن نظرائهم في عدالة التي يحكمها مجلس محلفين ليس لهم حق فيه"، ومن العوامل التي ساهمت في إفساد هذه المؤسسة هو مساهمة الإسرائيليين في المحلفين[7]"،وكانت فرنسا تتمنى أن تدخل في المستعمرة قانونها الذي تعتبره متفوق إلى جانب مؤسساتها القضائية كلها[8].

1 . رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص15.

2 . أبو القاسم سعد الله: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، (د.ط)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996م، ج2، ص132.

3 . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص51.

4. شارل روبير أجرون :الجزائريون المسلمون ،مرجع سابق،ص387.

5 . دي غيدون(DeGueydon): هو لويس هنري د يغيدون ولد سنة 1809م توفي 1886م، عين حاكم عام على الجزائر 29 مارس 1871مإلى غاية 10 جوان 1873م.

6 . بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق،ص238.

7 . صادق مزهود :مرجع سابق ،ص255.

8 . شارل روبير أجرون :تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضه 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م ،تر: محمد حمداوي حمداوي واخرون ،(د.ط)،دار الامة ،الجزائر ،2013م، مج2،ص50.

أصدرت المحاكم الفرنسية سنة 1872م الحكم ضد 620 شخصا والحكم بالإعدام على 31 منهم نتيجة حرائق الغابات[1]،واتهمت القضاة المسلمين بالبلاهة والرشوة ،وسرعان ما جسدت سياسة الإخضاع واحتواء الجهاز القضائي الإسلامي في زاوية ضيقة داخل أروقة الجهاز القضائي الفرنسي بسلسلة من الاجراءات تمثلت في تقليص سلطات القضاة المسلمين وتخفيف عدد المحاكم الاسلامية.

وبموجب مرسوم 26 جويلية 1873م الذي جاء بمقتضاه قانون الملكية العقارية في الجزائر، وكان هدف فرنسا منه هو فرض هيمنة القانون المدني الفرنسي في المجال العقاري لخدمة المستوطنين، وتجريد القاضي المسلم من وظيفته كموثق للعقود العقارية، وأصبحت هذه الوظيفة حكراً على الموثقين الفرنسيين، وغدت المنازعات حول الملكية العقارية من اختصاص المحاكم المدنية الفرنسية[2]، وفي 29 أوت 1874م صدر مرسوم ألغى سلطة القضاء الإسلامي الإسلامي نهائياً على مناطق القبائل الكبرى في سياق سياسة تهدف إلى تمزيق الوحدة الثقافية والحضارية للمجتمع الجزائري التي تشكلت تدريجيا منذ الفتح الإسلامي فأصبح بموجب هذا المرسوم قاضي الأمن الفرنسي ذو السلطات الواسعة وهو القاضي الوحيد المختص في الشؤون الإسلامية في هذه المناطق[3].

خلال سنة 1875م ألغي المجلس الأعلى للقانون الإسلامي وألغيت المجالس الاستشارية[4] وأفادت الحكومة الفرنسية في اللجنة البرلمانية برئاسة جول فيري(Jules Ferry)[5]

1 . أبو القاسم سعد الله :تاريخ الجزائر الثقافي ،ج4،مرجع سابق ،ص457.

2 . أحميدة عميراوي وآخرون: أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830م . 1954م،(د.ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007م، ص58.

3 . رمضان بو رغدة: مرجع سابق، ص20 ص21.

4 . يحي بو عزيز: سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص53.

5 . جول فيري(Jules Ferry): ولد 1832م توفي 1890م، هو سياسي فرنسي ووزير فرنسا كان من أشد أنصار الحركة التوسعية الفرنسية.

كانت مهمة هذه اللجنة البحث في مطالب الشعب الجزائري، ولخصت أعمالها في ثمانية عشر بنداً جاء في البند الثاني العدالة الاسلامية ومحاكمها وفق المرسوم المؤرخ في 10 سبتمبر 1886م[1].

وبموجب مرسوم 7 أفريل 1889م تم تقليص صلاحيات القاضي المسلم في جميع المجالات[2]

وفي سنة 1890م صدر مرسوم يلغي 13 محكمة قضاء رئيسية، وهكذا انخفض عددها إلى 61 محكمة فقط، ولقد أظهرت حصيلة الإدماج القضائي بسرعة لدى بعض المسؤولين الفرنسيين على أنها سلبية حيث كتب الحاكم شارل جونار(Charles Jounare)[3] بقوله:" إن إصلاح العدالة الإسلامية هي سحق العربي بإجراءاتنا القضائية"[4] ،وفي 8 فيفري 1900م صدر مرسوم بموجبه أصبح نظام المحلفين بالجزائر مماثل لنظام المحلفين بفرنسا، باقتراح من الحاكم العام لافيريار(La Ferriere)[5]،وصدر مرسوم في أكتوبر 1891م تم من خلاله تعيين لجنة مختلطة من المسلمين والفرنسيين لاقتراح مشروع إعادة تنظيم القضاء الإسلامي[6] وتأسيس وتأسيس جهة قضائية جنحية خاصة بالمسلمين بناءً على طلب البرلمانيين والحاكم العام الجديد ريفوال بول(RevoilBoul)[7].

1 . عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي(من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى 1920م . 1936م)، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م،ج1، ص17 ص19.

2 . أحميدة عميراوي و آخرون: أثار السياسة الاستعمارية، مرجع سابق، ص40.

3 . شارل جونار(Charles Jounare): حاكم عام على الجزائر مرتين الأولى بين أكتوبر 1900م إلى جوان 1901م و الثانية 1903م إلى مارس 1911م، سمح ببروز نهضة الجزائر.

4 . شارل روبير أحرون: تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م، مج2، مرجع سابق، ص57ص58.

5 . لافيريار(La Ferrière): هو ادوارد لافيريار ولد سنة 1813م توفي 1901م، حاكم عام على الجزائر26 جوان 1898م إلى 3 أكتوبر 1900م.

6 . شارل روبير اجرون :تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م ،مج2، مرجع سابق ، ص317ص318.

7 . أحميدة عميراوي وأخرون :أثار السياسة الاستعمارية ،مرجع سابق ،ص40 .

وتشكلت لجنة من رجال القانون الفرنسي في 22 مارس 1905م، مهمتها إعداد مشروع تمهيدي لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية بغرض تشويه وتحريف هذه الشريعة، وكذا مرسوم 1908م الذي يلزم قضاة الصلح الدائمين ابتداء 1910م بحيازة شهادة في التشريع الجزائري والتقاليد الخاصة بالأهالي.

إعترف الحاكم العام شارل ليتو(Charles Litou) في تقرير قدمه في 18 فيفري 1912حيث قال: "إن الأهالي يريدون أن يقاضيهم رجال من بني جلدتهم ودينهم ولغتهم." ولقد بالغت المحاكم الفرنسية في المجازر القانونية ضد الأهالي خلال سنة 1914م[1].

2.1: المحاكم الفرنسية ومراكزها

- **مجالس الحرب**

وهي محاكم عسكرية جنائية بدأ العمل بها منذ بداية الاحتلال و دوائر اختصاصها تشمل مناطق الحكم العسكري في الجزائر، أخضع لها الأهالي المسلمين المتهمين بارتكاب جرائم عادية، أو أعمال مقاومة للاحتلال التي كانت سلطات الاحتلال تعتبرها جرائم ذات طابع سياسي تهدد الأمن الداخلي والخارجي للبلد، تميزت أحكامها بالشدة والقسوة والسرعة وكان بالجزائر ستة مجالس حرب موزعة على مدينة الجزائر والبليدة واثنان في وهران واثنان في قسنطينة[2].

- **المحاكم الابتدائية:**

هي المحاكم التي تسمى محاكم الدرجة الاولى تنظر في الخلافات ذات أهمية بين الناس وهي نفسها" محاكم التأديب"[3]،(ينظرالملحق رقم2) وهي مماثل نظيرتها بفرنسا من حيث التنظيم والاختصاص والاجراءات المتبعة أمامها مع بعض الاستثناءات التي فرضتها شساعة دائرة

1 . شارل روبير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م، ج2، مرجع سابق، ص317 ص320.

2 . رمضان بو رغدة: مرجع سابق، ص29.

3 . أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، مرجع سابق ،ص390.

اختصاصها وضرورة التصدي للجرائم المرتكبة من الأهالي[1]، وكان الأوروبيون خاصة يحتكمون لديها منذ سن قوانين الأنديجينا[2] الجائرة، أو إذا كان المطلوب أوروبيا أما إذا كان مسلما أو القضية بين المسلمين فهي ترجع للمحكمة الزجرية.

وهذه المحاكم تصدر أحكامها الابتدائية من جهة وتنظر نهائياً في الأحكام التي تستأنف إليها من محاكم الصلح ومن محاكم الشرع ،وهي في الحالة الأخيرة تحكم حسب القوانين الفقهية الإسلامية ،ويمكن للمتقاضين استئناف أحكام هذه المحاكم إلى دائرة الاستئناف في مدة لا تتجاوز شهر بعد صدور الحكم إليها[3]، كان بالجزائر 17 محكمة ابتدائية موزعة في المدن المركزية التالية:

- عمالة قسنطينة: عنابة، سكيكدة، باتنة، سطيف، بجاية.
- عمالة الجزائر: الجزائر العاصمة، البليدة، تيزي وزو، الأصنام(شلف) .
- عمالة وهران: وهران، مستغانم، تلمسان، معسكر[4].
- **محكمة الاستئناف:**

هي أكبر دائرة عدلية في الجزائر وتونس ، يرجع إليها للنظر في القضايا الاستئنافية في سائر المحاكم الابتدائية بالقطرين وهي تشمل أربعة أقسام علاوة على أهم التهم[5]،وكان بالجزائر محكمة استئناف واحدة ،ثم أنشأت محكمتي استئناف بكل من قسنطينة ووهران، كانت منظمة طبقاً لقانون 30 أوت 1889م واختصاصها مطابق لنظيرتها بفرنسا.[6]

1 . رشيد فارح: مرجع سابق، ص49.

2 . قوانين الانديجينا: صدر هذا القانون يوم 26جوان 1881م،وهو عبارة على مجموعة من النصوص الاستثنائية التي فرضت على الشعب الجزائري

3 . أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص390.

4 . أحمد توفيق المدني: أبطال المقاومة الجزائرية(حمدان بن عثمان خوجة، أحمد باي قسنطينة، والأمير عبد القادر، الدولة العثمانية)،ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2010م ، ص121.

5 . أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص390.

6 . رشيد فارح: مرجع سابق، ص30.

- **المحاكم التجارية:**

أنشأت أول محكمة تجارية بالجزائر بأمر 10 أوت 1834م ،ثم محاكم تجارية في كل من وهران وقسنطينة وعنابة واختصاصها مماثل لنظيرتها بفرنسا ،وتتبع نفس الاجراءات وتطبق القانون التجاري وقانون الاجراءات المدنية الفرنسية في الجهات التي لا يكون فيها محكمة تجارية وإن القضايا التجارية يتم الفصل فيها سواء من طرف المحاكم الابتدائية الكبرى أو من طرف محاكم الصلح ذات الاختصاص الواسع ضمن حدود معينة[1]،في 24 نوفمبر 1847م سمح وزير الحربية للتجار بانتخاب الأعضاء حسب عدد قرارات الحاكم العام[2].

- **محاكم الصلح:**

تميزت محاكم الصلح في الجزائر بشساعتها وتوسع اختصاصها وهي أكثر محاكم القطر حركة وعملاً[3]،تختلف محاكم الصلح بالجزائر عن نظيرتها بفرنسا من حيث التنظيم والاختصاص وهي تنقسم إلى ثلاث فئات:

- محاكم الصلح ذات اختصاص عادي: وهي تقع في المراكز و دوائر، واختصاصها مطابق لنظيرتها بفرنسا مع اختلافين من حيث الرتب والاختصاص بالجنح والمخالفات المرتبطة بنظام الغابات وتكون الغرامة المطالب بها تفوق 150 فرنك قديم ،وذلك بموجب مرسوم 14 ماي 1850م[4].
- محاكم الصلح ذات اختصاص موسع: أقر مبدأ توسيع الاختصاص لبعض محاكم الصلح بموجب أمر 26 ديسمبر 1848م، الذي منح لوزير الحربية توسيع اختصاص

1 . أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص391.

2 . رشيد فارح: مرجع سابق، ص50.

3 . أحمد توفيق المدني: أبطال المقاومة الجزائرية: مرجع سابق، ص121.

4 . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص19.

محاكم الصلح التي تقع خارج دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الكبرى،ونص مرسوم 19 أوت 1854م على تمديد اختصاصها [1].

- محاكم الصلح العسكري: وهي تقع في التراب العسكري، ولا تنظر في أمور المسلمين لأن هؤلاء في أرض الجنوب، يرجع أمرهم إلى القضاة وإلى السلطة العسكرية المباشرة،فمحاكم الصلح في التراب العسكري يتولاها رجال الجندية لفض المشاكل البسيطة التي تقع بين الأوروبيين أو المخالفات التي تصدر منهم، ويمكن استئناف أحكامها إلى المحاكم الابتدائية في الدوائر التابعة لمحكمة الصلح بها[2].

- **محاكم الجنايات:**

في بداية الاحتلال لم تكن هناك هيئة قضائية تفصل في الجنايات، إذ كانت التحقيقات تجرى بالجزائر ويحال المتهمين على محاكم الجنايات بفرنسا، وهذا دفع إلى إنشاء محكمة جنايات بالجزائر[3] تنفيذ لقرار 19 أوت 1854م (ينظر الملحق رقم 3)وكانت محاكم لا تشمل إلا على قضاة خاصة ليس بها محلفين، وفي أكتوبر 1870م أدخل عليها نظام المحلفين ولا تنظر هذه المحاكم إلا في الجرائم التي يرتكبها الأوروبيين خاصة، أما الجرائم التي يرتكبها المسلمون فأمرها يرجع إلى المحاكم الزجرية،وتوجد محاكم الجنايات في كل من الجزائر العاصمة وقسنطينة وعنابة ووهران[4].

3-1 : موقف الجزائريين اتجاه القضاء الفرنسي

عارض الشعب الجزائري السياسة القضائية الفرنسية التي اتبعتها السلطات الاستعمارية في الجزائر قصد اخضاع النظم القانونية في الجزائر وفق المنظومة الفرنسية منتهجة بذلك أساليب تعسفية ضد الشريعة الإسلامية وإدماج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي الذي يستمد

1 . رشيد فارح: مرجع سابق، ص42ص43.

2 . أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص389ص390.

3 . رشيد فارح: مرجع سابق، ص45.

4 . أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص391.

شريعته وقوانينه من التشريع الفرنسي بذلك واجهت فرنسا معارضة شرسة من مختلف فئات المجتمع الجزائري[1].

وقد اعتبر الشعب الجزائري الممارسات التي طبقت نحو القضاء الإسلامي تعدياً على قادسية ديانتهم وعاداتهم وتقاليدهم[2]، حيث قام نواب البلديات الجزائرية في قسنطينة بتقديم عريضة احتجاج بتاريخ 10 أفريل 1891م إلى لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي برئاسة جول فيري(Jules Ferry)التي كانت تتحرى الأوضاع في الجزائر جاء فيها "وصارت الأحكام التي تقع بين المسلمين على خلاف شريعته ولأجل ذلك يقع الكثير من تكسير أحكام الجوج (القاضي) ولا ينتصب لحوائج المسلمين"[3].

كما اعتبر الجزائريون أن اجراءات المحاكم الفرنسية معقدة، لذلك عمد السكان على الابتعاد عن هذه المحاكم[4]، واحتجوا على الممارسات الاستعمارية الجائرة في حقهم من نهب واغتصاب أراضيهم وأحسوا بالأخطار المحدقة بهم ولم يجد الشعب الجزائري سوى الارتماء في الثورات التي نشبت عام 1871م[5].

وفي هذا الصدد وصف أحمد توفيق المدني تلك المرارة التي ألحقت بالشعب الجزائري بعد أن ضربوا في مقدساتهم بقوله:" هل يعلم عربي في دنيا العروبة أن القضاء في القطر الجزائري العربي المسلم قضاء فرنسي كله؟ وأن أهل البلاد ليست لهم أدنى مشاركة فيه؟ وأن القضاء الشرعي الإسلامي قد حطمه الاستعمار تحطيماً... فالقاضي المسلم المتخرج من المدرسة الحكومية هو موظف فرنسي يحكم بين المسلمين في أمور الزواج والطلاق..."[6].

1 . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص10.

2 . صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993م، ص137.

3 . صالح فركوس: تاريخ الثقافة الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص28.

4 . صلاح العقاد: مرجع سابق، ص137.

5 . أحميدة عميراوي: أثار السياسة، مرجع سابق، ص80.

6 . أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مرجع سابق ، ص115 ص116.

2:السياسة التعليمية الفرنسية

منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر عملت السلطات الفرنسية على إقامة منظومة تربوية بديلة عن المنظومة التربوية التي كانت موجودة من قبل، لكنها اتبعت سياسة التفريق بين أبناء الأهالي وبين أبناء الأوروبيين، وراء المحتل أن المدارس هي المنفذ الذي عن طريقه يتسللون إلى عقول الجزائريين وقلوبهم [1].

2-1 :مراحل السياسة التعليمية الفرنسية

- **المرحلة الأولى(1830. 1870م)**

تميزت هذه المرحلة بعدم وجود سياسة ثابتة لنشر التعليم أو عدم نشره في الجزائر، وقد كان أبناء الجزائريين يتعلمون في الكتاتيب القرآنية والمساجد ومدارس الزوايا التي سلمت من غارات العدو، أما أبناء الأوروبيين فقد كانوا يتعلمون في المدارس القليلة التي أنشئت لهم حيثما وجدت جالية أوربية كثيرة العدد[2].

منذ الوهلة الأولى للاحتلال صدرت عدة تصريحات وتقارير للعسكريين الذين تداولوا عن السلطة ،منهم الدوق دي روفيغو (De Rovigo) الذي صرح سنة 1832م قائلا" أرى أن نشر لغتنا هي الوسيلة الأكثر فعالية بفرض هيمنتنا في هذا البلد" وقال في مناسبة أخرى" إن المعجزة الحقيقية التي علينا أن نضعها هي أن نحل اللغة الفرنسية شيئا فشيئا محل اللغة العربية بحيث نتمكن عن طريق هذا الإجراء من نشر لغتنا بين الأهالي خاصة إذا أقبلت الأجيال الجديدة جماعات على التعليم في مدارسنا"[3].

1 . بوضياف سميرة: (ملمح تكوين المعلمين والأساتذة في الفترة الاستعمارية)، مجلة البحوث الدراسات الانسانية، عدد8، جامعة قسنطينة2، 2014م، ص67.

2 . حسينة حماميد: المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية، ط1، منشورات الخبر، الجزائر، 2007م، ص95.

3 . بوضياف سميرة: مرجع سابق، ص68.

وبعد عشرين سنة من احتلال الجزائر ظهر نوع جديد من التعليم تحت اسم المدارس الإسلامية الفرنسية حيث تأسست هذه المدارس بموجب المرسوم المؤرخ في 14 جويلية1850م[1].

وفي عهد نابليون الثالث(Nabelion) زاد عدد المدارس زيادة ملحوظة حيث بلغ عددها نهاية الامبراطورية الثانية سنة 1870م 36 مدرسة ابتدائية تدرس في حجرة واحدة مدرس فرنسي ومدرس جزائري[2]، وعملت فرنسا على مغالطة الأهالي بأنها لا ترى مانعاً من تدريس اللغة العربية في المدارس الابتدائية المسماة(المدرس العربية الفرنسية)[3]، وكذا مستوى التعليم الثانوي في المدارس الحكومية الثلاث[4] التي أنشئت بموجب مرسوم 30 سبتمبر 1850م وكانت في تلمسان وقسنطينة والجزائر العاصمة ،وتهدف إلى تكوين مرشحين إلى الوظائف الدينية والقضائية والتعليمية والإدارية[5]، وإنشاء أربعة مدارس للبنات في كل من الجزائر وقسنطينة ووهران وعنابة[6]،وكذا معهد ثانوي في الجزائر وفقا لمرسوم 14 مارس 1857م يتم فيه التدريس باللغة الفرنسية وخصص اللغة العربية وآدابها نسيب في تدريسها بهذا المعهد وتزامن إنشاء هذا المعهد مع ظهور ثانويات أخرى في كل من قسنطينة وعنابة ومليانة وتلمسان، واهتم الاحتلال الفرنسي بالتعليم العالي وفقا لمرسوم 4أوت 1857م، أنشأ خلال الستينات من القرن 19م[7]، و كلية الطب والصيدلة في الجزائر إضافة إلى ذلك فتحت كلية للآداب وكلية للعلوم الطبيعية كان نابليون الثالث (Nabelion) ينادي بسياسة المملكة العربية

1 . مصطفى الهشماوي: حالة العربية أثناء فترة الاحتلال،(د.ط)،دار الامة،الجزائر،2007م،ص377.

2 . تركي رابح: عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح والتربية في الجزائر، ط1، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 2001م، ص137.

3 . المدارس العربية الفرنسية: هي مدارس ابتدائية فرنسية موجه للجزائريين برنامجها يهدف إلى طمس المعالم العربية الاسلامية، ينظر أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي،(د.ط)، عالم المعرفة، الجزائر، 2015م، ص285.

4 . محمد نسيب: مرجع سابق، ص34.

5 . الطاهر زرهوني: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، (د.ط)، دار موفهم، الجزائر، (د.ت)، ص15.

6 . جمال قنان: التعليم الأهلي، مرجع سابق، ص41.

7 . محمد بن شاوش: التعليم في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي(1830. 1870م)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بن يوسف تلمساني، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007. 2008م، ص60 ص63.

في الجزائر وقد حاول أن يحول السياسة الفرنسية تحويل أساسيا تتماشى مع هذه السياسة التي اعلنها في بيان عام 1863م بعد زيارة قام بها للجزائر حيث قال:" إن الجزائر عربية وأنا أعتبر نفسي امبراطور على العرب بقدر ما أنا امبراطور على الفرنسيين وأريد أن أستفيد من شجاعة العرب وشهامتهم على أن أستغل فقرهم وبؤسهم."[1]

وكانت من نتائج هذه السياسة زيادة الاهتمام بتعليم الجزائريين وإكثار المدارس الخاصة بهم.

- **المرحلة الثانية(1870. 1893م)**

تميزت هذه المرحلة بتقليص التعليم وتشتت تلاميذه، وسقوط الإمبراطورية الثانية في نفس الوقت 1870م، وقيام ثورات شعبية كبرى في الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي منها ثورة المقراني(1870 -1871م) التي كادت أن تقضي على الوجود الاستعماري في الجزائر، وقد اغتنم الفرنسيون المعارضون لسياسة نشر التعليم بين أبناء الجزائر[2]، حيث قاموا بإغلاق معظم المدارس التي أنشئت طبقا لمرسوم 14 جويلية 1850م بدعوى أن تلاميذها كانوا من جملة المشاركين في هذه الثورة[3].

وفي عام 1879م صدر قرار قاضي بتأسيس المدارس الدينية المسيحية لتظهر الحملة الاستعمارية على الجزائر[4]، وهي مدارس يسيرها المسيحيون لم يعرقل أحد سيرها لتقوم مقام المدارس الرسمية حيث تأسست في القبائل 21 مدرسة يدرس فيها 1039 تلميذاً، وفي أولاد سيدي الشيخ وورقلة قصد التمسيح والتجريد من الدين واللغة العربية[5]، وإن المدارس القليلة التي لم تغلق بدأت تتقلص شيئا فشيئا إلى أن وصل عددها سنة1880 م إلى 16 مدرسة فقط

1 . أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص5.

2 . تركي رابح:عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح والتربية، مرجع سابق، ص139.

3 . الطاهر زرهوني: مرجع سابق، ص16.

4 . أحمد بن النعمان: التعريب بين المبدأ والتطبيق، (د.ط)، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، (د.ت)، ص59.

5 . الطاهر زرهوني: مرجع سابق، ص14.

تحتوي في الغالب على فصل واحد أو فصلين في كل مدرسة، و تقلص عدد تلاميذها إلى أقل من الربع تقريباً حيث انخفض عددهم من 13000 تلميذاً سنة 1870م، إلى 3172 تلميذاً خلال سنة 1880م[1].

أدى غلق المدارس في وجه الجزائريين إلى انتشار الأمية وتدهور التعليم[2]، والملاحظ أن عدد التلاميذ من أبناء الأوربيين قد وصل عام 1870م إلى 44326 تلميذاً وتلميذةً، والواقع أن سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر منذ 1830م إلى 1880م كانت تتأرجح بين فكرتين متعارضتين تنادي أحدهما بتعليم الجزائريين تمهيداً لفرنستهم وإدماجهم في فرنسا في الأمد البعيد[3].

حيث ذهب الأمر ببعض رجال السلطة الفرنسية إلى تفضيل حركة التعليم كوسيلة فعالة للتوسع أكثر من وسيلة السلاح، وهناك مراسلات كثيرة في هذا الشأن تأكد ذلك[4]، حيث نجد اللغة الرسمية لغة المدارس والعمل ومظاهر الحياة تحولت إلى الفرنسية[5]،وتنادي الفكرة الأخرى بحرمانهم بتاتا من التعليم سوى باللغة الفرنسية أو العربية بدعوى أن نشر التعليم بين الأهالي سيترتب عليه خطر جسيم على الوجود الاستعماري في الجزائر في الأمد البعيد ويعني أن أبناء

1 . عبد الله شريط وآخرون: مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص273.

2 . علي البطاش: الاستدمار الفرنسي في الجزائر(1830. 1900م)، (د.ط)، (د.ن)، بجاية 2012م، ص204.

3 . تركي رابح : عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح والتربية ، مرجع سابق، ص140.

4 . أحميدة عميراوي: جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري بداية الاحتلال، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984م، ص43.

5 . عثمان سعدي: عروبة الجزائر عبر التاريخ،(د.ط)، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر،1982م ، ص99.

الجزائر سيتكلمون بصوت واحد الجزائر للعرب[1]، وأيضا التخوف من فقدان اليد العاملة الرخيصة وقد كان من أشد المتحمسين لهذه الفكرة والمدافعين عنها هم المستوطنين[2].

وقد كتب جول فيري (Jules Ferry)في هذا الصدد عن معارضة المعمرين لتعليم الجزائريين فقال:" إن المعمرين يعتبرون الأهالي من جنس بشري منحط لا يصلح إلا للأعمال الشاقة بدون أجرى، هذا الاعتقاد منه هو الذي جعلهم يثورون على فتح المدارس للأهالي فهم يعتبرون الأهالي غير جديرين إلا بالإرهاق والقهر."[3]

إن المستوطنون عارضوا تمويل المدارس الأهلية في العديد من البلديات التي كانت تحت إشرافهم، وقاموا بحذف المبالغ المخصصة لتعليم أبناء الجزائريين من ميزانيتها بدعوى الاقتصاد في النفقات وعدم تبذير الأموال العامة في المشاريع غير المفيدة[4]، ولقد استقر المسؤولين الفرنسيين على السياسة الأولى فهم لا يشاؤوا أن يحرموا الجزائريين من التعليم بتاتاً لأنهم بحاجة إلى قلة متعلمة للاستفادة منهم في مشاريع الاستعمار في الجزائر، والاستعانة بهم في بعض الوظائف الإدارية الصغرى[5]، وفي نفس الوقت تمكن المعمرين بالتأثير على الأوساط الإدارية في فرنسا وتحصلوا على موافقتها على فكرة توجيه أبناء الجزائريين نحو التعليم المهني بدل التعليم العام[6].

أما البرنامج المؤرخ عام 1890م ينص على:

1 . عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م، ص179.

2 . عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914. 1939م)، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002م، ص48.

3 . عبد الله شريط وآخرون: مرجع سابق، ص273.

4 . توران إيفون: المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسة الطبية(1830. 1880م)، (د.ط)،دار القصبة، الجزائر، 2007م، ص139.

5 . رابح تركي: عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح والتربية، مرجع سابق، ص140.

6 . عبد الحميد زوزو: الأوراس إبان فترة الاستعمار والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تر: الحاج مسعود، مسعود، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2005م،ج1، ص 349.

- القسم الابتدائي يدرس اللغة الفرنسية تسع ساعات في الأسبوع.
- القسم المتوسط يدرس اللغة الفرنسية سبع ساعات ونصف في الأسبوع فالتركيز كله على اللغة الفرنسية.

أما مرسوم 18 أكتوبر 1892م ينص على إعطاء التعليم الابتدائي لكل الأطفال الذكور سوى كان في المدارس العمومية أو المدارس الخاصة، احترام وضمان حرية الفكر عند الأطفال، تخضع المدارس التحضيرية[1] برقابة المدراء الأوروبيين ، تشبه رواتب المدرسين الأهالي مع المدرسين الأوروبيين، يقوم المفتش في التعليم الابتدائي الأهلي بمراقبة وتفقد كل من المدارس العمومية والخاصة.

كان هذا المرسوم من معرقلي فتح المدارس ومحاربي التعليم العربي الإسلامي[2].

السنوات(م)	1877	1882	1886	1889	1893
عدد المسلمين	216	198	115	81	69

تطور تعداد المسلمين في التعليم الابتدائي(1877. 1893م)[3]

رغم أن مرسوم 13 فيفري 1883م الذي كان ينص على ضرورة تعليم الفرنسية والعربية في المدارس الخاصة بالجزائريين، إلا أن السلطات الفرنسية في الجزائر التي كانت تتواطأ مع المستوطنين الأوروبيين المتعصبين ضد الجزائريين، وبذلت كل ما بوسعها لمنع تعليم اللغة العربية وبذلك حالت دون دخول اللغة العربية في البرامج الخاصة بالجزائريين[4].

1 . المدارس التحضيرية: هي مدارس تشرف على قسم واحد يشرف عليها نائبان من المدارس الأهلية يحملون شهادة الابتدائية وتخضع للرقابة الفرنسية.

2 . عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط1، دار الأمة، الجزائر، 1999م، ص161 ص167.

3 . شارل روبير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871م، مرجع سابق، مج2،ص250.

4 . رابح تركي: عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح والتربية، مرجع سابق، ص140.

كان التعليم المقدم لأبناء الجزائريين هزيل من الدرجة الثانية، وفي مدارس خاصة بهم مفصولة من مدارس أبناء الأوروبيين ولم يكن إجبارياً إلا عندما يصدر أمر من الوالي العام الفرنسي على الجزائر[1].

ومنذ صدور مرسوم 13 فيفيري 1883م أخذ عدد المدارس يزداد[2]، حيث جاء هذا المرسوم بتنشيط التعليم الابتدائي للأهالي وتنظيمه من جديد وينص المرسوم على ما يلي:

- تأسيس مدارس لتعليم مجانا للأطفال الأوروبيين والأهالي على حد سوى.
- يؤسس نفس التعليم ونفس المدارس لكل أطفال الأهالي والأوربيين في البلديات كاملة سلطة والبلديات المختلطة.
- يعطي التعليم في البلديات الأهلية باللغتين العربية والفرنسية وفي مدارس خاصة.
- تثبيت إجبارية مبدأ التعليم وإلزاميته.
- تأسيس هيئة من المدرسين الأهالي.
- إحداث كتب خاصة بتعليم الأهالي.

السنة (م)	عدد التلاميذ	النسبة %
1882	3172	0.62
1883	4095	0.77
1886	7341	1.37
1887	9064	1.96

نسبة المتمدرسين الجزائريين (1882. 1887م)[3]

1 . عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة، (د.ط)، المطبوعات الجامعية، الجزائر،(د.ت)، ص137.

2 . مصطفى شريك: اللغة العربية والاستراتيجية الاستعمارية، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2007م، ص482.

3 . عمار هلال : العلماء الجزائريين في البلاد العربية الإسلامية فيما بين القرنين19م . 20م، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص115.

في سنة 1887م ألغت إدارة الاحتلال إجبارية التعليم التي أعلنته سنة 1883م ،وصدر مرسوم 1887م الذي لا يوجد فرق بينه وبين مرسوم 1883م بحيث بقت إجبارية التعليم ملزمة فقط لأبناء المستوطنين أما التلاميذ الجزائريين فلم تطبق عليهم إلا إذا توفرت أقسام ومدارس للتعليم[1].

- **المرحلة الثالثة (1893. 1914م)**

شهدت فترة(1893.1914م) زيادة مطردة في عدد المدارس والفصول وعدد التلاميذ حسب الاحصائيات الرسمية لهذه السنوات التعليمية (ينظر الملحق رقم 4)، ورغم هذه الزيادة المحسوسة في عدد المدارس والفصول والتلاميذ إلا أن هذه الزيادة لا تفي بالغرض المطلوب[2]، فقد بلغ التلاميذ في المرحلة الابتدائية مثلاً في عام 1906م . 1391 تلميذاً من جملة السكان الجزائريين الذين بلغ عددهم حسب احصائيات 1906م 4.488.788 نسمة، وهذه النسبة قليلة جدا لأنها تقل على 10% من عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة[3].

لم تحارب السلطات الاستعمارية اللغة العربية والثقافة الإسلامية في المدارس الرسمية فحسب بل حاربت اللغة العربية والتعليم العربي خارج نطاق نظام التعليم الذي يخضع لإشرافها[4]،وفي 24 ديسمبر 1904م صدر مرسوم يحضر على أي جزائري أن يفتح أو يتولى إدارة مدرسة عربية إلا بترخيص[5] خاص من عمال العمالة في المناطق الشمالية التي تخضع للحكم المدني أو الحكم العسكري في المناطق الجنوبية الصحراوية ،وينذر هذا القانون على كل

1 . محمد العربي ولد خليفة: الاحتلال الاستيطاني للجزائر مقاربات للتاريخ الاجتماعي والثقافي،ط2، دار ثالة، الجزائر، 2008م، ص78.

2 . رابح تركي: عبد الحميد باديس رائد الاصلاح والتربية، مرجع سابق، ص142.

3 . رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الجزائرية(1931. 1956م)، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981م، ص148ص149.

4 . محمد مليلي: الشيخ مبارك مليلي، (د.ط)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001م، ص55.

5 . عبد القادر قويع: الحركة الاصلاحية في منطقتي الزيبان ومزاب بين سنتي (1920.1950م)، دار طليلة، الجزائر، 2013م، ص36.

فرد أو جماعة[1] تقوم بفتح مدرسة عربية بدون ترخيص مسبق من إدارة الاحتلال أما بالحبس أو الغرامة أو العقوبتان، وعند منح الرخصة لأي شخص يشترط عليه عدة شروط منها:

- استبعاد دراسة تاريخ الجزائر وخاصة التاريخ العربي الإسلامي بصفة خاصة وكذلك جغرافية الجزائر والبلاد العربية.
- استبعاد دراسة الأدب العربي بجميع فنونه.
- عدم تدريس المواد الرياضية والعلمية[2].

ويتضح من خلال ذلك أن غاية فرنسا التجهيل من خلال القروض التي تدفعها لتعليم أبناء الجزائريين مقارنة بالقروض التي تدفعها لتعليم أبناء المستوطنين الأوروبيين[3]

السنة(م)	التعليم العام للمستوطنين	التعليم العام للجزائرية
1902	5081823	1389274
1903	78،55589	1179160
1904	5732003	1279160
1905	7847367	1314234
1906	8189749	1385064
1907	8955390	1549464
1908	9923368	1617639

قروض تعليم الجزائريين بالفرنك خلال (1902. 1908م)

1 . رابح لونسي وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر (1830. 1989م)، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2009م، ج1، ص101.

2 . عبد الكريم بو صفصاف: جمعيةالعلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطوير الحركة الوطنية الجزائرية(1931 . 1945م) ،ط1، دار البعث، قسنطينة، 1981 م، ص195.

3 . أحمد محساس ، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، (د.ت)، ص35.

أما التعليم الثانوي في الجزائر فقد شهد تطور ملحوظ خلال سنوات 1899م إلى 1910م حيث بلغت نسبة التلاميذ الجزائريين في الطور العالي 386 طلباً[1]،وفي سنة 1914م بلغ عدد التلاميذ الجزائريين المتمدرسين 42263 تلميذاً أي نسبة05%من جملة عدد الأطفال في سن الدراسة ،والذين كانوا يقدرون 850000 طفلاً، أما التعليم الثانوي فلم يتجاوز عدد الجزائريين المسجلين في سنة 1914م سوى 150 طلباً، بينما لم يتحصل خلال هذه السنة إلا 12 جزائرياًعلى شهادة الليسانس في الجامعة[2]، وتظهر هذه الاحصائيات أرقام هزيلة في ما يخص تمدرس المسلمين مقارنة بالمستوطنين[3].

2- 2 : موقف الجزائريين اتجاه السياسة التعليمية

حرص الاستعمار الفرنسي على تجهيل الجزائريين حتى لا يتطلعوا إلى مناهضته، ومن مظاهر هذه السياسة غلق المؤسسات التعليمية[4] كالمساجد والزوايا، وحرم الجزائريين من نور العلم ودراسة تاريخ الجزائر وجغرافيتها، ومطاردة المعلمين[5]، وفرض عليهم تعلم اللغة الفرنسية وإهمال اللغة العربية الإسلامية[6].

وقد أظهر الجزائريون تحفظات في إرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية بعد أن تبين لهم جليا دورها في القضاء على شخصيتهم ،وكان موقفهم من التعليم يشتد باشتداد الاجراءات التعسفية الفرنسية ضد التعليم العربي الإسلامي[7]، ولم يرفض الجزائريون التعليم كعامل تثقيفي وإنما لأنه عمل سياسي، تهدف السلطات الفرنسية إلى تحويل الجزائريين إلى رعايا فرنسيين

1 . حسينة حاميد: مرجع سابق، ص94.

2 . عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962م، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2009م، ص 350.

3 . محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية، تر: أحمد بن البار، (د.ط)،دار الأمة، الجزائر، (د.ت)، ج1،ص41.

4 . محمد سعيد عقيب: دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال الثورة التحريرية (1955 . 1962م)، (د.ط)، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2009م، ص14 ص15.

5 . أحمد مريوش: القضايا الوطنية، (د.ط)، (د.ن)، لبنان ،1981م، ص17.

6 . محمد سعيد عقيب: مرجع سابق، ص15.

7 . شريف حبيلس: الجزائر كما يراها أحد الأهالي، تر: عبد الله حمادي وآخرون، ط1، دار بهاء الدين، الجزائر، 2009م، ص33 ص37.

يخـدمون المصـالح الفرنسـية دون إعطـائهم أي حـق، وكـان رجـال الطـرق الدينيـة والزوايـا المعارضون الأشداء للمدرسة التعليمية الفرنسية خوف من احلال التعليم الفرنسي محل التعليم العربي الإسلامي.

وكان المدرسون الجزائريون يحثون أولياء التلاميذ على رفض المدرسة الفرنسية لأنها مدرسة الكفار، لأن السياسة التعليمية الفرنسية تعتمد أساساً على فصل الأطفال على بيئتهم العربيـة الإسـلامية وتنشـئهم فـي قالـب و محـيط فرنسـي لتضـمن اسـتحالة التمـرد ضـدها فـي المستقبل ،ولـم يشـمل التخـوف الـوطني مـن المدرسـة الفرنسـية رجـال الـدين ومدرسـي التعلـيم الإسلامي فحسب، وإنما كذلك الرؤساء والحكام والعائلات والأفراد[1].

عمل الجزائريون على إنشاء مؤسسات تعليمية في الأرياف والقرى وأوقفوا عليها أوقاف جديدة ووفروا لها معلمين مهما كان مستواهم، لأن المهم لديهم هو الحفاظ على اللغة العربية والقرآن الكريم[2]،وكرس العديد من رجال الجزائر حياتهم لنفع الناشئة وبث العلم والهدى والدين الصحيح في النفوس فتطوعوا بالتدريس في مختلف الأماكن[3].

أما موقف النخبة كان مناهضاً لهذه السياسة أمثال الشيخ عبد الحميد بن باديس[4]حيث عمل عمل على تأسيس مدارس التعليم العربي الحر من أجل إحياء اللغة العربية والدين الإسلامي ونشر التعليم القومي ،و كانت دروسه تبدأ بعد صلاة الفجر إلى ما بعد صلاة العشاء، يدرس الأطفال الذين لم يدرسوا في المدارس الفرنسية[5]،وعبد القادر المجاوي[6]عمل على تأليف كتاب "

1 . عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص165.

2 . أحمد مريوش: القضايا الوطنية، مرجع سابق، ص17.

3 . أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص308 ص315.

4 . عبد الحميد بن باديس: ولد بقسنطينة 1889م، مارس التعليم بمسجد قسنطينة 1911م . 1914م، أسس جريدة المنتقد وجمعية العلماء المسلمين، توفي في 16 أفريل 1940م، ينظر محمد الشريف ولد الحسين: من مقاومة إلى حرب التحرير،(د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2010م، ص18.

5 . غيلان سميرطه: (عبد الحميد بن باديس ودوره السياسي والديني)، مجلةسرمران، العدد32، جامعة تكريت، العراق، ديسمبر ديسمبر 2013م، ص104.

6 . عبد القادر المجاوي: (1848 . 1914م) ، ولد بتلمسان اشتغل في التدريس والفتوى، تولى التدريس في جامع الكتاني.

" إرشاد المعلمين" سنة 1877م الذي دعى فيه إلى إصلاح المجتمع وأوصى بضرورة إتباع مناهج التربية والتعليم والنهوض به ،وكذا الشيخ المولود محمد بن الموهوب[1] الذي عمل على إلقاء العديد من المحاضرات وكان شعاره" أن الجزائر وصلت إلى أدنى درجات الانحطاط العلمي والثقافي[2] ".

ومحمد بن أبي شنب[3]الذي كان يحث الجزائريين على تعميم اللغة العربية والدعوى إلى تنظيم المدارس العربية[4]، واعتبروا أن مجهودات الحكومة الفرنسية كانت ضعيفة جداً بالنسبة للذكور ومنعدمة بالنسبة للإناث، وبرامج المدارس الفرنسية غير كافية وغير قادرة على تخريج رجال الدين وقضاة أكفاء لهذا هجروها الجزائريون[5] وعارضوها وتصدوا للتعليم الفرنسي ومواصلة التعليم العربي الإسلامي بمختلف الوسائل والسبل[6].

رغم سياسة فرنسا التعليمية إلا أن الشعب الجزائري بقي متمسكاً بلغته واعتبر اللغة العربية هي مظهر السيادة، حيث جاء في أحد التعليمات الصادرة من الحاكم العام في الجزائر" إن إيالة الجزائر لن تصبح حقيقة مملكة فرنسية "[7].

كما اعترف الجنرال بيجو(Bougeud) [8]بفشل السياسة التعليمية الفرنسية لكسب الأطفال مما أدى إلى إغلاق المعهد سنة 1848م بعد أن تم إرجاع تلاميذه إلى ذويهم بالجزائر، وقد

1 . المولود محمد بن الموهوب: (1866 . 1934م)، ولد بقسنطينة، ساهم في تأسيس نادي صالح باي كان يلقي محاضرات ثقافية.

2 . جيلالي صاري: بروز النخبة المثقفة الجزائرية(1850. 1950م)،(د.ط)، المطبعة العربية، الجزائر، 2009م، ص39.

3 . محمد بن أبي شنب: ولد 1869 م في مدينة لمدية، كان رجل مثقف شارك في عدة مؤتمرات دولية، توفي 1929م، ينظر عبد الرحمان الجيلالي: محمد بن أبي شنب حياته وأثاره،(د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1993م، ص95.

4 . نفسه ، ص95.

5 . محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر: (د.ط)، دار الحكمة، الجزائر، 1999م، ج2، ص168.

6 . يحي بوعزيز: مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، (د.ط)، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص428.

7 . شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون،ج1، مرجع سابق، ص313.

8. بيجو Bougeud: تولى الحكم في الجزائر(1840. 1847م) سلك خلال سنوات حكمه سياسة القهر والتدمير.

استمر الرفض للمدرسة الفرنسية منذ الاحتلال ونجد أن هذا الرفض قد اشتد عندما نصت مراسيم الجمهورية الثالثة على إجبارية التعليم[1].

1 . أحميدة عميراوي: من تاريخ الجزائر،(د.ط)،دار الهدي، الجزائر، 2009م، ص36.

خلاصة الفصل:

حرصت السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر على تطبيق قوانينها القضائية والتعليمية في البلاد، حيث أنشأت محاكم فرنسية طبقت فيها قوانينها وأحكامها لكي تكون سارية المفعول في المجتمع الجزائري ،وتقليص دور المؤسسات القضائية الإسلامية واجبار الجزائريين على التقاضي لدى محاكمها وفقاً لقوانين العدالة الفرنسية، كما رأت أن المدرسة هي الوسيلة الفعالة في تسويق سياستها، من خلال شنها لحروب ضد المؤسسات التعليمية حتى لا تكون هناك أجيال صاعدة من أبناء الجزائر، وغرس فكرة في أذهان التلاميذ مفادها أن الجزائر جزء من فرنسا وعملوا على إحلال التاريخ الفرنسي محل التاريخ الجزائري.

إلا أن هذه السياسة فشلت نسبيا لرفض الشعب الجزائري التقاضي لدى محاكمها وتمسكهم بالقضاء الإسلامي العادل، واعتبروا الممارسات التي طبقت نحو قضائهم تعدياً على قدسية ديانتهم وعاداتهم وتقاليدهم، كما بقي الشعب الجزائري متمسكاً بلغته، حيث اعتبر اللغة العربية مظاهر السيادة، ولم تستطع السياسة التعليمية الفرنسية التأثير إلا على الأقلية من السكان اختارها لأن تكون ميدان تجربتها الاستعمارية.

الفصل الثالث

أهداف السياسة الثقافية

1- التنصير

2- الإدماج

3- التجنيس

1: التنصير

بعد سقوط مدينة الجزائر سنة 1830م في يد الاحتلال ،سارعت فرنسا إلى احتضان حركة تنصيرية محاولة منها جعل الجزائريين جزءاً من الكيان الفرنسي واقتلاعها من انتماءها العربي الإسلامي.

1-1 : مفهوم التنصير

هو الدعوة إلى اعتناق النصرانية وإدخال غير النصارى في النصرانية، أي تحويل الشخص من دينه ودخوله النصرانية باستخدام جميع الوسائل والسبل الممكنة مشروعة كانت أم غير مشروعة، وهو حركة دينية سياسية استعمارية بدأت بالظهور إثر فشل الحروب الصليبية بغية نشر النصرانية بين الأمم المختلفة في دول العالم الثالث عامة وبين المسلمين بصفة خاصة بهدف إحكام السيطرة على الشعوب[1].

وعرفها الأستاذ أحمد بن نعمان: التنصير يتمثل في إخراج المجتمع الجزائري من دينه وإغرائه وإرغامه على اعتناق الديانة المسيحية التي تخول له الحصول على الحقوق مثل أفراد المجتمع الفرنسي[2].

1-2 : الروح الدينية في الحملة الفرنسية على الجزائر

كان للجانب الديني في احتلال الجزائر أثر كبير على الحملة ومنظميها فمن الأسباب الهامة التي دعت فرنسا إلى الغزو وهو دعواها إنقاذ المسيحية والمسيحيين وإن العامل الديني في الاحتلال نلمسه من الدور الذي لعبه رجال الدين في الحملة، بحيث صرح شارل العاشر (Charles X)[3]

1 . ساجية مخلوق: التنصير في منطقة القبائل أسبابه وعوامله، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم النفس الاجتماعي، إشراف الطيب بالعربي، كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائر02،2013م .2014م، ص91.

2 . أحمد بن النعمان: فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر، (د.ط)، منشورات دحلب، الجزائر،(د.ت)، ص90.

3 . شارل العاشر(Charles X):هو آخر ملوك سلالة آل بورمون، ولد سنة 1757م، نظامه سيئ ورجعي،توفي 1836م إثر فراره بعد ثورة جويلية 1830م.

لغـــزو الجزائـــر جـــاء تحـــت تـــأثير الفاتيكـــان الممثـــل فـــي شخصـــية [1] الأســـقف فراسينوس(Frayssinous)[2].

في 14 أكتوبر 1827م قدم وزير الحربية كليمون تونير(ClémentTonrre)[3] تقرير إلى الملك، عبر فيه عن أماله في تنصير الجزائريين قائلا:" يمكن لنا في المستقبل أن نكون سعداء ونحن نمدن الأهالي ونجعلهم مسيحيين."[4]

وأكد الملك الفرنسي ذلك حينما خاطب كل أسقفية المملكة قائلا لهم:" إن مرادنا أن تقيموا صلوات في جميع الكنائس وتطلبوا من الله أن يحمي الراية ويعطينا النصر."

وما يمكن قوله أن الجانب الحكومي سر لما سيحققه جيش الملك من انتصار، لأنه في سبيل البعث الديني المسيحي بإفريقيا، وبعث كيان المقدس أغسطين(Augaustin)[5]والقديس سبريان(Cyprien)[6] يعني عودة إفريقيا الرومانية إلى المسيحية[7].

ورد في خطاب للملك شارل العاشر(Charles X)بتاريخ 2 مارس 1830م كلاما استعرض من خلاله أهداف الحملة العسكرية، التي تستهدف الجزائر من ذلك تأكيده من أنه يجب أن يرضي ذلك شرف فرنسا، ويرجع بفضل العناية الإلهية بالفائدة على المسيحية[8].

قد استبشر الغزاة الفرنسيين خيراً باحتلال الجزائر بل اعتبروا ذلك عملا مقدساً[9]،وبعد سقوط سقوط مدينة الجزائر بين أيدي الفرنسيين المحتلين في جويلية 1830م، جمع المارشال ديبرمون

1 . خديجة بقطاش: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر(1830 . 1871م)، (د.ط)، دار دحلب، الجزائر، 2009م، ص15.

2 . فراسينوس(Frayssinous): ولد 1765م، تولى وزارة الشؤون الدينية الفرنسية، توفي 1841م.

3 . كليمون تونير(Clément Tonrre): وهو وزير الحربية الفرنسية في عهد الملك شارل العاشر.

4 . عمار بوحوش: مرجع سابق، ص86.

5 . أغسطين(Augaustin): ولد في سوق اهراس 355م ومات 430م كان أسقف على مدينة عنابة وهو من أشهر الكتاب في الفلسفة واللاهوت.

6 . سبريان(Cyprien) ولد سنة 200م مات 258، كان اسقفا بمدينة قرطاجة من أكبر أباء الكنيسة.

7 . خديجة بقطاش: مرجع سابق، ص15.

8 . شاوش حباسي: مرجع سابق، ص12.

9 . عبد الجليل التميمي: (التفكير الديني التبشيري)، المجلة التاريخية المغربية، عدد 01، تونس، جانفي4 197م، ص17.

(De Bourmot)القساوسة الستة عشر ورجال الكنيسة ليخطب فيهم قائلا:" أنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحية في إفريقيا ولنأمل أن ينفع قريبا الحضارة التي أنصفت في هذه الربوع"[1]،كماصرح أحد الفرنسيين أمام الملأ قائلا:" إن أيام الإسلام قد دنت وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح"[2].

1-3 : طرق ووسائل التنصير

حاولت إدارة الاحتلال تنصير الجزائر تحت غطاء الأعمال الانسانية[3] وذلك باستخدام عدة طرق ووسائل للتنصير ويصف أحد الباحثين ذلك وبقوله:" الخدمات التعليمية والتطبيب يمكن اعتبارها أعمالا خيرية... فالعمل الخيري في نظرهم هو بمثابة السلاح الأول الذي بواسطته يدخل المبشرون إلى قلوب الناس ليتركوا فيها أثار أبدية،وقد أكد الكاردينال لافيجري (Lavigerie)[4](ينظر الملحق رقم5)حيث أوصى مبشريه بالحرص على استخدامه لماله من تأثير في تقريب الجزائريين إليهم"، وقال أيضا:" إن الأعمال الخيرية التي استخدمها المبشرين في الجزائر متنوعة .... من أجل الوقوع في مخالب هذه الأعمال"، وبذلك سخر المبشرون أعمالهم الخيرية لخدمة النصرانية في الجزائر[5] من خلال التكفل ببعض الأيتام وإطعام الجياع وتعليم المسيحية وعلاج المرضى[6]، ولقد أدركوا أن إعادة المسيحية إلى الجزائر وغرس جذورها

1 . خديجة بقطاش: مرجع سابق، ص16.

2 . عمار بن مزوز: عبد الحميد بن باديس ومنهجه في الدعوة والاصلاح، ط2، دار الأمل، الجزائر، 2010م، ص41.

3 . العربي منور: تاريخ المقاومة الجزائرية، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص212.

4 . لافيجري (Lavigerie): هو شارل انطوان مارسيال لافيجيري ولد 1825م، بمدينة ويرا ظهر منذ صباه توجها دينيا ،أشرف ،أشرف على عملية نشر المسيحية في الجزائر وافريقيا الشمالية وإفريقيا السوداء توفي 27 نوفمبر 1872م.

5 . محمد الطاهر وعلي: ،التعليم التبشيري في الجزائر (1830. 1914م) ،(د.ط)، منشورات دحلب ، الجزائر، 2009م ص90 ص91.

6 . العربي منور: مرجع سابق، ص212.

فيها لا يتم إلا عن طريق أبناء البلاد، وهكذا لم يتوانوا أبدا في مساعدة الشبان المتنصرين المقبلين على الزواج[1].

واستخدمت الخدمات الاجتماعية لغرض التنصير منذ الأيام الأولى للاحتلال ومع أول أسقف تولى الكنيسة في الجزائر والذي كان يدعي ديبش (Dupuch)[2] كان يؤمن بضرورة إرجاع المسلمين الجزائريين إلى دين أجدادهم المسيحية وذلك عن طريق تقديم الخدمات الاجتماعية،وتحبيب المسيحية لديهم حيث يقول" يجب أن تكون رسالتنا بين الأهالي، وينبغي علينا أن نعرفهم بدين أجدادهم الأولين بالخدمات الخيرية[3].

وأول الوسائل والطرق التي استعملها المنصّرون وسيلة التعليم ، ونقصد به التعليم الابتدائي لأنه موجه إلى فئة الأطفال لكونهم أداة فعالية في تغيير الحالة الراهنة بما أنهم رجال ونساء المستقبل وليكونوا مساعدين في التنصير، ويقول أحد الباحثين:" عن طريق المدرسة تمكّن المنصّرين أن يتحكموا بالسكان والتغلب على المشاكل الرئيسية التي تواجههم... وتلقين الأطفال مبادئ النصرانية لكونهم لم ينشبعوا بعد بدين أجدادهم الإسلام، لم يصل النمو العقلي عندهم إلى مستوى يمكنهم من أن يكتشفوا نوايا المنصرين، والوصول إلى إحداث تغيير في معتقدات المجتمع الإسلامي لكي يصبح نصرانيا في المدى البعيد وإعداد رجال الذين ستعتمد عليهم الكنيسة في المستقبل، وقد شاءت الأقدار أن تحل بالشعب الجزائري مجاعة كبرى سنة 1867م حيث استغلها لافيجري (Lavigerie) فجمع ما استطاع من اليتامى وغير اليتامى من أبناء الجزائر، وأرسل العديد منهم إلى فرنسا، كما سعى لدى الشعبين الفرنسي والبلجيكي طالبا منهما تبني هؤلاء الأطفال[4]،وإن وسيلة التعليم استخدمتها جميع الهيئات التعليمية

1 . محمد الطاهر وعلي: مرجع سابق، ص91.

2 ديبش (Dupuch): هو أسقف كان متحمسا للمسيحية في الجزائر، ومن أبرز الذين كرسوا جهودهم لكتابة تاريخ الكنيسة الإفريقية وذلك بتأليف كتاب(الجزائر المسيحية، الرومانية الفرنسية).

3 . سعيدي مزيان: السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها(1871 . 1914م)، (د.ط)، دار سيدي خير للكتاب، الجزائر، 2010م، ج1، ص107.

4 . محمد الطاهر وعلي: مرجع سابق،ص 81ص82.

والجمعيات لأن المنصرين أدركوا الدور الخطير الذي يلعبه التعليم في ميدان التنصير، حيث عملت هذه الجمعيات والهيئات على تأسيس العديد من المدارس وخاصة في منطقة القبائل (جرجرة) حيث أسست في كل مركز تنصيري مدرسة تنصيرية وضمت هذه المدارس خلال سنة 1898م 652 تلميذ و72 تلميذة[1].

أما الوسيلة الثانية التي استعملها المنصرون هي التطبيب، أي استخدام الخدمة الطبية في مجال التنصير[2] وهي أكثر شمولاً من الوسائل الأخرى،لأنه موجه للصغار والكبار من الجزائريين على حد سواء، ومن جهة أخرى أنه يتعلق بمعالجة أمراضهم وتخفيف آلامهم ،وذلك بإقامة الصلوات أمام المرضى وتكليفهم بالمشاركة بذلك وتوزيع الصلبان على بعض العجز تقديم العلاج اللازم للمرضى بواسطة الطبيب[3]،وقد استغل لافيجري(Lavigerie) كارثة(1867. 1868م) وذلك بجمع المرضى والاعتناء بهم وإنشاء العديد من المستشفيات[4].

كان الآباء البيض يقومون بزيارة الأهالي في منازلهم قصد تقديم العلاج والإسعاف،لأن ذلك شأنه أن يوسع دائرة احتكاكهم بالسكان، وباستخدام هذه الوسائل استطاع المنصرون الوصول إلى أغلب العائلات الجزائرية والوقوف على حالتها الاجتماعية والنظر في أحوال الأسرة[5].

وبذلك فإن التطبيب هو الوسيلة التي تسمح للمنصرين بالاتصال المباشر مع الجزائريين لربح ثقتهم أولا وبعد ذلك العمل على تصحيح أفكارهم المسبقة اتجاه الفرنسيين.

أما الوسيلة الثالثة التي استعملها المنصرون ومتمثلة في الأعمال الخيرية وسبق القول إن التعليم التنصيري والتطبيب يمكن اعتبارهما أعمالاً خيرية، إلا أن سيأتي تناوله سيكون تلك

1 . سعيدي مزيان: النشاط التنصيري للكاردينال لا فيجري(1867. 1892م)، ط1، دار الشرق للطباعة، الجزائر، 2009م، ص228.

2 . محمد الطاهر وعلي: مرجع سابق، ص86.

3 . صلاح العقاد: محاضرات عن تطور السياسة الفرنسية في الجزائر،(د.ط)، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1960م،ص116.

4 . خديجة بقطاش: مرجع سابق، ص 110.

5 . سعيدي مزيان: النشاط التنصيري للكاردينال، مرجع سابق، ص226.

الوسائل التي سخرها المنصرون لخدمة التنصير غير المباشرة في الجزائر لضمان بقاء أثار التنصير،وإن الاعمال الخيرية التي استخدمها المنصرون من أجل خدمة النصرانية في الجزائر منها الاهتمام باليتامى[1]، وذلك باستغلال ظاهرة الفقر واليتم وذلك بإطعام ورعاية الأيتام والعجزة والمشردين[2]، وأثر مجاعة 1867م جمع لافيجري(Lavigerie) خلال هذه الكارثة ما يقرب 1752 طفلاً جزائرياً ،حيث فقد منهم الكثير وأعاد إلى ذويهم عدد آخر وأبقى منهم ما يزيد على 600 يتيم رغم المضايقات ،حيث رباهم تربية مسيحية ونصرهم، وفي يوم 6 أفريل 1868م أعلن عن تبنيه هؤلاء الأطفال[3].

وتقديم يد المساعدة للمقبلين على الزواج من المتنصرين لتكوين أسر من المتنصرين الجزائريين، وهكذا لم يتوانوا أبدا في مساعدة الشبان المتنصرين المقبلين على الزواج ،وتوفير كل وسائل المعيشة لهم ،ومن هذه الوسائل البحث عن خطيبة للمتنصر وتقديم المهر لأوليائها، توفير المسكن للمتزوجين من المتنصرين وتقديم مساعدات مالية لهم.

تقديم الهدايا للجزائريين من أجل جلبهم لهم وخاصة في عيد الميلاد ،وتتمثل هذه الهدايا في قمصان للبنات وشاشيات للبنين وفساتين للنساء، وتقديم الأموال على شكل هبات للمحتاجين من الجزائريين ولغير المحتاجين منهم ،كما تقدم هذه الأموال على شكل مرتبات للجزائريين الذين يشتغلون في مدارسهم أو مستشفياتهم وغيرها[4]،من أجل ذلك سافر لافيجري(Lavigerie) إلى باريس ليطلب الصدقات لهؤلاء الجزائريين، واستمرت مساعيه الخيرية حيث بعث رسالة في 20 فيفيري 1868م إلى كل رجال الدين بفرنسا يطلب منهم قراءة ما جاء في هذا النداء المذكور في مختلف المراكز الدينية والكنائس رغبة في الحصول على المساعدات، وقد تم

1 . محمد الطاهر وعلي،مرجع سابق،ص90ص91.

2 . سعيدي مزيان: (منطلقات المشروع الكنيسي الفرنسي في الجزائر)، حولية المؤرخ، عدد 6،جويلية2009م،ص154.

3 . خديجة بقطاش: مرجع سابق، ص110ص111.

4 . محمد الطاهروعلي: مرجع سابق، ص91ص92.

حصوله على تبرعات مالية مبلغها ثمانية مائة ألف فرنك، ومبلغ ستين ألف فرنك من كاردينال مدينة رووان بفرنسا وغيرها من المساعدات المالية[1](ينظر الملحق رقم6).

4.1: موقف الجزائريين اتجاه التنصير

حاولت الإدارة الفرنسية في الجزائر التعاون مع رجال الدين المسيحيين لتنصير الجزائريين واخراجهم من دينهم الاسلامي[2]، وقد أثارت أعمال التنصير ردود أفعال دفاعية من جانب المسلمين الجزائريين[3]، وخاصة عندما حاول المنصرون التوغل داخل القرى والمداشر لنشر رسالتهم فلقيوا من الجزائريين سوى الاستهزاء والطرد بل ودفعهم سخطهم وغيرتهم عن دينهم في بعض المناطق إلى قتل المنصرين كما حدث لشارل دي فوكور (CharlesDefoucau)[4] في تمنراست، وكانت ثورة 1864م و 1871م ترجعان إلى توغل الحركة التنصيرية في القرى والمداشر الجزائرية[5].

وأورد شاهد عيان قصة مفادها" أن أحد الآباء كان يجول أحد القرى الجزائرية بحثا عن ضحية يدخلها إلى الدين الجديد فصادف عجوزاً تبكي فبادرها بالسؤال عمّ بها ،فأخبرته بأنها حائرة على ابنها الذي لم تصل منه الحوالة المعتاد إرسالها كل شهر لتنفق على أبنائها الصغار ،فتظاهر بالرثاء لحالها وطلب منها أن تذهب معه ليقدم لها بعض المساعدات لأبنائها، ففعلت العجوز تحت وطأة الحاجة، غير أن الأب طلب منها أن تواصل الإتيان كل يوم أحد لتحضر الصلاة، وتأخذ المواد الغذائية لمنزلها،فاضطرت العجوز أن تفعل لبعض الأسابيع ثم انقطعت فجأة، وبعد أيام قابلها الأب في الشارع فسألها عن انقطاعها وعن أخذ المؤونة ،فأجابته بكل

1 . خديجة بقطاش: مرجع سابق، ص108ص109.

2 . حسين السعيد: الشيخ عبد الحميد بن باديس علامة مضيئة في تاريخ الجزائر، ط1، عالم الأفكار، الجزائر،2008م، ص17.

3 . بشير بلاح: مواقف الحركة الاصلاحية الجزائرية من الثقافة الفرنسية(1925 . 1940م)، (د.ط)، عالم المعرفة، الجزائر، 2013م، ص73.

4 . شارل دي فوكور(Charles Defoucau): ولد 1885م، رجل دين مسيحي بدأ نشاطه التنصيري في الجزائر 1901م، كان يعتبر انتصار المسيحية حتمية لا مفر منها، تم قتله 1916م من طرف أحد أتباع الطريقة السنوسية.

5 . أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، مرجع سابق، ص136.

صراحة" لقد بعث لي ابني الحوالة والحمد لله"، فثارت ثائرة الأب وقال لها: "إذ لم تستمري في الحضور إلى الصلاة فسوف أجبرك على إرجاع كل ما أخذته من مساعدات حتى الآن" قالت العجوز: "أنا أخذت المساعدة مقابل حضوري صلاتكم، فتعال أنت إلى مساجدنا يوم الجمعة وسأرجع لك ما أخذته." ولم يجد الأب ما يقوله غير التململ والإحساس بخيبة الأمل.

وكانت علاقة عامة الجزائريين بالمنصرين مصبوغة في غالبيتها بالحذر وغالبا ما تتطور إلى عداوة، وعلاقتهم بالمنصرين من ذويهم كانت أسوأ حيث عمل الأهالي على طرد كل من يسمح لأبنائه بالتوجه إلى مدارس المنصرين[1].

واعتبر المتنصر خائن الذي تنكر لدين أبائه وأجداده بتغير ملته واتباع ملة أعداء قومه ،وشكلت عملية زواج المتنصرين من الجزائريين العقبة الثانية التي وضعها المجتمع الجزائري أمامه برفض التبادلات الزوجية لأن زواجهم يرمي إلى تكوين جيل جديد يحمل لواء النصرانية في الجزائر، ومارست على المتنصرين ضغوط نفسية واجتماعية تجاوزت الاعتداء عليهم وتهديدهم بالقتل وذلك لأنهم يعتبرونهم مصدر للخزي والعار بالنسبة لعائلاتهم التي دنسوا شرفها بتنصيرهم، وفي هذا الصدود يذكر الأستاذ محمد الطاهر وعلي" حالة طفل تنصر ...فما كان من أحد أقربائه إلا أن رمى به في بحر مدينة بجاية سنة 1900م بعد رفضه النطق بالشهادة"[2].

وأن المؤسسات الثقافية في الجزائر كانت سداً منيع في وجه الحملات التنصيرية وللآباء والأخوات حيث لعبت الزوايا دور في الدفاع عن الديانة الإسلامية[3]، بالإضافة إلى الكتاتيب القرآنية والمساجد خاصة خلال القرن 19م و20م التي كان لهما دور مكثف في مواجهة سياسة

1 . سعيدي مزيان: النشاط التنصيري للكردينال ، مرجع سابق، ص411ص114.

2 . محمد الطاهر وعلي: مرجع سابق، ص214ص215.

3. يحي بوعزيز: (أوضاع المؤسسات الدينية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر والعشرين)، مجلة الثقافة، العدد63، 1981م ص24.

التنصير والتمسيح[1]، وبذلك استطاع الحس الوطني والديني الجزائري من إحباط سياسة الاستعمار التنصيري الهادف إلى القضاء على المعتقدات الإسلامية.

رغم الجهود التي بذلها المنصرون في الجزائر إلا أن مجهوداتهم باءت بالفشل لأن الشعب الجزائري يفرق بين اليد المعسولة واليد المسمومة[2]، ولقد اعترف *الكاردينال لافيجري* (Lavigerie) بفشله وعبر عن مرارة و خيبته لعمله التنصيري وللنتيجة المؤلمة التي آل إليها بعد جهاد طويل ولم يغادر الحياة حتى شاهد بنفسه أعماله تتلاشى ذلك أن أكثر المتنصرين نبذوا دينه وعادوا إلى الإسلام، حيث قال:" إننا خسرنا في منطقة القبائل ما حققناه في لبنان" كما أمر أعوانه بأن يخلوا عدة مراكز وينسحبوا[3].

2: الإدماج

ترمي السياسة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال إلى إذابة الجزائر في الكيان الفرنسي، وإنهاء وجودها ككيان مستقل بكل مقاوماته، وذلك بإلحاقها بفرنسا[4].

2 -1: مفهوم الإدماج

عرف الأستاذ محمد حسنين: الإدماج على أنه تمثل بين المستعمرة ودولة الأصل في نظام الحكم والتسوية بينهما، ويرتكز مذهب الإدماج على هذه الفكرة وهي أن إقليم ما وراء البحار ليس إلا امتداد لدولة الأصل، فيجب أن يوضع تحت نفس النظام هناك أو على الأقل تحت مقارب له ما أمكن ذلك، وإن سكان الدولة الذين في الجانب الآخر من البحر يجب ألا يكون حقوقهم وضماناتهم أقل من حقوق وضمانات أولئك الذين يعيشون في الجزء الأقدم من الدولة[5].

وعرفه الأستاذ رابح تركي: إن مدلول الإدماج في السياسة الفرنسية" إن ظاهر الإدماج غير باطنه فظاهره تحقيق التماثل بين المستعمرة ودولة الأصل كما لو كانت الأولى مجرد امتداد

1 . يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2004م، ج1، ص119.

2 . العربي منور: مرجع سابق، ص212.

3 . بسام العسلي: محمد المقراني وثورة 1871م،(د.ط)، دار النفائس، الجزائر، 2010م، ص239.

4 . عبد العزيز شهبي: مرجع سابق، ص44.

5 . محمد حسنين: الاستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986م،ص33.

للثانية فالتشريع واحد والنظم واحدة والمالية واحد في البلدين والاقتصاد واحد، حتى الجيش واحد والشرطة كلاهما واحد في البلدين اللذين جارا بلدا واحدا بفعل الإدماج هذا ظاهره ،أما باطنه فهو لا ينطبق في الجزائر إلا على الأرض ومن عليها من المستعمرين دون السكان الأصليين الذين تستهدف السياسة الاستعمارية إقصائهم وإجلائهم من أراضيهم[1].

2 -2:إدماج الجزائريين

منذ الاحتلال الفرنسي سعت فرنسا إلى تحقيق مشروعها المتمثل في محاولة إدماج وطن كان يختلف عنها بشرياً وطبيعياً، وهذا المشروع لم يكن وليد القرن 20م، وإنما يعود إلى النصف الأول من القرن 19م[2] حيث صدر مرسوم 22 جويلية 1834م الذي يعتبر الجزائر قطعة فرنسية يتولى السلطة فيها حاكم عسكري تحت إشراف وزير الحربية الفرنسية مباشرة وهذا القانون يحدد الوضعية القانونية للجزائر بالنسبة لفرنسا،وجاء بعده مرسوم 4 مارس 1848م الذي يعتبر الجزائر قطعة فرنسية وربط جميع المصالح الإدارية مثيلها في فرنسا[3].

وجاء الجنرال بيجو (Bugeud) بفكرة الإدماج الكامل للشعب الجزائري، وتذويبه في العنصر الأوروبي التخلي عن سياسة الاحتلال الجزئي وتطبيق الاحتلال الكامل، وتحويل الجزائر إلى أرض فرنسية، وخلق شعب موحد تحت السلطة الفرنسية[4]، ورأت فرنسا أن يمتد الإدماج إلى المسلمين، ولم يكن يخفي أن الغاية التي يسعى إليها هي تفكيك الشعب العربي بالإدماج[5]، وكانت حكومة نابليون الثالث (Nabilione) قد اتبعت سياسة إدماج حين أنشأت

1 . رابح تركي: الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح ،مرجع سابق، ص63.

2 . أحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة الوطنية، بيروت،1994م، ص166.

3 . علي بطاش: مرجع سابق، ص196.

4 . شارل روبير اجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1986م، ص52.

5 . أحمد طالب إبراهيمي: من قضية الاستعمار إلى الثورة الثقافية،(د.ط)، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1975م، ص126.

وزارة خاصة بالجزائر سلمت للوزير جيروم(Girome)[1] في 31 جوان 1858م الذي يقول: "نحن أمام قومية مسلحة صلبة يجب اخمادها بالدمج "[2].

وفي سنة 1863م، صدر القانون المشيخي(سنياتوس كونسولت) وهذا القانون يبين نوايا نابليون الثالث (Nabilione) الليبيرالية الذي يدعي أن الجزائر لم تعد مستعمرة بالمعنى المعروف بل مملكة عربية، وهو نفسه امبراطور العرب والفرنسيين[3]،وأن مشروع المملكة العربية الذي ضمته مذكرته إلى الحاكم العام مكماهون(Macmahon) بتاريخ 20جوان 1865م وهذه السياسة لم تخرج عن إطارها العام والمتمثل في دمج الجزائر بفرنسا[4].

في 24 أكتوبر 1870م صدر مرسوم أصبحت الجزائر بموجبه قطعة من فرنسا وقسمتها إلى ثلاث مقاطعات، وهي الجزائر و قسنطينة و وهران،هذا القرار يعد من أخطر القرارات الفرنسية[5].

لقد أثبتت كافة الاجراءات التي شهدتها سنوات(1881- 1900م) التي أصدرتها الجمهورية الثالثة عن إنتاج سياسة ادماج أكثر تنظيماً ودقة ، إذ بلغت أقوى مراحلها منذ صدور قانون الإلحاق[6]في 26 أوت 1881م في عهد الحاكم العام لويس ترمان(Louis Terman)[7].

1 . جيروم(Girome): ابن عم نابليون الثالث، مناهض للعسكريين تولى وزارة الجزائر والمستعمرات.

2 . شارل روبير اجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص52.

3 . علي بطاش: مرجع سابق، ص197.

4 . أحمد مالكي: مرجع سابق، ص168.

5.Ali Bec Herirat: Les droits،LhommenAlgerie De 1830-1962 ، Casbah Editons Alger،2012p 13.

6 . عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص77.

7 . لويس ترمان(Louis Terman):ولد 1837م وتوفي 1899م، حاكم عام على الجزائر من 26 نوفمبر 1881م إلى غاية 18 أفريل 1891م.

صدور قانون التجنيد الإجباري 23 فيفري 1912م[1] حيث كانت فرنسا في هذه الفترة تبحث عن مجال لتطبيقه على الجزائريين،وكان كخطوة الإدماج للجزائريين[2] وهذا القانون ينص على ضرورة أداء كل شخص جزائري يبلغ سن الثمانية عشر عاماً أداء الخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات ،ووصل عدد المجندين الجزائريين في هذه الحرب ما يقرب الخمسمائة ألف جزائري، وقانون التهجير 1914م الذي كان يهدف إلى نقل الجزائريين إلى فرنسا وإدماجهم[3].

كانت لسياسة الادماج أهداف جعلتها تمضي نحوى طمس سمات المميزة للمجتمع الجزائري فلقد حاربت المؤسسات الاسلامية وقضت على اللغة العربية وثقافتها، وأصبح الادماج بمثابة السد المنيع أمام أي محاولة من طرف الجزائريين للمطالبة بالاستقلال من فرنسا، ففي ظاهره يبدو وكأنه يبعث المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات وغير أن عكس ذلك تماما[4]،حاولت فرنسا ربط الجزائر بفرنسا وثقافيًا وحضارياً،ومنح الجزائريين الحقوق الكاملة بتخليهم عن أحكام الشريعة الاسلامية والأحوال الشخصية ،وقبولهم لأحكام القانون الفرنسي ،ومن حيث القانون الدولي الجزائريون فرنسيون يقومون بواجباتهم كمواطنين فرنسيين أما من حيث المعاملات والحقوق فهم أدنى المراتب[5].

2 -3:موقف الجزائريين اتجاه الإدماج

- **موقف الشعب**

ظل الكثير من الجزائريين خلال هذه المرحلة يعارضون فكرة ذوبانهم في كيان فرنسي، وهو الأمر الذي عبروا عنه من خلال تمسكهم بالقانون الأساسي للأحوال الشخصية الإسلامية

1 . محمد بليل: تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين (1878. 1914م)،(د.ط)، دار سنجاق الدين، الجزائر، 2013م، ص187.

2 . عمار هلال: الهجرة الجزائرية نحوى بلاد الشام، مرجع سابق، ص119.

3 . عبد الوهاب بن خلف: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009م، ص27.

4. عبد العزيز شهبي: مرجع سابق، ص46.

5 . أحمد بن نعمان: مرجع سابق، ص89.

ويقول فرحات عباس[1] في هذا الصدد:" ظل الجزائريون على المستوى الاجتماعي والأخلاقي سواء كانوا أغنياء أو فقراء متمسكين بعزيمة و بحضارة أجدادهم وبلغتهم الأم وبعاداتهم".[2] وبذلك رفض الشعب رفضا باتا لهذه السياسة[3] ومتمسكين بلغتهم العربية ودينهم الإسلامي إلا القلة الضعفاء منهم[4]، وكان لهم عزوف عن الإدماج في حضارة فرنسا العصرية وثقافتها[5]، ومظاهر الحضارة الأوروبية لقلة العلاقات الاجتماعية بين الأوروبيين والمسلمين ،وإن رفض الجزائريين لسياسة الإدماج لأنها تفرض عليهم التخلي عن الأحوال الشخصية ويعتبر ذلك في نظرهم قضية جوهرية تعبر عن الكيان الجزائري، وإن هذه القوانين الفرنسية لا تستجيب لعادات وتقاليد الجزائريين لذلك رفض الجزائريين الاندماج والانصهار في المجتمع الفرنسي[6].

- **موقف النخبة المعربة**

كان موقف النخبة المعربة[7] رفضة الإدماج لأنه ينكر وجود أمة جزائرية ودفاعهم عن اللغة اللغة العربية الإسلامية[8]، منهم عمر بن قدورة الجزائري[9] 1911م عارض فكرة إدماج الجزائريين الجزائريين في المجتمع الفرنسي ورأى ذلك تهديد خطيراً للعروبة والإسلام بالجزائر، إذ جاء في

1 . فرحات عباس: ولد 24 أكتوبر 1899م بولاية جيجل، انتقل إلى سكيكدة ثم قسنطينة والجزائر لإتمام دراسته، بدأ حياته السياسة صغيرا عندما كان طالبا كان من مؤسسي جمعية الطلبة المسلمين شمال افريقيا في الجزائر، تخرج من كلية مختلطة للصيدلة والطب بالجزائر عام 1935م، ترأس الحكومة المؤقتة 1958م، توفي 24 ديسمبر 1985م، ينظر علي تابليت: فرحات عباس رجل دولة، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009م، ص3ص8.

2 . الطاهر عمري: النخبة الجزائرية وقضايا عصرها،(د.ط)،دار الوطنية للكتاب، الجزائر، 2014م، ص185ص159.

3 . فرحات عباس: ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، (د.ط)، منشورات الجزائر للكتاب، الجزائر، 2011م، ص130.

4 . عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص77.

5 . أندري ديرليك: عبد الحميد بن باديس(1889. 1940م)، تر: مازن بن صلاح مطبقاني، (د.ط)، عالم الأفكار، الجزائر، 2013م، ص131.

6 . محمد بليل: مرجع سابق، ص289.

7. النخبة المعربة: هي نخبة ذات ثقافة عربية إسلامية.

8 . صالح بالحاج: الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين(1910. 1939م)،(د.ط)، دار بن مرابط، قسنطينة، 2015م، ص274.

9 . عمر بن قدورة الجزائري: ولد 1886م، صحفي وكاتب وشاعر من رواد الصحافة العربية الوطنية في الجزائر، عرف باتجاهه السلفي الإصلاحي، من أهل مدينة الجزائر بها نشأ وتعلم، أنشأ جريدة الفاروق سنة 1913م،اهتم بقضايا المسلمين في العالم العربي الإسلامي، توفي 1932م، ينظر الطاهر عمري: مرجع سابق، ص43.

مقال له بمجلة " الحضارة" الصادرة بالأستانة(تركيا) التي كان ينشر بها مقالاته بقوله:" أننا قوم لنا قومية عروبتها متينة، وملة قيمتها ثمينة ومالنا من رغبة في الإدماج بفرنسا."

كانت صحيفة" الحق" الوهرانية التي أصدرت سنتي 1911م . 1912م بما تنشره من مقالات دليلا على الأهمية التي كانت تمثلها المرجعية العربية الإسلامية بالنسبة للنخبة الجزائرية المعربة ،وإن هذه الأخيرة كانت تريد المحافظة على تقاليدها، وكان الشعار الذي ترفعه يقول:" إن الذين يريدون هدم البيت القديم مهما كان مترديا قبل أن يبني من الجديد هم أعداء الشعب"،وجاء في عددها 6 الصادر في ماي 1912م خطاب موجه إلى المستعمرين ورد فيه ما يلي: " لا تحاولوا أن تعطوا أولادنا شعاراً مسبقا عن حضارتكم التي اعتبرناها منذ زمن أدنى حضارتنا"، ولقد دخلت هذه الصحيفة في مجابهة قوية من أجل التأكيد على الانتماء العربي الإسلامي للجزائريين وذلك كمقاومة لأفكار الإدماج، وجاء في بعض أعدادها" إن الجزائري هو من جنس عربي وبالتالي لا يمكن أن يكون فرنسيا" وكانت الصحيفة تسعى إلى أبعاد الجزائريين في الدخول بشأن الإدماج، وقد حرر عمر بن قدورة سنة 1912م مقالاً في الصحيفة المذكورة قال فيها:" علينا أن لا نتكل على غيرنا وأن لا نهمل لغة أجدادنا وتعاليم ديننا وإلا نموت موتة جاهلية"[1].

أما عبد الحميد بن باديس فقال:" إن الأمة الجزائرية إسلامية ليست هي فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرنسا ،ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت، بل هي أمة بعيدة عن فرنسا... لا تريد أن تندمج ولها وطن محدد معين هو الوطن الجزائري"[2]،ووجه ابن باديس خطاب إلى الفرنسيين وبعض الجزائريين الذين استهواهم بريق الإدماج فقال:

شعب الجزائر مسلم وإلى العروب ينتسب

من قال حاد عن أصله أو قال مات فقدكذب

1 . الطاهر عمري :مرجع سابق ، ص159.

2 . عبد المالك حداد: العلامة عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية الإصلاحية بالجزائر، ط1، منشورات، بونة، الجزائر، الجزائر، 2015م، ص16.

أو رام إدماجا لـه رام المحال من الطلـب[1].

وبذلك لم يؤيدوا الهدف المتمثل في الإدماج واستبدال الثقافة العربية الإسلامية بالثقافة الفرنسية[2].

- **موقف النخبة المفرنسة**

لقد كان توجه النخبة المفرنسة تبعا لمرجعيتها الثقافية تأخذ منحى العمل على توجيه المجتمع الجزائري نحوى النموذج الأوروبي[3]،ففرحات عباس كان يدعو إلى إدماج الجزائر بفرنسا مباشرة ،وقصده من ذلك ليس ربط الأرض الجزائرية بفرنسا التي أكدها المرسوم الملكي 1834م والدستور الفرنسي 1848م والتي لم يعترض عليها ولا حاول انكارهم، ولكنه اعتمد عليهما لكي يطالب بمساواة الجزائريين المسلمين في الحقوق والواجبات مع فرنسيين[4]،لأنه كان متأثراً كثيراً بأساتذته الذين كانوا يلقنونه أفكار فرنسا الحضارية الحرية والمساواة والأخوة[5]، وكان يطالب بالاندماج الواعي بالأحوال الشخصية وإعطاء الفئات الشعبية فرصة للتخلص من بؤسها[6]، حيث قال:" لقد سألت الأحياء والأموات وبحثت في المقابر، وتصفحت التاريخ، وراجعت القرآن، ولم أرى هناك مانعاً يمنع مسلما من الاندماج في أمة غير مسلمة... ولن أموت من أجل الأمة الجزائرية لأنها غير موجودة"[7].

1 . أحمد بن نعمان: مرجع سابق، ص89.

2هار تموت إلزنهانس: فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، تر: أحمد بن بكي، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2008م ، ص79.

3 . محمد بليل: مرجع سابق، ص160.

4 . غي برفيلي: النخب الجزائرية الفرانكفونية(1880 . 1962م)، تر: حاج مسعود وآخرون، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2007م، ص117.

5 . يوسف حيمطوس: منابع الثقافة السياسية والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس،(د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2013م، ص124.

6 . حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، (د.ط)، دار المعرف، الجزائر، 2007م، ص43.

7 . عبد الوهاب بن خلف: مرجع سابق، ص147.

الأمير خالد[1] تزعم حركة الشبان الجزائريين التي يحدد المؤرخون وجودها عام 1890م[2] والتي ظهرت على الوجود 1908م، هي بمثابة حركة نخبوية تتشكل من المثقفين الذين درسوا في المدارس الفرنسية ، ومطالبهم انحصرت حول الاندماج في الأمة الفرنسية مع الاحتفاظ على مقومات الشخصية الوطنية ،وتكوين فكرة الاندماج مع فرنسا مع التمسك بالقيم الإسلامية[3].

وهناك فئة تطالب بالانغماس الكامل في الثقافة الفرنسية للتمتع بثمار الكولونيالية والاقتراب أكثر من ضلال الوطن الأم ،فظهر لديهم حب المستعمرة وهذا هو حال المثقف[4] شريف بن حبيلس[5] نموذج المثقف الاندماجي نشر كتابه" الجزائر الفرنسية كما يراها الأنديجان" سنة 1914م وهو عبارة عن مرافعة من أجل الاندماج والارتباط بفرنسا بعد هضم ثقافتها والذوبان فيها، ويعتقد بن حبيلس أن الكولونيا لية حملت معها إلى الجزائر بذور التقدم والرقي لكل الناس ويقول " الشعب هو الوحيد القادر على قبول الاندماج والانعتاق بين أحضان أمة فرنسا بدون أي خلفيات فهو الذي يملك العناصر الأكثر قابلية للاندماج"[6].

وبذلك كانت أغلب النخبة المفرنسة تدعوا إلى الاندماج في الثقافة الفرنسية ثقافياً وحضارياً حتى دينيا إن أمكن ذلك، وعملوا من أجل القضاء على كل ما يعرقل هذا الاندماج

1 . الأمير خالد: هو الأمير خالد بن الهاشمي بن الحاج عبد القادر ولد 20 فيفري 1875م بدمشق، دخل إلى الجزائر رفقة والده في 1892م، انتقل فيما بعد إلى فرنسا ودرس في كلية سان سير العسكرية 1893م، كان له نشاط سياسي وإعلامي كبير انسحب من الحياة السياسة 1923م، توفي 1936م، ينظر عبد الوهاب بن خلف: مرجع سابق، ص110.

2 . ليلي بن عمار بن منصور: فرحات عباس ذلك الرجل المظلوم، تر: حسين لبواش، (د.ط)، منشورات الجزائر للكتب، الجزائر، 2011م، ص38.

3- Mahfoud Kaddache;histoure du nalionlisme،Algerier،ENAL،alger،1993.P47

4 . حميد عبد القادر: مرجع سابق، ص38.

5 . شريف بن حبيلس :ولد بقسنطينة في نهاية القرن التسع عشر كان ينتمي لأعراق العائلات الأرستقراطية التقليدية التي ضلت تحتفظ بمكانتها الاجتماعية، ألف كتاب " الجزائر الفرنسية كما يراها الأنديجان"، ينظر حميد عبد القادر: مرجع سابق، ص38.

6. نفسه، ص39.

وعلى رأسهم العقيدة الإسلامية التي يرون فيها أنها تلعب دوراً أساسياً في عرقلة عملية الفرنسة في الجزائر[1].

ورغم ذلك فإن سياسة الاندماج قد فشلت في الجزائر، وظل الحائل الأكبر دون نجاحها هو تمسك أفراد المجتمع الجزائري بقانون الأحوال الشخصية[2].

3: التجنيس

سعت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر إلى منح الجزائريين الجنسية الفرنسية،من أجل سلخهم من هويتهم الاسلامية وإذابتهم في المجتمع الفرنسي .

3-1 : مفهوم التجنيس

هو أن يكون لشعب ما لشعب آخر من حقوق مدنية واجتماعية وسياسية ،مثل ما كان على الآخر من واجبات اشتراك في القيام بها لظروف ومصالح ربطت ما بينهما وأن يندمج أضعفهما في أقواهما، بانسلاخه من مقوماته ومميزاته فينعدم من الوجود[3].

وعرفه الأستاذ عمار عمورة: التجنيس هو حصول الأهالي الجزائريين على حقوق المواطنة الفرنسية ،والهدف منه إيجاد نوع من التعايش بين الأهالي المسلمين والأوروبيين وإدماج المجتمع الجزائري داخل المجتمع الفرنسي[4].

3-2 :تجنيس الجزائريين

يرجع بداية تجنيس الجزائريين إلى قانون 24 فيفري 1862م الذي يقول " بما أن دستور فرنسا المحرر في 4 نوفمبر 1848م يلحق الجزائر إلحاقاً تاماً بفرنسا فإن المسلم الجزائري هو فرنسي إنما المسلم الجزائري لا يمكن اعتباره وطنياً فرنسياً ما دام يحافظ على قانونه الإسلامي

1 . رابح لونسي: محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر،(د.ط)، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2013م، ص93.

2 . أحمد بن نعمان: مرجع سابق، ص89.

3 . محمد الميلي: ابن باديس وعروبة الجزائر: (د.ط)، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر،2007م، ص178.

4 . عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص129.

الخاص بالأحوال الشخصية(الزواج . الطلاق الميراث) فهو لذلك يعتبر رعية فرنسية وليس مواطناً فرنسياً"[1].

في جويلية 1863م عقد مجلس الشيوخ جلسة وخرجوا بقانون" سيناتوس كونسولت" الذي فرض على الأهالي المسلمين شروط للحصول على المواطنة الفرنسية التي تتمثل في التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية[2]، وأن جميع الجزائريين هم رعايا فرنسيون يحق لهم الحصول على الجنسية الفرنسية[3]،وبدأت الإدارة الاستعمارية بتطبيق هذا القانون في 13 مارس 1864م[4].

في 14 جويلية 1865م صدر قانون المشيخي" سيناتوس كونسولت" الشهير الذي يقرر ما يلي:

. الأهلي المسلم الجزائري فرنسي لكنه يستمر خاضعاً لأحكام القانون الإسلامي ويمكن استدعائه للخدمة العسكرية في جندي البر والبحر ويمكنه إذا طلب ذلك أن يتمتع بتفوق المواطن الفرنسي ،وفي هذه الحالة تطبق عليه الأحكام المدنية والسياسية الفرنسية، ويشترط هذا القانون على الذين يريدون الحصول على المواطنة الفرنسية أن تتوفر فيهم الشروط التالية:

. أن يكون عمره 21 سنة.

. الخدمة في الجيش الفرنسي.

. المشاركة في المجالس المنتخبة والإدارة.

. التمكن من اللغة الفرنسية[5].

1 . رابح تركي: الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح، مرجع سابق، ص244.

2 . محمد بليل: مرجع سابق، ص 294.

3 . مازن صلاح حامد مطبقاني: عبد الحميد بن باديس العالم الرباني والزعيم السياسي،(د.ط)، دار بني مزغنة، الجزائر 2015م، ص25.

4 . علي بطاش: مرجع سابق، ص71.

5 . رابح تركي :الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة العربية الاسلامية المعاصرة ،ط2،197،دار موفهم، الجزائر،2007م،ص86.

في إطار هذا القانون كان عدد طلبات الجنسية يعادل 30 طلب خلال سنة، ولم يتعدى 35 طلبا من 1865م إلى غاية 1899م[1].

إن قانون 24 أكتوبر 1870م المعروف بمرسوم كريميو (Cremieux)[2] الذي ينص على منح الجنسية ليهود الجزائر والتمتع بجميع الامتيازات التي يمنحها القانون للمعمرين الفرنسيين دون التخلي عن عقيدتهم عكس ما هو معمول به مع الجزائريين، وتحول بذلك اليهود إلى عنصر استفزاز للشعب الجزائري[3]، وبذلك ظهر أمام الأهالي الجزائريين مدى تعاونهم وعمالتهم للمستوطنين من جبهة ،وضعف انتمائهم للمجتمع الجزائري الذي عاشوا فترة طويلة من الزمن من جهة أخرى[4].

في 26 جوان 1889م قامت فرنسا بتسوية مشكلة الأجانب في الجزائر بإصدار قانون الجنسية الفرنسية[5]، الذي يمنح المولودين الأجانب في الجزائر الجنسية الفرنسية[6]، شريطة أن يكون أباءهم يقطنون في الجزائر، وصدر هذا القانون بعدما أصبح عدد المستوطنين الأجانب يفوق عدد المستوطنين الفرنسيين ،ذلك من أجل توحيد الطرفين وتشكيل جهة واحدة شعارها "الاستيطان" في مواجهة التطلعات التحررية للشعب الجزائري[7]،وأصدر الحاكم العام شارل جونار(Charles Jonart) في 17 ديسمبر 1909م منشوراً ورد فيه" إن المصلحة الوطنية تقتضي تسهيل تجنيس الأهالي الراغبين في الجنسية الفرنسية قدر المستطاع وهذا الإجراء يكون المحرك الذي يعجل بالإدماج."

1.Charles Robert Ageron:Lesalgeriens musulmans et la France،1871،1919، presses universitaires de France، 1968،p1018.

2. كريميو (Cremieux): (1796. 1880م) هو شخصية سياسية فرنسية تنحدر من أصول يهودية كان أكبر مناصرين للوجود اليهودي في الجزائر.

3 . عبد الوهاب بن خلف: مرجع سابق، ص86.

4 . مزيان وشن: مجانة عاصمة إمارة المقرانيين،(د.ط)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2007م، ص135.

5 . محمد شريف ساحلي: تلخيص التاريخ من الاستعمار، (د.ط)، تر: محمد هنار، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002م، ص84.

6 . عبد المالك خلف التميمي: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي،(د.ط)، عالم المعرفة، الجزائر، 1989م.ص105.

7 . احميدة عميراوي: أثار السياسة الاستعمارية، مرجع سابق، ص51.

دعاء(الاتحاد الفرنسي . الأهلي) في سنة 1913م إلى ضرورة" خلق أمة جزائرية مكونة من مجموعتين، الجزائرية والفرنسية" مقترحاً توسيع قاعدة تجنيس الجزائريين، وفي سنة 1914م أقترح منح الجنسية دون التخلي عن الأحوال الشخصية ،إلا أن هذا المبدأ لم يرى النور إلا بعد 30 سنة على يد حكومة ثورية[1].

وإن السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر لجأت لسياسة التجنيس كأداة وآلية فاعلة من أجل جعل الجزائريين رعايا يتكلمون اللغة الفرنسية، ولهم نفس عادات وتقاليد الغرب ونفس حب الوطن الفرنسي، وإحداث اختلال ديمغرافي لصالح الجنس المستوطن على حساب السكان الأصليين ،بتجنيس الأجناس الأخرى وخاصة اليهود من أجل تقوية الاستيطان وضمان ديمومة توسعه، من خلال القضاء على الثقافة المحلية وروح المقاومة الوطنية لدى الأهالي[2].

3- 3:موقف الجزائريين اتجاه التجنيس

- **موقف الشعب**

رفض الشعب الجزائري التجنيس ولم يقبل التمتع بالحقوق التي تأتيه عن طريق نبذ تعاليم دينه، وكان هناك نفور كبير عن التجنيس[3]، وهذا راجع إلى تأثير الأسرة والوسط الاجتماعي والأفكار الدينية، وكانوا يرون أن التجنيس" قد اقتلع جذور انتمائه من الوسط الجزائري دون أن يكون مقبولاً تماماً في الوسط الأوروبي، أي أنه صار في هذه الحالة دون وسط يحتضنه وأصبح ممزقا بين مجتمعه الأصلي الذي ينظر إليه على أنه مرتد عن الإسلام ،وبين المجتمع الأوروبي الذي يرفض أن يرى فيه مساويا للأوروبيين في الحقوق"[4].

وما يدل على رفض الجزائريين للتجنيس تلك الحادثة الشهيرة التي وقعت في بلاد القبائل البربرية حيث امتنع الطلبة أي حفظة القرآن الكريم من تلاوة القرآن والقيام بصلاة الجنازة على

1. Charles Robert Ageron:OP،cit، p1020.

2 . صلاح العقاد: المغرب العربي، مرجع سابق، ص149.

3 . أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص151.

4 . الطاهر عمري: مرجع سابق، ص148.

الأموات المجنسين[1]،وفي سنة 1871م أرسل ممثلي سكان قسنطينة عريضة إلى البرلمان الفرنسي جاء فيها" إن مشروع التجنيس لا يلائمنا ولا يستجيب لمطامحنا... وإن التجنيس سوف يفضي إلى التخلي عن عوائدنا وسوف يفسد أخلاقنا"[2]، كما أبدى الجزائريين رفضهم لتجنيس اليهود حيث يقول محمد المقراني[3] :" أفضل أن يوضع رأسي تحت السيف ليقطع على أن أضعه تحت إمرة يهودي"[4].

- **موقف النخبة المعربة:**

هذه النخبة رفضت جميع ما يقدمه الاستعمار من تشكيك في نواياه المختلفة والمتمثلة في تجنيس الجزائريين، ويقول عبد الحميد بن باديس: " إن قانون 1865م قضى باعتبارنا فرنسيون لكن نفذ وينفذ جائراً فيفرض علينا جميع الواجبات الفرنسية دون حقوقنا"[5]، و أصدر فتوى تدين الحصول على الجنسية غير إسلامية والتخلي على التعاليم الدينية ، وحكم على المتجنس بأنه جاحد مرتد طريد خرج من الأمة الإسلامية ،ما عليه إلا الخروج من البلاد التي جعل فيها نفسه خاضعاً للقوانين الفرنسية ،وبينت هذه النخبة أخطار وأضرار التجنيس لأنه يعني ترك الجنسية واللغة ونبذ التاريخ والتقاليد الإسلامية واتخاذ جنسية العرق المسيطر بكل ما يقتضيه من تغيرات في اللغة والأخلاق والعقلية[6].

1 . مصطفى الأشراف: الجزائر أمة ومجتمع، (د.ط)، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2008م، ص238.

2 . أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص152.

3 . محمد المقراني: ولد 1810م خاض مقاومة عنيفة ضد الوجود الفرنسي أستشهد في 5 ماي 1871م.

4 . مزيان وشن: مرجع سابق، ص135.

5 . محمد الميلي: ابن باديس وعروبة الجزائر، مرجع سابق، ص178.

6 . صالح بالحاج: مرجع سابق، ص275.

- **موقف النخبة المفرنسة**

عرفت مسألة التجنيس جدلاً كبيرًا في أوساط هذه النخبة، حيث نجد الحاج الشريف القاضي[1] الذي حصل على الجنسية الفرنسية يتساءل هل يمكن أن نترك للمسلم أمر الاحتكام إلى القانون المدني الناتج عن القرآن ، وأن نعتبره في ذات الوقت مواطناً فرنسياً؟ ثم أجاب بأنه من الممكن ذلك بشرط اعتراف البرلمان بكل القانون الأساسي للأحوال الشخصية هو قانون فرنسي ويعتقد أنه يمكن للجزائري أن يتمتع بكامل حقوق المواطنة الفرنسية مع المحافظة على ثقافته الأصلية ،وعلى الجزائري لكي يصير مواطناً فرنسياً أن يقترب من نمط الحياة الأوروبية[2].

أما بالنسبة لفرحات عباس كان يطالب بالتجنيس الجماعي للجزائريين ،دون التخلي عن أحوالهم الشخصية التي اشترطها قانون سنياتوس كونسولت 1865م

ويقول الأمير خالد:" إن الجزائريين لا يستطيعون قبول المواطنة الفرنسية داخل أي إطار غير إطارهم."[3]

ويقول شريف بن حبيلس:" أنا أهل للجنسية الفرنسية لأنني تنصلت من شخصيتي وأدرت ظهري لحضارتي الإسلامية التي لا تعني لي سوى الخراب و الظلال"[4]وبذلك كان موقف النخبة النخبة المفرنسة مؤيد للتجنيس مقابل الحفاظ على الشخصية الإسلامية.

إن سياسة التجنيس قد فشلت لأن الجزائريين بقوا متمسكين بالجنسية الجزائرية وبالأحوال الإسلامية، ولم تلقى أي إقبال بالمرة وعدد الذين أقبلوا على التمتع بالحقوق الفرنسية ضئيل جداً لا يكاد يذكر(ينظر ملحق رقم3) وذلك باعتراف الفرنسيين أنفسهم[5].

1 . الحاج الشريف القاضي: هو مواطن فرنسي متجنس متزوج من فرنسية مسيحية متخرج من المدرسة متعددة التقنيات، كان يشغل رتبة عقيد في الجيش الفرنسي، كان يعمل على أن يجعل الجزائريين مواطنين خاضعين للقوانين الفرنسية مع المحافظة على التقاليد الإسلامية، ينظر الطاهر عمري: مرجع سابق، ص269.

2 . طاهر عمري :مرجع سابق، ص149.

3 . أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص382.

4 . حميد عبد القادر: مرجع سابق، ص43.

5 . أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص351.

خلاصة الفصل:

حاولت إدارة الاحتلال الفرنسي تنصير الجزائريين عن طريق الأعمال الانسانية المتمثلة في إطعام الجياع وعلاج المرضى والتكفل بالأيتام ومساعدة الفقراء والمحتاجين، كما سعت أيضا إلى إدماج وتجنيس الجزائريين عبر مجموعة من القوانين والقرارات أبرزها القانون المشيخي سنياتوس كونسولت الذي سمح للجزائريين بالاندماج والتجنيس في المجتمع الفرنسي مقابل تخليهم عن أحوالهم الشخصية الإسلامية.

إلا أن هذه السياسة اصطدمت بإصرار كبير من طرف الجزائريين بمختلف فئاتهم الاجتماعية، حيث اظهروا تمسكهم بعقيدتهم الإسلامية، ورفضوا الانصهار في ثقافة البلد المحتل ومواجهتهم لسياسة التغريب، كما اعتبروا المتنصرين والمتجنسين مرتدين عن الإسلام.

خاتمة

بعد التعرف على سياسة فرنسا الثقافية في الجزائر، منذ الغزو الفرنسي 05 جويلية 1830م إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى، وموقف الجزائريين من هذه السياسة وصلنا إلى النتائج التالية:

- إن الحياة الثقافية أواخر العهد العثماني شهدت ازدهار وتنظيم محكم في شتى المجالات (التعليم، الأوقاف، القضاء...) كما أخذت مبادئها من الشريعة الإسلامية.
- عمدت السلطات الفرنسية منذ أن وطئت أقدامها أرض الجزائر إلى إلحاق شؤون العبادة الإسلامية بإدارة الاحتلال وإسنادها إلى موظفين في أدنى السلم الإداري تحت رقابة القيادة العسكرية.
- إخضاع كل النشاطات الدينية و المبادرات الخيرية لرخصة مسبقة، واعتبار الحج من أسباب التعصب الديني، ومحاربة الأئمة والعلماء.
- ضرب المعالم الإسلامية المتمثلة في المساجد والزوايا والكتاتيب القرآنية، حيث تعرضت هذه المنشآت للتدنيس ودمرت المساجد والزوايا وحول البعض منها إلى كنائس وملاهي ومخازن وإسطبلات باسم القانون والمصلحة العامة.
- تفكيك الحظيرة الوقفية ومصادرة أملاكها وطمس معالمه بترسانة من القوانين وفرض رقابة على المؤسسات الوقفية، ولم تحترم فرنسا المادة الخاصة بمعاهدة الاستسلام المتعلقة باحترام الأماكن المقدسة ومؤسسات الوقف.
- استعمال الإدارة الاستعمارية لمؤسساتها القضائية من أجل تسليط مختلف العقوبات بحق الجزائريين هؤلاء الذين كانوا ضحية مجازر قانونية، ومن مظاهر تعسفها ضعف إمكانية استئناف أحكامهم لديها، وأحدثت هذه السياسة هزة شديدة في الأوساط الاجتماعية والفكرية الجزائرية.
- أسست الإدارة الاستعمارية الفرنسية تعليما فرنسياً لسلخ الشعب الجزائري من ثقافته وقوميته وفرض ثقافة ولغة البلد المحتل وغرس فكرة في أذهان الأجيال الصاعدة مفادها

أن الجزائر جزء من فرنسا وجعل المدرسة وسيلة للمد الاستعماري لتثبيت ركائزه، ولنشر الأمن بالمستعمرة تفاديا لأي مواجهة من الجزائريين.

- ربـط المنصـرون نشـاطهم التنصـيري بالعامـل الإنسـاني القـائم علـى تقـديم الخـدمات الضـرورية للسـكان المتمثلـة فـي انشـاء المـدارس والمستشـفيات لعـلاج المرضـى وإطعـام الجياع والتكفل بالأيتام، محاولة منهم إنجاح مخططهم التنصيري، ومهما يكن فإن حركة النشاط التنصيري في الجزائر فشلت إلى أبعد الحدود في تحقيق غرضها في القضاء على الدين الإسلامي وتمسيح الجزائريين وذلك يعود إلى الحصانة الدينية والقوة المعنوية والوطنية الصادقة للجزائريين أمام الغزو التنصيري.
- سـعت الإدارة الفرنسـية إلـى ادمـاج وتجنـيس المسـلمين الجزائـريين مـن أجـل إذابـتهم فـي الكيـان الفرنسـي مقابـل تخليهم عن أحـوالهم الشخصـية الاسـلامية لكـن هـذه السياسـة لـم يكتـب لهـا النجـاح لأن المجتمـع الجزائـري بقـي متمسـك بقـانون أحوالـه الشخصـية الإسلامية.

و فـي الأخيـر نسـتخلص أن السياسـة الثقافيـة الفرنسـية فـي الجزائـر ، كانـت فاشـلة و هـذا بسـبب تمسـك الشـعب الجزائـري بالشخصـية الوطنيـة و القيمـة الدينيـة التـي يتحلـى بهـا هـذا المجتمع.

الملاحق

الملحق رقم(01): مصاريف ومداخيل الأوقاف في الجزائر خلال السنوات(1836. 1841م)

السنة	أوقـــــــاف الحرميـــــن		أوقاف سبل الخيرات		أوقاف أهل الأندلس	
	المصاريف(ف)	المداخيل(ف)	المصاريف(ف)	المداخيل(ف)	المصاريف(ف)	المداخيل(ف)
1836	10571.15	107462.96	9750.40	10019.33	\	92.22
1837	19895.99	111038.46	13341.27	13408.04	3970.80	3988.50
1838	109937.25	127895.65	13903.70	13989,25	3973	4098.54
1839	14306.62	131941.13	12192.709	14393.78	4141.24	4098.54
1840	166495.25	167585.44	12712	15715.66	3384.20	4098.54
1841	177268.91	178815.19	10615.55	14447.19	2775.20	4017.85
المجموع	8123671	824788.83	72515.61	81973.25	18734.20	19979.19

قبايلي هواري: مرجع سابق، ص57.

الملحق رقم (02):القضايا المطروحة بمحاكم الدرجة الأولى (1862- 1863 م)

التعيين	1862	1863
عدد القضايا	3181	3642
عدد المتهمين	4066	4768
عدد المتهمين من الرجال	3845	4342
عدد المتهمين من النساء	222	386
عدد المستفيدين من أحكام البراءة	737	876
عدد الأحكام	3286	3889
سنة سجن فما فوق	302	339
أقل من سنة سجن	2117	2822
الإحالة إلى الاصلاح	/	02
مجرد غرامة مالية	867	726

صادق مزهود : مرجع سابق ، ص 245 .

الملحق رقم (03): القضايا المطروحة بمحاكم الجنايات .

عدد التهم	عدد المتهمين	عدد أحكام البراءة	عدد العقوبات	طبيعة الاحكام و توزيعاتها بين مختلف طوائف السكان
132	184	24	160	1- ثلاث أحكام بإعدام نفذت كلها ضد العرب . 2- الإعدام غير المنفذ ستة أحكام كلها ضد العرب . 3- السجن المؤبد مع الأعمال الشاقة ضد 16 عربي و يهودي واحد . 4- أحكام الأعمال الشاقة المحددة (27 حكما) . 5- أحكام السجن مع الأعمال الشاقة (21 حكما) ضد العرب . 6- أحكام بالسجن 83 شخص منها 57 ضد العرب و 4 أحكام ضد اليهود .

الصادق مزهود ، مرجع سابق ص 247 .

الملحق رقم(04): الإحصاءات الرسمية لسنوات التعليم في الفترة ما بين(1893. 1914)م

السنة الدراسية(م)	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد التلاميذ
1893	138	244	13439
1894	163	273	16794
1895	178	353	20264
1896	182	360	21525
1897	187	392	23468
1898	199	412	23468
1899	221	447	24124
1900	221	460	24565
1901	221	472	25586
1902	235	486	25951
1903	242	504	27448
1904	242	516	28431
1905	222		
1906	256	563	31391
1907	272	575	32517
1908	299	640	36063
1909	316	667	68336
1910	362	727	40887
1911	390	766	42614
1912	433	885	44779
1913	468	888	46437
1914			48750

رابح تركي: عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية، مرجع سابق، ص142.

الملحق رقم (05): صورة الكاردينال لافيجري

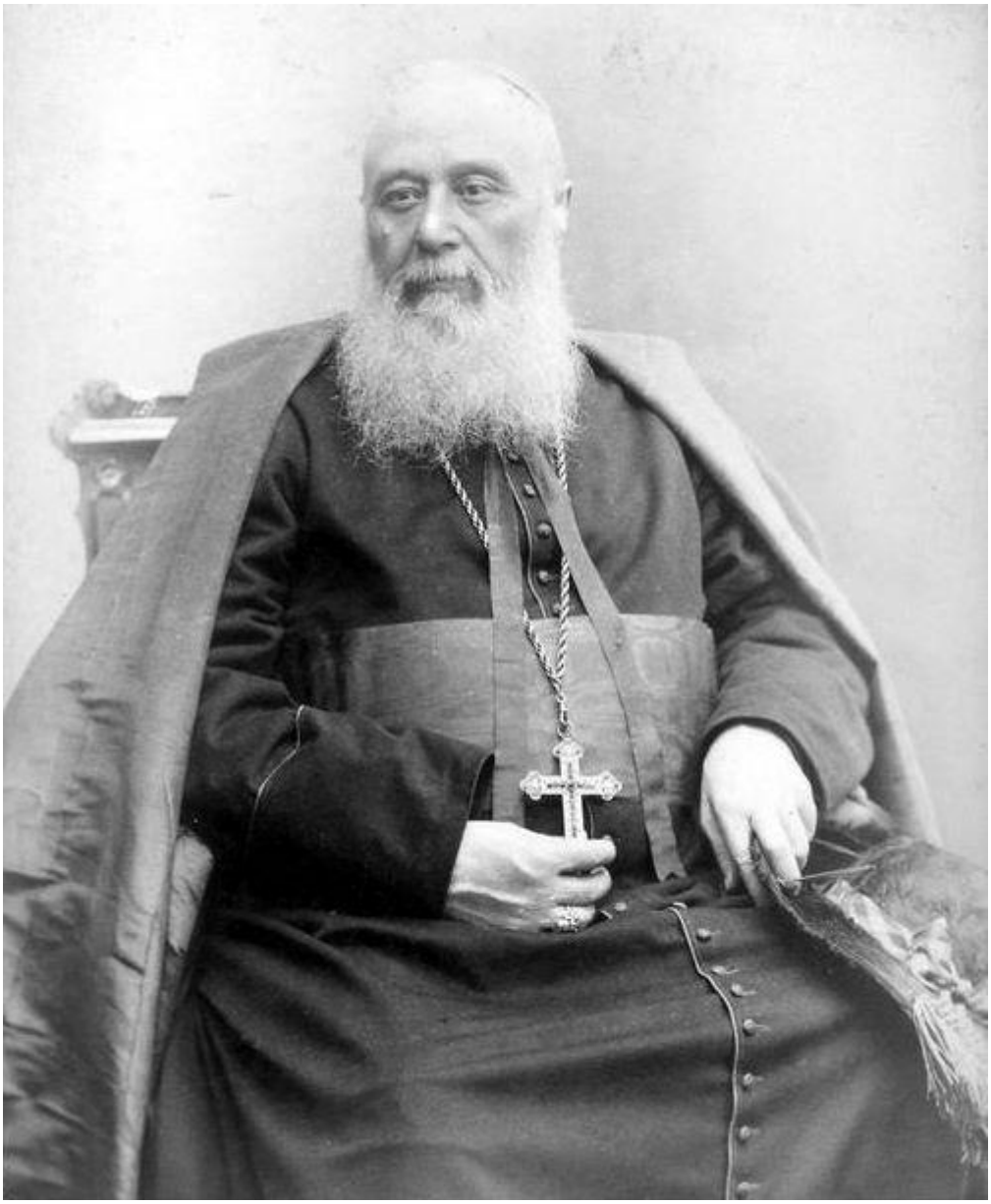

سعيدي مزيان : النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري ، مرجع سابق ، ص 300.

الملحق رقم (06): صور العائلات الجزائرية المتنصرة

سعيدي مزيان : النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري ، مرجع سابق ، ص 301.

الملحق رقم(07):طلبات الجزائريين للحصول على الجنسية الفرنسية(1899. 1909م).

السنوات(م)	عدد الطلبات المودعة	عدد الطلبات المرفوضة	عدد الطلبات المقبولة
1899	31	10	24
1900	49	30	19
1901	36	22	14
1902	47	17	30
1903	61	23	28
1904	57	18	39
1905	51	18	33
1906	63	22	41
1907	65	26	39
1908	55	08	47
1909	36	20	16
المجموع	551	214	337

أحمد مريوش: مرجع سابق، ص22.

قائمة المصادر والمراجع

- **المصادر**:

1ـ أفندي علي رضا: وصف رحلة من الجزائر إلى قسنطينة عبر الجبال، تر: أحميدة عميراوي،(د.ط)، المكتبة الجامعية، غريان، ليبيا،2013م.

2. بن حبيلس شريف: الجزائر كما يراها أحد الأهالي، تر: عبد الله حمادي وآخرون، ط1، دار بهاء الدين، الجزائر،2009م.

3ـ خوجة حمدان بن عثمان: المرآة، تح: محمد العربي الزبيري، (د.ط)، منشورات المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 2006م.

4ـ الزبيري محمد العربي: مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، (د.ط)، منشورات السهل، الجزائر،2009م.

5. الزهار أحمد شريف، مذكرات شريف الزهار، تح، أحمد توفيق المدني،(د.ط)، دار البصائر، الجزائر،2009م.

6ـ عباس فرحات: ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال،(د.ط)، منشورات الجزائر للكتب، الجزائر،2011م.

- المراجع :

– العربية :

1. أجرون شارل روبير: الجزائريون المسلمون وفرنسا، تر: الحاج مسعود، (د.ط)، دار الرائد، الجزائر، 2007م، ج1.

2ـ ـــــــــ . ـــــــــ: تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة1871م إلى اندلاع حرب التحرير1954م، تر: محمد حمداوي وآخرون، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، م2003م، مج2.

3ـ ـــــــــ ـ ـــــــــ: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر:عيسي عصفور، ط1،منشورات عويدات،بيروت 1986م.

4ـ الأشرف مصطفى: الجزائر أمة ومجتمع، تر: حنفي بن عيسى، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2008م.

5ـ ايفون توران:المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة (د.ط) دار القصبة، الجزائر، 2007م.

6. إبراهيم أحمد طالب: من قضية الاستعمار إلى الثورة الثقافية، (د.ط)، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1975م.

7- إفيلاني مختار الطاهر: نشأة المرابطين والطرق الصوفية وأثارهما في الجزائر،ط1، دار الفن، باتنة، (د.ت).

8. إلزنهانس هارتموت: فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، تر: أحمد بن بكي، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2008م.

9. بحري أحمد: الجزائر في عهد الديات، (د.ط)، دار الكفاية، الجزائر، 2013م، ج3.

10- براهامي نصر الدين: تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، (د.ط)، منشورات ثالة، الجزائر، 2010م.

11. برفيلي غي: النخبة الجزائرية الفرنكفونية(1830م . 1962م)، تر: حاج مسعود، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2008م.

12. بطاش علي: الاستدمار الفرنسي في الجزائر،(د.ط)،(د.ن)،(د.م)، 2012م.

13- بقطاش خديجة:الحركة التبشيرية في الجزائر(1830 . 1871م)،(د.ط)،دحلب،الجزائر، 2009م.

14. بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ج1.

15- ـــــ . ـــــــ: مواقف الحركة الاصلاحية الجزائرية من الثقافة الفرنسية(1925 . 1940)، (د.ط)، عالم المعرفة، الجزائر، 2013م.

16. بالحاج صالح: الحركة الوطنية الجزائرية: (د.ط)، دار بني مرابط، قسنطينة، 2015م.

17. بليل محمد: تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائر،(د.ط)، دار سنجاق الدين، الجزائر، 2013م.

18. بن العقون بن عبد الرحمان: الكفاح القومي والسياسي،(د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ج1.

19- بن النعمان أحمد: التعريب بين المبدأ والتطبيق، (د.ط)،الشركة الوطنية للنشر،الجزائر، (د.ت).

20- ـــــ . ـــــــ: فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر، (د.ط)، منشورات دحلب، الجزائر، (د.ت).

21. بن حموش مصطفى: مساجد مدينة الجزائر وزواياها وأضرحتها في العهد العثماني، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007م.

22ـ بن خلف عبد الوهاب: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009م.

23ـ بن دهمة عدة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830 . 1962م)، (د.ط)، وزارة المجاهدين، الجزائر، (د.ت).

24. بن عمار بن منصور ليلي: فرحات عباس ذلك الرجل المظلوم تر: حسين لبواش، (د.ط)، منشورات الجزائرللكتب،الجزائر،2011م.

25. بن مزوز عمار: عبد الحميد بن باديس ومنهجه في الدعوة والإصلاح، ط2، دار الأمل، الجزائر، 2010م.

26. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية الاستقلال 1962م، (د.ط)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م.

27ـ بوخاش سعيد: الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر، (د.ط)، دار تفليت، الجزائر، 2013م.

28. بو شامة كمال: الجزائر أرض عقيدة وثقافة، تر: محمد دراجي،(د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2007م.

29. بو صفصاف عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطوير الحركة الوطنية الجزائرية (1931 . 1945م)، (د.ط)، دار البعث، قسنطينة، 1981م.

30ـ بوعزة بوضرساية: الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2009م.

31. ـــــــ . ـــــــ: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر(1830 . 1930م) وانعكاساتها على المغرب العربي، (د.ط)، دار الحكمة، الجزائر، 2009م.

32ـ بوعزيز يحي: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعا حزب الشعب الجزائري 1830م . 1954م، (د.ط)، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

33. ـــــــ . ـــــــ: المساجد العتيقة في الغرب الجزائري، ط1، منشورات ANEP، الجزائر، 2002م.

34ـ ـــــــ . ـــــــ: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830م . 1954م، (د.ط)، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

35ـ ـــــــ . ـــــــ: مع تاريخ الجزائرفي الملتقيات الوطنية والدولية، (د.ط)، دارالبصائر، الجزائر، 2009م.

36. ـــــــ . ـــــــ: موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب،(د.ط)، دارالهدى، الجزائر، 2004م، ج1.

37. تابليت علي: فرحات عباس رجل دولة، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009م.

38. تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الجزائرية(1930 . 1956م)، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981م.

39ـ ـــــــ . ـــــــ: الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة العربية الاسلامية المعاصرة، ط1، دار موفهم، الجزائر، 2007م.

40ـ ـــــــ . ـــــــ: الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح الاسلامي والتربية في الجزائر، ط1، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 2001م.

41ـ التميمي عبد المالك: خلف الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي،(د.ط)،عالم المعرفة،الجزائر، 1983م.

42. جغلول عبد القادر: الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، تر: سليم قسطون، (د.ط)، دار الحداثة، بيروت، 1984م.

43ـ جوليان شارل أندري: تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاحتلال (1827 . 1871م)، تر: جمال فاطمي، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2013م.

44. الجيلاني عبد الرحمان: تاريخ الجزائر العام، (د.ط)، دار الثقافة، لبنان، 2001م.

45. ـــــــ . ـــــــ:محمد بن شنب حياته وآثاره،(د.ط)،المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990م.

46ـ حامد المطبقاني مازن صلاح: عبد الحميد بن باديس العالم الرباني والزعيم السياسي،(د.ط)، دار بني مزغنة، الجزائر، 2015م.

47. حداد عبد المالك: العلامة عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية الاصلاحية بالجزائر، ط1، منشورات بونة، الجزائر، 2015م.

48. حسنين محمد: الاستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

ـ حماميد حسينة: المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007م.

50. حميطوس يوسف: منابع الثقافة السياسية، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2013م.

51ـ حرشي جمال: الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر(1830 . 1962م)، تر: عبد السلام عزيزي، (د.ط)، دار القصبة الجزائر، 2009م.

52. خلاصي علي: قصبة مدينة الجزائر: ط1، دار الحضارة، الجزائر، 2007م.

53ـ خيثر عبد النور: منطلقات وأسس الحركة الوطنية، (د.ط)، منشورات المركز الوطني، الجزائر، 2007م.

54. داهش محمد علي: دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، (د.ط)، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2004م.

55ـ دراجي محمد: الاسلام في الجزائر في العهد العثماني، (د.ط)، عالم الأفكار، الجزائر، 2007م.

56. ديرليك اندري: عبد الحميد بن باديس(1889 . 1940م)، تر: مازن بن صلاح مطبقاني، (د.ط)، عالم الأفكار، الجزائر، 2013م.

57ـ راس المال عبد العزيز: الزوايا والأصالة الجزائرية، (د.ط)، منشورات ثالة، الجزائر، 2011م، ج2.

58ـ رسيلير كميل: السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها وحدودها(1830 . 1962م)، تر: نذير طيار، دار الكتابات الجديدة، (د.م)، 2016م.

59ـ رمزي أحمد: الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، (د.ط)، المطبعة النموذجية، القاهرة، (د.ت).

60. الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، (د.ط)، دار الحكمة، الجزائر، 2014م، ج1.

61. ـــــــ . ـــــــــــ: تاريخ الجزائر المعاصر، (د.ط)، دار الحكمة، الجزائر، 1999م، ج2.

62ـ زرهوني طاهر: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال،(د.ط)، دار هومة، الجزائر، (د.ت).

63. زوزو عبد الحميد: الأوراس إبان الفترة الاستعمارية، تر: الحاج مسعود، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2005م، ج1.

64. ـــــــ . ـــــــ: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين(1914م . 1939م)، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002م.

65. ـــــــ . ـــــــ: منصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة ،(د.ط)، دار مرقم، الجزائر، 2002م.

66. ساحلي محمد الشريف: تلخيص التاريخ من الاستعمار، تر: محمد هنار، (د.ط)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002م.

67. سبنسر وليام: الجزائرفي عهد رياس البحر، تر:عبد القادرزبادية، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر0 200م.

68. سعد الله أبو قاسم: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ط1، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981م، ج2.

69. ـــــــ . ـــــــ: الحركة الوطنية الجزائرية(1830 . 1900)، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2011، ج1.

70. ـــــــ . ـــــــ: القاضي الأديب الشاذلي القسنطيني، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1983م.

71. ـــــــ . ـــــــ: تاريخ الجزائر الثقافي، (د.ط)، عالم المعرفة،الجزائر، 1985م،ج1.

72. ـــــــ . ـــــــ: تاريخ الجزائر الثقافي، (د.ط)، عالم المعرفة،الجزائر،2015م، ج3.

73. ـــــــ . ـــــــ: تاريخ الجزائر الثقافي، (د.ط)، عالم المعرفة،الجزائر،2009م، ج4.

74. ـــــــ . ـــــــ: تاريخ الجزائر الثقافي، (د.ط)، عالم المعرفة،الجزائر،2015م، ج5.

75. ـــــــ . ـــــــ: تاريخ الجزائر الثقافي، (د.ط)، عالم المعرفة،الجزائر،2015م، ج6.

76. ـــــــ . ـــــــ: تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت،1998م، ج9.

77. ـــــــ . ـــــــ: محاضرات في تاريخ الجزائر بدية الاحتلال، (د.ط)، الشركة الوطنية للتوزيع، الجزائر، 1985م.

78. سعدي عثمان: الجزائر في التاريخ، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2012م.

79. ـــــ . ـــــــ: عروبة الجزائرعبر التاريخ،(د.ط)،الشركة الوطنية للنشر،الجزائر، 1986م.
80. السعيد حسنين: الشيخ عبد الحميد باديس، ط1، عالم الأفكار، الجزائر، 2008م.
81. سعيدوني نصر الدين، الجزائر في التاريخ العهد العثماني،(د.ط)، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1984م.
82ـ ـــــ . ـــــــ: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، (د.ط)، دار الغرب الإسلامي بيروت، 2004م.
83. ـــــ . ـــــــ: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.
84ـ السلماني أحمد: تاريخ مدينة الجزائر، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985م.
85. شريط عبد الله وآخرون: مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي، (د.ط)، (د.ن)، بجاية، 2012م.
86. شريك مصطفى:اللغة العربية والاستيراتجية الاستعمارية،(د.ط)، دارالأمة، الجزائر2000م .
87ـ شهبي عبد العزيز: الزوايا والطرق الصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر، (د.ط)، دار الغرب، وهران، 2007م.
88. شويتام أرزقي: المجتمع الجزائري وفعاليالته في العهد العثماني، ط1، دار الكتاب، الجزائر، 2009م.
89ـ صاري الجيلاني: بروز النخبة المثقفة الجزائرية(1857 . 1950م)، (د.ط)، المطبعة العربية، الجزائر، 2009م.
90ـ عباد صالح: المستوطنون والسياسة الفرنسية في الجزائر(1870 . 1900م)، (د.ط)، (د.ن)، الجزائر، 1984م.
91. عبد القادر حميد: فرحات عباس رجل الجمهورية، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2007م.
92. العسلي: بسام الجزائر والحملات الصليبية، ط3، دار النفائس، بيروت، (د.ت).

93ـ ـــــــ ـــــــــ: المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، (د.ط)، دار الرائد بيروت، 2011م.

94ـ ـــــــ . ـــــــــ: محمد المقراني وثورة 1871م، (د.ط)، دار النفائس، الجزائر، 2010م.

95ـ العربي إسماعيل: الدراسات العربية في الجزائر في العهد الفرنسي، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م.

96ـ العقاد صلاح: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، (د.ط)، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1993م.

97. ـــــ . ـــــــــ: محاضرات في تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، (د.ط)، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1960م.

98. عقيب محمد السعيد: دور الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال الثورة التحريرية، (د.ط)، دار سنجاق الدين، 2009م.

99. عمري الطاهر: النخبة الجزائرية وقضايا عصرنا، (د.ط)، الدار الوطنية للكتاب، الجزائر، 2014م.

100. عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962م،(د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2009م.

101. ـــــ . ـــــــــ: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002م.

102. عميراوي أحميدة: أثار السياسة الاستعمارية الاستيطانية في المجتمع الجزائري(1830 . 1954م)، (د.ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007م.

103. ـــــ . ـــــــــ: جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطني،(د.ط)، دار البعث، قسنطينة، 1984م.

104. ـــــ . ـــــــــ: قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2005م.

105. عميراوي أحميدة: من تاريخ الجزائر: (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2009م.

106ـ غنابزية علي: دراسات في تاريخ المقاومة الثقافية بالجزائر للحفاظ على الهوية الوطنية،ط1، مديرية الثقافة لولاية الوادي، الجزائر، 2012م، ج2.

107. فركوس صالح: إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي في ضوء شرق البلاد(1844 . 1871م)، (د.ط)، منشورات باجي مختار، عنابة، 2006م.

108. ـــــــ . ـــــــ:تاريخ الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي إلى غاية الاستقلال(814ق.م . 1962م)، (د.ط)، دار أيدكوم، الجزائر، 2013م.

109. ـــــــ . ـــــــ: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، (د.ط)، دار العلوم، الجزائر، 2005م.

110. ـــــــ . ـــــــ: مختصر في تاريخ الجزائر، (د.ط)، دار العلوم، الجزائر 2002م.

111. فويال سعاد: المساجد الأثرية في مدينة الجزائر، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2010م.

112. قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية، تر: حمدان بن البار، (د.ط)، وزارة المجاهدين دار الأمة، الجزائر، (د.ت)، ج1.

113ـ ـــــــ . ـــــــ: جزائر الجزائريون تاريخ الجزائر، تر: محمد المعراجي، (د.ط)، منشورات ANEP، الجزائر، 2008م.

114ـ قنان جمال: التعليم الأهلي في الجزائر في العهد العثماني، (د.ط)، منشورات المركز الوطني، الجزائر، 2007م.

115. قوبع عبد القادر: الحركة الاصلاحية في منطقتي الزيبان وميزاب، (د.ط)،دار طليطلة، الجزائر، 2013م.

116ـ لونسي رابح: تاريخ الجزائرالمعاصر(1830 . 1989م)،(د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2009م ،ج1.

117ـ ـــــــ . ـــــــ: محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر،(د.ط)، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2013م.

118ـ مالكي أحمد: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة الوطنية، بيروت، 1994م.

119ـ محساس بن أحمد: الحقائق الاستعمارية والمقاومة، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2009م.

120ـ محمد الشويهد: قانون أسواق مدينة الجزائر، تر: نصر الدين سعيدوني، (د.ط)، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2006م.

121ـ مرتاض عبد الملك: أدب المقاومة الوطنية في الجزائر، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2003م.

122. مريوش أحمد. القضايا الوطنية، (د.ط)، (د.ن)، لبنان، 1981م.

123ـ ـــــــ . ـــــــ: محاضرات في تاريخ الجزائر، ط1، دار كنوز الحكمة، الجزائر، 2013م، ج2.

124ـ مزهود الصادق: تاريخ القضاء في العهد البربري إلى حرب التحرير، ط2، دار بهاء الدين، الجزائر، 2012م.

125ـ سعيدي مزيان: السياسة الاستعمارية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها، (د.ط)، دار سيدي خير للكتاب، الجزائر، 2010م.

126ـ ـــــــ . ـــــــ: النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري(1867ـ 1892)، ط1، دار الشرق للطباعة، الجزائر، 2009م.

127. المدني أحمد توفيق، أبطال مقاومة الجزائر، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2010م.

128. ـــــــ . ـــــــ: كتاب الجزائر، (د.ط)، منشورات ANEP، الجزائر، 2010م.

129. ـــــــ . ـــــــ: هذه هي الجزائر، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2010م.

130ـ المليلي محمد: ابن باديس وعروبة الجزائر، (د.ط)، المطبعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007م.

131. ـــــ . ـــــــ: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، (د.ط)، مكتبة النهضة، الجزائر، 1964م.

132. ـــــ . ـــــــ: الشيخ مبارك المليلي، (د.ط)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001م.

133. منور العربي: تاريخ المقاومة الجزائرية، (د.ط)، دار المعرفة،الجزائر، 2006م.

134. مياسي إبراهيم: مقاربات في تاريخ الجزائر، ط2، دار هومة، الجزائر، 2011م.

135. نسيب محمد: رواد العلم والقرآن بالجزائر، (د.ط)، دار الفكر، الجزائر، 1989م.

136. الهشماوي مصطفى: حالة العربية أثناء فترة الاحتلال، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2007م.

137. هلال عمار: العلماء الجزائريين في البلاد العربية، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م.

138. ـــــ . ـــــــ: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام، (د.ط)، دار هومة، الجزائر،2007م.

139. ـــــ . ـــــــ: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة، (د.ط)، المطبوعات الجامعية، الجزائر،(د،ت).

140. وشن مزيان: مجانة عاصمة إمارة المقرانيين، (د.ط)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2007م.

141. وعلي محمد الطاهر: التعليم التبشيري في الجزائر من (1830 . 1914م)، (د.ط)، منشورات دحلب، الجزائر، 2009م.

142. ولد الحسين محمد الشريف: من المقاومة إلى حرب التحرير، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2010م.

143. ويلدو ليسور: رحلة طريقة في إيالة الجزائر، تر: محمد جيجلي، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2002م.

. الأجنبية:

1_ AGERON. CHARLES ROBERT: Les Algeriens musulmans et ia France 1871_ 1919، Prensses universitaires de erance، 1968.

2_ BECHHERIRAT ALI: Les droits LHO MMEN ALGERIEDE 1830 1962 CASBAH Editons، Alger، 2012.

3_ KADDACHE MAHFOUD: histore du nalion lisme_ Algerier ENAL، ALGER، 1993.

- **المجلات والدوريات والملتقيات:**

1ـ بورغدة رمضان: (جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830م . 1962م)، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية، عدد 03، جامعة 08 ماي 1945م قالمة، 2009م.

2. بوعزيز يحي: (أوضاع المؤسسات الدينية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر والعشرين)، مجلة الثقافة، العدد 63، 1981م.

3ـ بن شنب سعد الدين، (النهضة العربية في الجزائر في النصف الأول من القرن 14هـ)ـ، مجلة كلية الآداب، عدد 01، الجزائر، 1964م.

4. التميمي عبد الجليل: (التفكير الديني التبشيري، المجلة التاريخية المغربية)، عدد 01، مجلة تونس، جويلية 1974م.

5. جاب الله طيب، (الطرق الصوفية والزوايا في المجتمع الجزائري)، مجلة المعرفة، عدد 14، الجزائر، أكتوبر 2013م.

6ـ سميرة بوضياف، (ملمح تكوين المعلمين والأساتذة في الفترة الاستعمارية)، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، عدد 08، جامعة قسنطينة 2، 2014م.

7ـ طه غيلان سمير، (عبد الحميد بن باديس ودوره السياسي والديني)، مجلة سرامران، العدد 32، جامعة تكريت، العراق، ديسمبر 2013م.

8ـ فارح رشيد: (التنظيم القضائي إبان الاحتلال المبدأ العام والتمييز)،\ أعمال الملتقى الأول الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

9ـ قاسمي محمد الرؤوف: (التطور التاريخي والتشريعي نظام الوقف نموذج الاقتصاد التضامني)، المجلة العربية، العدد 12، الجزائر، 2007م.

10ـ ماهود محمد سحر: (الموظفون العثمانيون في إيالة الجزائر)، مجلة التراث العربي، العدد02، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، 2015م.

11ـ مزيان سعيدي: (منطلقات المشروع الكنيسي الفرنسي) ، حولية المؤرخ، عدد06، جويلية 2005م.

12ـ المشهداني مؤيد محمود: (أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني)، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 16، جامعة تكريت، العراق، أفريل 2013م.

13. ولد خليفة محمد العربي: (مؤسسة الزواية خزان المقاومة وحصن العقيدة والتراث)(أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول دور الزوايا)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

- **الرسائل الجامعية:**

1. بولافة حدة: واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف عمر بغروز، كلية العلوم السياسية والحقوق، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2010\2011م.

2. بن شاوش محمد: التعليم في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي(1830 . 1870م)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بن يوسف تلمساني، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007\2008م.

3ـ دقاوي منصور: الموروث الثقافي العثماني بالجزائر بين القرنيين(16م . 19م)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف دحو فغرور، كلية العلوم الاسلامية، قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة أحمد بن بلة، وهران 2014\2015م.

4ـ زقب عثمان: السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 . 1914م(دراسة في أساليب السياسة الإدارية)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف صالح لميش، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014\2015م.

5. قبايلي هواري: مسألة الحج في السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر (1894 . 1962م)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بوعلام بالقاسمي، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران، 2013\2014م.

6ـ مخلوف ساجية: التنصير في منطقة القبائل أسبابه وعوامله، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم النفس الاجتماعي، إشراف الطيب بالعربي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر02، 2013\2014م.

الفهارس

- فهرس الأسماء والأعلام -

- أ -

- أبو القاسم سعد الله 29- 38.
- أحمد بن عمر الجزائري 12.
- أحمد بن نعمان 69.
- أحمد توفيق المدني 51.
- أجرون 27.26.
- أسماعيل أيربان21.
- أغسطين 70.
- ألفريد شانزي 27.
- الأمير خالد 81.

- ب -

- بيجو 66. 79.
- بيشون 37.

- ج -

- جلي كمبن 23.
- جول فبري 48 –59.
- جول كامبون 26.
- جيروم 79.

- ح -

- حمدان بن عثمان خوجة ، -10-15-32.

- د -

- الداي حسين 28 .
- دوروفيغو 55.30.
- دي بريمون 28 . 41. 71.
- دي غيدون 47.
- دي نفو 23-31.
- ديبش72.

- ر -

- رابح تركي 78.

- راندان بهيك 47.
- ريفوال بول 27. 49.

- س -

- سبريان 70.
- سعيد المقري 12.

- ش -

- الشريف بن حبيلس 85- 91.
- الشريف القاضي 90.
- شارل جونار 49. 88.
- شارل دي فوكور 75.
- شارل العاشر 69- 70.
- شارل ليتو 50.

- ص-

- صالح بن مهنا 24.

- ع-

- عبد الحميد بن باديس 51- 83- 90-
- عبد القادر المجاوي 65.
- العربي الزبيري 31.
- علي رضا أفندي 15.
- عمر بن قدورة 82.
- عمر محمد المنقلاتي 12.
- عمار عمورة86.
- عمار هلال 24-.
- عيسي بن محمد الثعالبي 12.

- ف-

- فرحات عباس81-84-90 .
- فرانسينوس 70.

-ك -

- كريميو 87.
- كلوزيل 36- 37- 41.
- كليمون تونير 70.

- ل -

- لا فيجري 71- 72- 71- 73- 74-78.
- لافيريار 49.
- لويس ترمان 80.
- لويس فيليب 45.

- م -

- محمد بن أبي شنب -66.

- محمد بن أحمد زروق – 27.

- محمد حسنين – 78.

- محمد الشاذلي القسنطيني– 45-46 .

- محمد العنابي – 24- 36.

- محمد المقراني – 89.

- مصطفي الكبابطي -24 .36. 37.

- مكماهون– 34 . 80.

- المولود محمد بن موهوب – 65.

- ن -

- نابليون الثالث – 32. 46 .56. 79. 80.

- ي -

- يحي بن صالح الملاياني– 12.

- فهرس القبائل و الجماعات -

- أ -

- الاتراك –18.
- الإسرائيليين – 87.21.
- أشراف مكة – 23.
- أعيان مدينة الجزائر – 35.
- أعيان مدينة قسنطينة – 89.
- الاهالى– 36. 56. 57. 60 .61. 63.74.75. 88.
- الأوربيون – 53.42-. 56.58. 60.63.89 .

-ب -

- البروتستانتين–21.

- ج -

- الجزائريين22-39-56- 58-60-61-63-64-65-66-67-69-71-72-73-75-76-78-79-81-83-84-88-89-91.

- ر -

- رجال الدين – 23-24-37-72.

- ط -

- الطريقة الدرقاوية– 33.
- الطريقة الرحمانية – 33.
- الطريقة السنوسية – 22. 33.
- الطريقة القادرية – 33.

- ع -

- عائلة بن فكرون – 13.
- العرب –22.
- العلماء – 12-13-35-37.

- ف -

- الفرنسيون 21. 23. 28-29-30-38-41-44-50-51-58-60-65-66-72-73-82-90.

-ق -

- القساوسة – 71.

- ك-

- الكاثوليكيين – 23.

- الكراغلة35.

- م -

- المرابطون 22.

-المسلمون
-50-40-36-35-30-28-22-21-15
.90-80-75-70-66-55

-المعمرون
.88-80-70-69-68-61-60-47-31

-ن -

-النصارى(المسيحيين)15-18-19-30
-58-70-71-76.

- ي -

- اليهود15-47-89.

- فهرس الأماكن و البلادان -

- أ-

- الاستانة– 82.
- اسطبلات 29.
- الأسواق – 18.
- افريقيا – 70.
- أقليم الشرق – 38-46.
- إقليم الغرب – 38-46.
- الاقليم الفرنسي 26.
- إقليم الوسط – 38. 46.
- الأندلس 13.
- أولاد سيدي الشيخ 57.

- ب -

- باتنة – 25-51.
- باريس – 51.
- بجاية – 12-25-26-29-32-51
- بلدية الأربعاء – 26.
- البليدة – 25-26-51.
- البلديات المختلطة -61.
- البلديات الأهلية -61.

- ت-

تلمسان12-13-18-24-25-32-44-56.

- ث –

- ثكنات – 30.

- ج –

- الجامع الجديد الحنفي – 12-28.
- جامع الأزهر 11.
- الجامع الأعظم 12-14-16-28-33.
- جامع خضر باشا – 31 .
- جامع الرحبي – 31.
- جامع رحبة الصوف – 31.

- جامع الزيتونة – 11.

- جامع سيدي قليج– 31 .

- جامع سيدي بن مروان -29.

- جامع علي باشا – 29.

- جامع علي بتشين - 30.

- جامع القائد علي – 31.

- جامع القشاش – 30.

- جامع القصبة - 31.

- الجامعة – 63 .

- الجامعة الاسلامية -22.

- الجمعية أخوات القديس يوسف – 31.

-الجزائر – 12-13-14-16-18-21-25-38-41- 43-46-49-50-51- 53. 54. 55. 56.57.59. 62-65-67-69-70-71- 74-75-79-83-85-88.

الجزائرالعاصمة12-13-14-15-16- 18-25-27-29-30-38-41-43-46- 50-51-55-56.

- جيجل – 25.

- ح -

- الحجاز – 12-13.

- د -

- دار السلطان19.

- دلس– 25.

- دوار سيدي ناصر -27.

- الدولة العثمانية – 13. 19.

-ز-

- زاوية زواوة– 14.

الزوايا -17-29-31-33-34-36-40-.

- زوايا الجامع الكبير – 31.

- زاوية زواوة30.

-زاوية سيدي الخزري 32.

-زاوية سيدي مخلوف . 32.

-زاوية سيدي محمد نقران . 32.

-زاوية طولقة ، 32.

-زاوية محمد تواتي ، 32.

-زاوية لا لا فاطمة ، 32.

- س-

- سطيف ،22-25-44.

- سكيكدة ، 25.

- سوق أهراس ، 25.

- سيدي بلعباس ، 26.

-ش -

- الشام ، 13.

- شرشال ، 25.

- شلف ، 51.

-ع -

- عنابة ، 25-29-32-43-56.

-ف-

- فرنسا
22-23-24-32-33-44-46-51-52-
54-55-56-66-69-74-79-85-86-
88.

-ق-

- القالة ، 27.

- القبائل الكبرى ، 48. 57. 76. 78.

- قسنطينة ، 12-13-16-25-26-32-46-50-56-89.

- القصبة ، 18. 28.

- قصر الداي ، 18.

- القليعة ، 26.

-ك-

- الكتاتيب (المدارس القرآنية) ، 10-35-56.

- الكنائس ،30-70-72-74.

- كنسية نوت رادام دي فكتور ، 30.

-م-

- مؤسسة أوقاف الأندلسيين ، 17.

- مؤسسة أوقاب الأوجاق ، 18.

- مؤسسة بيت المال ،17.

- مؤسسات التعليمية ، 10-17-56. 67-72.

- مؤسسات الأوقاف الحرمين الشرفين ، 16. 36.

- مؤسسة الأوقاف سبل الخيرات ، 17.

- محاكم الابتدائية ، 43-44-50-51-52.

-محاكم الإسرائيليين ،42.

-محاكم الاستئناف ، 45-46.
-محاكم الإسلامية ، 41-44.
-محاكم تجارية ، 43-52 .
- محاكم الحنفية ، 14. 41.
- محاكم جنايات ، 44-47-53.
- محاكم جنيحة ، 44-46.
- محاكم زجرية 51-53 .
- محاكم فرنسية 47 . 46.
- محاكم القنصلية 42.
- محاكم مالكية 14.
- محكمة عليا 43 . 44
- المدارس 10-13-72.
- المدارس الابتدائية 12-56.
-المدارس الإسلامية الفرنسية 56.
-المدارس التحضيرية 60.
-مدارس التعليم العربي الحر 65.
-المدارس الحكومية الثلاث 56.
-المدارس الخاصة 59 . 63.
-المدارس الدينية 57.
-المدارس الرسمية 59-62.
-المدارس العربية 65.
-المدارس العمومية 59-62.
-المدينة 25.
- المدينة المنورة 16.
- مسجد بن ينقو29.
- مسجد خير الدين بربروس 30.
-مسجد زنقة للأمم 29.
-مسجد سيدي السعدي 31.
-مسجد علي باشا 29.
-مسجد كتساوه 30.
-مسجد المصلى 31.
- مركز الشرطة 30.
- مستشفيات 12-29.
- مصر11-12-13.
- معسكر 25-31-38-53.
- المغرب العربي 10.
- معاهد 58-66.
-المكاتب العربية 23.
- مكتبات 13.
- المكتبات الخاصة 13.

- المكتبات العامة 13.

- مكة 16.

- مليانة 25-56.

- المناطق الجنوبية الصحراوية 62 .

- المناطق الشمالية 62.

- ميزاب 14.

- و-

- ورقلة 14-57.

-وهران
18-26-28-30-32-46-48-72.

فهرس المحتويات:

المحتويات	الصفحة
مقدمة	6
مدخل: الوضع الثقافي في الجزائر قبيل الاحتلال	10
الفصل الأول:محاربة الدين الإسلامي	20
1. تحكم الإدارة الإستعمارية في شؤون الدين	21
1.1. التحكم في نفقات دور العبادة	21
2.1. التحكم في المناسبات والنشاطات الدينية	22
3.1. نفي وابعاد العلماء ورجال الدين	23
4.1. احصاء المساجد وتحديد موظفيها	24
2. الاجراءات التعسفية ضد المساجد والزوايا	28
1.2. القضاء على المساجد	28
2.2. القضاء على الزوايا	31
3.2. التضييق على مهامها	33
3. الاستيلاء على الأوقاف والاستحواذ على مواردها	35
الفصل الثاني:السياسة القضائية والتعليمية	41
1. استراتيجية فرنسة القضاء وإنشاء المحاكم الفرنسية	42
1.1. مراحل احتواء القضاء الاسلامي	42
2.1. المحاكم الفرنسية ومراكزها	50
3.1. موقف الجزائريين اتجاه القضاء الفرنسي	53
2. السياسة التعليمية الفرنسية	55
1.2. مراحل السياسة التعليمية الفرنسية	55
2.2. موقف الجزائريين اتجاه السياسة التعليمية	64
الفصل الثالث: أهداف السياسة الثقافية	70
1. التنصير	71

1.1. مفهوم التنصير	71
2.1. الروح الدينية في الحملة الفرنسية على الجزائر	71
3.1. طرق ووسائل التنصير	72
4.1. موقف الجزائريين اتجاه التنصير	76
2. الإدماج	78
1.2. مفهوم الإدماج	78
2.2. إدماج الجزائريين	79
3.2. موقف الجزائريين اتجاه الإدماج	81
3. التجنيس	86
1.3. مفهوم التجنيس	86
2.3. تجنيس الجزائريين	86
3.3. موقف الجزائريين اتجاه التجنيس	89
خاتمة	94
الملاحق	98
قائمة المصادر والمراجع	105
الفهارس	120
فهرس الأسماء والأعلام	121
فهرس القبائل والجماعات	123
فهرس الأماكن والبلدان	125
فهرس المحتويات	130

ثم بحمد الله